



**نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعليته من خلال
أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
إعداد**

د. هبة عبد العاطي محمد رزق

مدرس المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

heba.abdelaati.mohamed@commerce.helwan.edu.eg

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال

أستاذ المحاسبة المساعد

معهد القاهرة العالي للغات والترجمة

الفورية والعلوم الإدارية

dr.ehabagwa@gmail.com

د. محمد محمد حامد تمرّاز

مدرس المحاسبة

كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر

temraz.eco@o6u.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السابع – العدد الأول – الجزء الثاني – يناير ٢٠٢٦

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد؛ رزق، هبة عبد العاطي محمد؛ تمرّاز، محمد محمد حامد. (٢٠٢٦). نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعليته من خلال أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٧(١)، ٧٨٩-٨٧٥.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعليته من خلال أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال؛ د. هبة عبد العاطي محمد رزق؛ د. محمد محمد حامد تماراز

ملخص الدراسة

تمر الشركة خلال دورة حياتها بعدة مراحل تختلف خلالها خصائصها مما ينعكس على سياساتها المحاسبية وذلك تبعاً للمرحلة التي توجد فيها الشركة ، لذا فقد قام العديد من الباحثين بتقديم نماذج لقياس دورة حياة الشركة ، إلا إنه بتقييم تلك النماذج اتضح أن غالبية تلك النماذج استندت على افتراض غير واقعي وهو أن الشركة تتحرك بشكل منظم وثابت خلال دورة حياتها ، كما اعتمدت نماذج أخرى على إشارة التدفقات النقدية للشركات والتي يمكن التأثير عليها مما ينعكس على دقة قياس المرحلة التي توجد فيها الشركة عند استخدام تلك التدفقات في قياس دورة حياتها، وبالتالي فإن تلك النماذج تواجه عدة انتقادات تحد من فاعليتها عند قياس دورة حياة الشركة ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعلية ذلك لنموذج من خلال مقارنة أثره مع أثر النماذج الأخرى المستخدمة في قياس دورة حياة الشركة وذلك على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في المؤشر EGX 100 خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٤ ، وقد توصلت الدراسة إلى النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة أكثر فاعلية من النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة من خلال أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات مقارنة بالنماذج الأخرى.

الكلمات المفتاحية: دورة حياة الشركة ، الاحتيال المحاسبي ، عدم تماثل المعلومات.

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

إن الشركة كنظام يشبه في جوهره تطور الكائن الحي فهي تشبه الشجرة في تطورها حيث تظهر ثم تنمو وتتطور لتصل إلى حجمها الطبيعي في قانون الطبيعة ثم تخضع لضغوط تؤدي في النهاية إلى إنهاء دورة حياتها (حسن ، ٢٠٢٣ أ).

حيث تمر الشركة بمراحل تطور في الهيكل التنظيمي وأسلوب الإدارة والتمويل ، وبعد فهم هذه المراحل أمراً أساسياً للإدارة ، وتصف نظرية دورة حياة الشركة هذه التغييرات ، ويعود تطور هذا المفهوم إلى خمسينات القرن الماضي ، وبمرور الوقت تطورت افتراضاتها ولا تزال النظرية نفسها تستخدم في الأبحاث المتعلقة بالنواحي المحاسبية (Predkiewicz & Machnik, 2025).

حيث تساعد نظرية دورة حياة الشركة إلى التنبؤ بمخاطر الإفلاس والعائد على هيكل رأس المال وسياسة توزيع الأرباح والاحتفاظ بالنقدية وهيكل استحقاق الديون وجودة الإفصاح ، وبالتالي يمكن من خلال نظرية دورة حياة الشركة استكشاف دوافع المديرين وتوجهاتهم نحو ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالتقرير المالي للشركات ، فالدوافع الإدارية للسلوك الانتهازي تختلف عبر المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة (طلخان ، ٢٠٢٢).

مشكلة الدراسة :

تعد شركات الأعمال كيانات متطورة يتحدد مسار تطورها من خلال عوامل داخلية (مثل اختيار الاستراتيجية والموارد المالية والقدرة الإدارية) وعوامل خارجية (مثل البيئة التنافسية وعوامل الاقتصاد الكلي) ، وتعد مراحل دورة حياة الشركة مراحل متميزة تنتج من التغيرات في هذه العوامل والتي ينشأ الكثير منها من الأنشطة الاستراتيجية التي تقوم بها الشركة (Almand et al., 2023) .

حيث تفترض نظرية دورة حياة الشركة أن الشركة تتحرك عبر عدد من مراحل التطوير المختلفة ولا تتبع نمطاً واحداً طول حياتها وكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة لها خصائص مختلفة تنعكس على النواحي المحاسبية ، حيث يختلف سلوك الشركة خلال مراحل دورة حياتها ، ومن ثم من المتوقع أن يتغير سلوك التقارير المالية مع مراحل دورة حياة الشركة ، وبالتالي تؤثر مراحل دورة حياة الشركة على نتيجة القرارات والسياسات المحاسبية مثل الاحتفاظ بالنقدية ، الانفاق الاستثماري ، قرارات التمويل ، قرارات الاستحواذ ، قرارات التنويع ، وسياسة توزيع الأرباح ، جودة التقارير المالية (صالح ، ٢٠٢٣ ؛ Mulchandani et al., 2024) ، ومن ثم فإن الخصائص المالية للشركات تختلف عبر المراحل المختلفة لدورة حياتها (Meucci et al., 2025).

لذا فقد سعت العديد من الدراسات نحو بحث تأثير دورة حياة الشركة على العديد من المتغيرات المحاسبية (كما سيتضح من خلال الدراسات السابقة) ، مستخدمة العديد من النماذج لقياس دورة حياة الشركات ، إلا أن تلك النماذج اختلفت فيما بينها من حيث تصنيفها لعدد المراحل التي تمر بها الشركة خلال دورة حياتها وخصائص كل مرحلة ، بالإضافة إلى المقياس المستخدم للتعبير عن المرحلة التي تمر بها الشركة.

إلا أن تقدير مراحل دورة حياة الشركة يعد أمراً صعباً ، حيث قد تنتج الشركة أكثر من منتج ، وبالتالي فإن التدهور في منتج معين لا يعني تدهوراً في باقي المنتجات ، كما أن الشركة قد تستثمر في صناعات عديدة ، وبالتالي فإن التدهور في صناعة معينة لا يعني التدهور في باقي الصناعات التي تعمل الشركة ، كما قد تحدث بعض الظروف للشركة والتي قد تكون خارجة عن سيطرتها نظراً لظروف داخلية نتيجة لاتخاذ قرارات غير سليمة مما يجعل الشركة تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى دون اتباع نهج ثابت ومنتظم في الانتقال بين المراحل (حسن ، ٢٠٢٣ ؛ Dickinson, 2011).

تستند العديد من النماذج في قياس دورة حياة الشركة على افتراض أنها تتحرك بشكل مرتب وثابت خلال دورة حياتها ، وذلك لأن تلك النماذج قد بنيت بالاستناد إلى مراحل دورة حياة المنتج حيث أن دورات حياة المنتج تتميز بالتقدم للأمام من البداية إلى التدهور ، ونظراً لأن الشركة تقوم بالعمل في منتجات متعددة والذي يحتمل أن يكون كل منها في مرحلة مختلفة من دورة حياة المنتج ، كما أن الابتكارات في منتجات الشركة ستؤدي إلى التوسع في أسواق جديدة ، ومن ثم التحرك عبر مراحل دورة الحياة بشكل غير متسلسل ، فإن ذلك يؤدي إلى عدم التوافق بين الأداء وعمر الشركة مما يظهر علاقة غير خطية بين دورة الحياة والعمر (Dickinson, 2011).

أما النماذج المعتمدة على الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية للشركة على الرغم من أنها قد لاقت قبولاً واسعاً ، إلا أن تلك النماذج تنتقد بأنها تحتوي على بعض التعسف حيث تفترض وجود علاقة خطية بين الأنشطة التشغيلية للشركة والتدفق النقدي وإيرادات المبيعات ودورة حياة السوق وعوامل دورة حياة الشركة (Lu & Wang, 2018).

لذا فإن تلك النماذج تعد قاصرة نحو قياس دورة حياة الشركة ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تقديم نموذج لقياس دورة حياة الشركة يتلافى أوجه النقد الموجه للنماذج السابقة ، واختبار فاعلية ذلك النموذج فإنه ذلك سيتم من خلال مقارنته بالنماذج السابقة والمستخدم لقياس دورة حياة الشركة ، باختبار أثر دورة حياة الشركة مقاسة بتلك النماذج والنموذج المقترح على علاقة بين المتغيرات المحاسبية.

ومن بين تلك المتغيرات الاحتمالي المحاسبي وهو نتيجة لاتجاه بعض إدارات الشركات نحو إجراء تحريف جوهرى متعمد للقوائم المالية أو الإفصاحات المالية أو ارتكاب أفعال غير قانونية يكون له أثر مباشر وجوهري على القوائم المالية أو الإفصاح المالي لتحقيق نتائج معينة (Campa et al., 2025) ، ونظراً لما يحدث من ذلك الاحتمال من مشكلات فقد صاحب ذلك اهتماماً طويلاً الأمد للمحللين والمنظمين والباحثين وغيرهم من المتخصصين في مجال الاستثمار ، مما جعل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC تهتم بالتحقيق المكثف في تلاعب الأرباح (Beneish, 1999b).

وذلك نتيجة لانتشار الاحتمال المحاسبي على نطاق واسع في الولايات المتحدة ففي ظل الظروف العادية تقوم نحو ١٠٪ من الشركات بارتكاب جرائم الاحتمال سنوياً ، مما يدمر حوالى ١,٦٪ من قيمة حقوق الملكية سنوياً أى ما يعادل ٨٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢١ (Richardson & Obaydin, 2025).

كما يؤدي الكشف عن الاحتيال المحاسبي إلى عواقب وخيمة في أسواق رأس المال فعلى سبيل المثال انخفض سعر سهم شركة Kraft Heinz بنحو ٢٨٪ وهو ما يعادل ١٥ مليار دولار من قيمتها السوقية في عام ٢٠١٩ عقب افصاحها عن استدعاء من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بخصوص سياساتها وإجراءاتها وضوابطها الداخلية المتعلقة بالمشتريات ، وقد أسفرت التحقيقات الداخلية للشركة عن زيادة التكاليف والمصروفات بمقدار ٢٥ مليون دولار عما تم الافصاح عنه سابقاً (Richardson et al., 2022).

لذا فقد أشار Nguyen et al.(2025) إلى أن مكافحة الاحتيال معركة لن تنتهي أبداً ، وقد قدر أن المنشأة النموذجية تخسر ما نسبته ٥٪ من إيراداتها نتيجة الاحتيال ، وتمثل نسبة ٥٪ خسارة احتيال عالمية تتجاوز ٤,٥ تريليون دولار أمريكي ، وذلك استناداً إلى إجمالي الناتج العالمي لعام ٢٠١٩ والمقدر بنحو ٩٠,٥٢ تريليون دولار أمريكي .

ونتيجة لذلك فإن الاحتيال والفضائح المحاسبية المصاحبة له من أكثر القضايا الاجتماعية أهمية واستمرارية في عالم الأعمال ، وعلى الرغم من الجهود الرامية للحد من الاحتيال المحاسبي إلا أن مسلسل الفضائح يتوالى بدءاً من القضايا الشهيرة مثل شركة إنرون وورلد كوم وصولاً إلى الفضائح الأحدث مثل وايركارد والتي ارتبطت بشركة ديلويت Deloitte ، فالاحتيال المحاسبي وما يرتبط به من فضائح ظواهر واسعة الانتشار لا ينحصر تأثيرها عادة داخل المنشآت بل تمتد آثارها السلبية لتتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين لتطال المجتمع ككل (Campa & Lagueur, 2025).

وعلى الرغم من التطور في نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق أسواق رأس المال نتائج جيدة خلال القرن الماضي ، إلا إنه بفعل هذا التطور أصبح تحديد الاحتيال المحاسبي صعباً نظراً لتغيره مع تطور أسواق رأس المال ، ففي الماضي كان الاحتيال المحاسبي سهل الاكتشاف ، إلا أن التطور التكنولوجي جعل عملية الكشف عنه أكثر غموضاً ، الأمر الذي تسبب في إرباك العديد من المستثمرين وأصبح تحدياً كبيراً للجهات التنظيمية والذي يعد أحد أسبابه المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية (Zheng et al., 2024).

ونظراً لأن الاحتيال المحاسبي يعد جهداً متعمداً لخداع مستخدمي المعلومات المحاسبية ولاسيما المستثمرين والدائنين ، من خلال التشويه المتعمد للوضع المالي للشركة من خلال التحريف المقصود أو إغفال مبالغ أو افصاحات في القوائم المالية للشركات بهدف تضليل مستخدمي هذه القوائم (Campa & Lagueur, 2025) ، فإن ذلك سينعكس على عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، وذلك نتيجة لامتلاك المدبرون معلومات خاصة تتعلق بمجال مسؤولياتهم لا تتوافر للمستثمرين (Lahjie et al., 2023) ، وهو ما يمثل عائقاً أمام دقة التقارير المالية وكفاءة المراجعة ويحدث فجوة بين ما تملكه الشركات من بيانات وما يتاح للمستثمرين وأصحاب المصلحة مما يضعف الثقة ويؤثر سلباً على جودة التقارير المالية ويشكل عائقاً أمام كفاءة الأسواق ويؤدي إلى قرارات غير مثلى ومخاطر تنظيمية وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية (Bin-Nashwan et al., 2025).

لذا فإن دراسة العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات خلال مراحل دورة حياة الشركة يعد مجالاً بحثياً هاماً لم تتطرق له أيّاً من الدراسات السابقة (كما سيتضح في جزء لاحق من الدراسة) ، وهو ما مثل دافعاً للباحثين نحو تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعليته من خلال مقارنة أثره بأثر النماذج الأخرى المستخدمة لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في " تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعليته من خلال مقارنة أثره مع أثر النماذج الأخرى المستخدمة لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات " ، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يمكن تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

- ١ - تقييم النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة.
- ٢ - تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة.
- ٣ - دراسة مفهوم الاحتيال المحاسبي وطرقه وكيفية قياسه.
- ٤ - دراسة مفهوم عدم تماثل المعلومات وأسبابه وكيفية قياسه.
- ٥ - دراسة العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل مراحل دورة حياة الشركة.
- ٦ - القيام بدراسة تطبيقية لاختبار فاعلية النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة مقارنة بالنماذج الأخرى من خلال أثرهم على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

أهمية الدراسة :

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة يلائم البيئة المصرية نظراً للانتقادات التي توجه للنماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعلية هذا النموذج من خلال مقارنة أثره مع أثر النماذج الأخرى المستخدمة لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، مما يفتح معه المجال أمام الباحثين لتقديم نماذج أخرى لقياس دورة حياة الشركة ، بالإضافة إلى استخدام النموذج المقترح لأجراء العديد من البحوث والتي تخدم البيئة المصرية من خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات المحاسبية في ظل مراحل دورة حياة الشركة.

كما تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم نموذج ديناميكي يساعد الشركات والمنظمات المهنية في معرفة المرحلة التي توجد عندها الشركة مما يساعد على إمكانية تصنيف تلك الشركات ومعرفة خصائص كل مرحلة ومساعدة الشركات في المجالات الاقتصادية الهامة والتي تدخل في مراحل تهدد بقائها مثل مرحلتى التذبذب والتدهور ، كما يساعد النموذج الشركات من خلال معرفة المرحلة التي توجد بها إلى اتخاذ سياسات للبقاء في تلك المرحلة كما في الشركات التي توجد في مرحلة النضج أو الخروج من المرحلة التي توجد فيها كما في مرحلتى التذبذب والتدهور.

منهجية الدراسة :

تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحثون على المنهجين التاليين :

- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحثون باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتي ساعدت فى تحديد النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة ، وكذلك المفاهيم المتعلقة بكل من الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وكيفية قياسها وكذلك العلاقات فيما بين كلا المتغيرين فى ظل مراحل دورة حياة الشركة.
- المنهج الاستقرائى : وقد اعتمد عليه الباحثون فى القيام بدراسة تطبيقية لاختبار فاعلية النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة مقارنة بالنماذج الأخرى من خلال أثرهم على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، وذلك على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية فى المؤشر egx 100.

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على مايلى :

- ١- دراسة مدى فاعلية النموذج المحاسبي المقترح على العلاقة بين المتغيرين التاليين وهما الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.
- ٢- مقارنة النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة مع نموذج (Dickinson, 2011) فقط نظراً لأنه النموذج الأكثر انتشاراً لقياس دورة حياة الشركة ، كما أن النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة تم انتقادها ويعد تطبيقها محدوداً للغاية ، بالإضافة إلى أنها تقوم بتصنيف مراحل دورة حياة الشركة إلى ثلاثة مراحل فقط ، بينما يقوم النموذج المقترح ونموذج (Dickinson, 2011) على تصنيف مراحل دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل مما يصعب معه المقارنة بين تلك النماذج والنموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة.
- ٣- سيتم استبعاد البنوك والمؤسسات المالية من عينة الدراسة التطبيقية نظراً للطبيعة الخاصة لهم ولما يحكمهم من أسس وقواعد تنظيمية تؤثر على المعلومات الواردة فى التقارير المالية لتلك المنشآت ، وبالتالي فإن وجود تلك المنشآت ضمن عينة الدراسة سيؤثر على النتائج التى ستصل إليها الدراسة لذا فقد فضل الباحثون استبعاد تلك الفئة من الشركات.

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم استكمالها على النحو التالى :

أولاً : الدراسات السابقة.

ثانياً : تقييم النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة.

ثالثاً: النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة.

رابعاً : مفهوم الاحتيال المحاسبي وطرق ونماذج قياسه

خامساً : مفهوم عدم تماثل المعلومات وأشكاله والآثار السلبية المترتبة عليه ونماذج قياسه.

سادساً : العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل مراحل دورة حياة الشركة.

سابعاً : فروض الدراسة.

ثامناً : الدراسة التطبيقية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

المراجع .

الملاحق.

أولاً : الدراسات السابقة:

في ضوء المتغيرات الواردة في عنوان الدراسة فإنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى وتتناول الدراسات التي تعرضت لدورة حياة الشركة ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Dickinson 2011) والتي سعت إلى تطوير نموذج لقياس دورة حياة الشركة باستخدام أنماط التدفق النقدي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النموذج المطور يتيح معلومات عن دورة حياة الشركة باستخدام نموذج نمط التدفق النقدي للمستثمرين والدائنين والمراجعين والمحللين والجهات التنظيمية والباحثين لدراسة ومراقبة الاختلافات في الموارد ومعدلات الاستثمار ومعدلات التقدم ومنحنيات التعلم والخبرة والتكيف وتمايز المنتجات وكفاءة الانتاج ، وذلك باستخدام مقياس اقتصادي ، حيث يتفوق المؤشر المعتمد على التدفق النقدي على مؤشرات دورة الحياة الأخرى التي قدمها الباحثين الآخرين ، ويفسر الربحية المستقبلية بشكل أفضل من حيث معدلات العائد وعوائد الأسهم .

أما دراسة Zhou et al.(2016) فقد هدفت إلى بحث عما إذا كانت الرقابة الداخلية ودورة حياة الشركة ستؤثر على أداء الشركة في الأسواق الناشئة في الصين ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تعمل على تحسين أداء الشركة عند تقسيم دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل البداية والنمو والنضج والتذبذب والتدهور ، وأن تأثير الرقابة الداخلية على أداء الشركة يختلف باختلاف المراحل ، ويكون التأثير الإيجابي للرقابة الداخلية على أداء الشركة وأكثر أهمية في مرحلتى النضوج والتذبذب مقارنة بالمرحلة الأخرى.

بينما اتجهت دراسة (Nagar & Sen 2017) إلى بحث عما إذا كانت الشركات في مرحلة التدهور من دورة حياتها تتلاعب بالدخل الأساسي أو التشغيلي من خلال تصنيف خاطئ لنفقات التشغيل كبنود خاصة تقلل الدخل ، وقد توصلت الدراسة إلى إنخراط مديرو الشركات الهندية في تحويل التصنيف ، والدافع الرئيسي هو عدم الرغبة في الإفصاح عن الخسائر التشغيلية ، ويعتمد تحويل التصنيف على مرحلة دورة الحياة التي تمر بها الشركة ، وخاصة الشركات في مرحلة التدهور من دورة حياتها أكثر عرضة لاستخدام تحويل التصنيف لتجنب الإفصاح عن الخسائر التشغيلية.

واستمراراً لدراسات Dickinson فى نفس المجال فقد سعت دراسة Dickinson et al.(2018) إلى بحث دور المعلومات المحاسبية التى تم التقرير عنها مثل الأرباح والقيمة الدفترية وتنبؤات المحللين الماليين للأرباح لتحديد المعلومات الأكثر صلة بتفسير القيمة السوقية المشروطة بمرحلة دورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن توقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح مفيدة لكل من قيم السوق ولكن بطرق مختلفة مشروطة بمرحلة دورة حياة الشركة ، بالإضافة إلى أن الشركات النامية والناضجة يضع المستثمرون وزناً أكبر نسبياً لتوقعات المحللين.

أما دراسة (Chang & Ma 2019) فقد هدفت الدراسة إلى إعادة بناء مؤشر المرونة المالية التقليدى المستمد من السياق الغربى ودراسة كيفية اثبات الكفاءة الإدارية للشركات الصينية عبر مراحل دورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات المرونة المالية فى سوق الأسهم الصينية تشهد عموماً أداءً جيداً ، ومع ذلك يمكن أن تتناقص الكفاءة الإدارية تدريجياً فى مرحلة النضج.

ونظراً لتأثير مراحل دورة حياة الشركة على أسعار وعوائد الأسهم فقد اتجهت دراسة حسين (٢٠٢٠) إلى اختبار اتجاه قوة ودلالة تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة على تقلبات عوائد الأسهم ، فضلاً عن اختبار تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة عند إدخالها كمتغيرات منظمة على العلاقة بين كثافة الانفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من تقلبات عوائد الأسهم وكثافة الانفاق على البحث والتطوير للشركات محل الدراسة ، كذلك وجود تأثير إيجابى معنوى لمرحلة البداية كأحد مراحل دورة حياة الشركة ، وتأثير سلبى معنوى لمرحلتى النمو والنضج كمراحل لدورة حياة المنشأة ، وعدم وجود تأثير معنوى لمرحلة التدهور كأحد مراحل دورة حياة المنشأة على تقلبات عوائد الأسهم ، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوى لدخول المتغيرات المنظمة الخاصة بمرحلتى البداية والتدهور من مراحل دورة حياة المنشأة ، وعدم وجود تأثير معنوى لدخول المتغيرات المنظمة الخاصة بمرحلتى البداية والتدهور من مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة الموجبة بين كثافة الانفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم.

بينما سعت دراسة Kabir et al.(2020) نحو اختبار العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة والافصاح عن التقديرات والأحكام المستخدمة فى اختبار الشهرة من أجل انخفاض القيمة بموجب IAS 36 ، وما إذا كان حجم الشركة يخفف من الارتباط بين دورة حياة الشركة وهذه الافصاحات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الافصاح عن التقديرات والأحكام المستخدمة فى اختبار الشهرة تختلف باختلاف الشركات ودورة حياة الشركة والقطاعات الاقتصادية ، كما تختلف هذه الافصاحات باختلاف بنود الافصاح ، وأن الاختلافات فى الافصاحات بين المراحل تكون أكثر وضوحاً لبعض بنود الافصاح مقارنة بأخرى ، كما أشارت النتائج إلى أن الشركات فى مرحلة النضج تميل إلى الافصاح أكثر من الشركات التى فى مراحل البداية والنمو والتدهور ، وتبدو هذه النتائج أكثر وضوحاً فى الشركات الأصغر منها فى الشركات الأكبر.

أما دراسة Ames et al.(2020) فقد هدفت إلى تحديد تأثير مرحلة دورة حياة الشركات على عمليات استحواذها ، وقد توصلت الدراسة إلى الشركات المستحوذة فى مرحلة التدهور أكثر ميلاً إلى السعى إلى تنويع استثماراتها ودفع ثمن الاستحواذ ، حيث تؤدي عمليات الاستحواذ التى تقوم بها

الشركات المستحوذة في مرحلة التدهور إلى عوائد إيجابية غير طبيعية في البداية ، ولكن عوائد ما بعد الاستحواذ تكون سلبية ، حيث أن الشركات في مرحلة التدهور تحقق أرباحاً أقل للسهم الواحد وعائد أقل على صافي الأصول التشغيلية وهامش ربح أقل ونمو أقل في الأصول التشغيلية مقارنة بالشركات في غير مرحلة التدهور ، كما أن الشركات في مرحلة التدهور لديها نسبة سوية إلى دفترية منخفضة مقارنة بالشركات في المراحل الأخرى.

ونتيجة لتغير مستوى الأرصدة النقدية للشركة عبر مراحل دورة حياتها فقد بحثت دراسة Rehman et al.(2021) كيفية تغير أرصدة الشركات النقدية عبر دورة حياتها وكيفية خضوعها لتعديلات نقدية ديناميكية غير متجانسة مع انتقالها من مرحلة إلى أخرى ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات في مرحلة النمو تظهر مستويات نقدية أعلى ، بينما تبلغ الشركات في مرحلة التدهور أدنى مستويات نقدية ، ونظراً لاحتياج الشركات في مرحلة النمو لاحتياجات استثمار أكبر ، فقد تحتاج إلى جمع رأس مال خارجي لتلبية هذه الاحتياجات ، ولتجنب التمويل الخارجي المكلف تميل الشركات في مرحلة النمو إلى الاحتفاظ بمزيد من النقد.

أما دراسة Al-Dhamari et al.(2022) فقد هدفت إلى البحث عن دور المنافسة في سوق المنتجات ودورة حياة الشركات في مرحلة النضج في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء السوق في الأسواق الناشئة مثل ماليزيا ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تحسن من أداء الشركات في السوق بشكل عام ، إلا أن مستوى المنافسة في سوق المنتجات يضعف من العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأداء السوق، كما أن دورة حياة الشركة في مرحلة النضج مع زيادة المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تظهر أداءً سوقيًا أفضل.

بينما سعت دراسة Roma et al.(2021) إلى بحث التأثير المشترك لعدم التأكد في السياسة الاقتصادية ودورة حياة الشركة على درجة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية والبرازيلية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم التأكد في السياسة الاقتصادية له تأثير غير متجانس على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق للشركات الأمريكية ، وذلك وفقاً لدورة حياتها حيث تقلل الشركات في مرحلة البداية والنمو والتدهور من هذه الممارسة عندما يزداد عدم التأكد في السياسة الاقتصادية ، أما في الشركات البرازيلية فلا يوجد بشكل عام تأثير مركب بين هذه المتغيرات ، حيث يمكن ربط هذه النتائج المتناقضة إما باختلاف الخصائص الأساسية لسوق الأسهم أو بانخفاض حجم العينة في الأسواق الناشئة محل الدراسة.

ولاختبار مدى اتجاه الشركات إلى التجنب الضريبي خلال مراحل دورة حياتها فقد اتجهت دراسة Eldawayaty (2022) نحو اختبار أثر كل من التجنب الضريبي ودورة حياة الشركة على الاحتفاظ بالنقدية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وعكسي لمرحلة البداية على الاحتفاظ بالنقدية ، ووجود تأثير معنوي طردي لمرحلة التدهور على الاحتفاظ بالنقدية ، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير لكل من مرحلة النمو والنضج والإنسحاب على الاحتفاظ بالنقدية ، وكذلك وجود تأثير معنوي عكسي للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية على مرحلتى التذبذب والتدهور ، وعدم وجود تأثير للتجنب الضريبي على الاحتفاظ بالنقدية في باقى مراحل دورة حياة الشركة.

بينما هدفت دراسة Biswas et al.(2022) إلى بحث كيفية اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات في مرحلة النضج من دورة حياتها والشركات في مراحل أخرى من دورة حياتها ، وما إذا كان عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة تخفف من حدة العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة ومراحل دورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الناضجة تميل إلى إصدار قوائم مالية قابلة للمقارنة مع نظيرتها في القطاع ، إلا أن هذا الارتباط يتضاءل بسبب عدم تماثل المعلومات.

أما دراسة طلخان (٢٠٢٢) والتي سعت نحو اختبار أثر قابلية التقارير المالية للقراءة ، وكذلك مراحل دورة حياة الشركة على أتعاب المراجعة السنوية لمراقب الحسابات ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير مختلف لمراحل دورة حياة الشركة على أتعاب المراجعة حيث اتضح أن دخول الشركة مرحلة النمو يؤثر بشكل أكبر وإيجابي ومعنوي على أتعاب المراجعة ، وذلك مقارنة بمرحلة التذبذب ، أما باقي المراحل فلم يكن لها تأثير معنوي على أتعاب المراجعة ، مما يشير إلى زيادة قدرة هذه المرحلة على تفسير التغيرات في أتعاب المراجعة مقارنة بغيرها من المراحل ، مما يعني أن أتعاب المراجعة تختلف عبر مراحل دورة حياة الشركة.

ونظراً لأهمية إدارة الأرباح وتأثيرها على النتائج المحاسبية فقد هدفت دراسة Xie et al.(2022) إلى بحث عما إذا كانت دورة حياة الشركة عاملاً مهماً في قرارات الإدارة بشأن إدارة الأرباح الحقيقية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات في المراحل المبكرة من دورة الحياة تفضل إدارة المبيعات على آليات إدارة الأنشطة الحقيقية الأخرى ، وتستخدم الشركات في مرحلة التدهور المزيد من إدارة المبيعات وتكاليف الإنتاج وإدارة الأنشطة الحقيقية الاستثمارية ، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات العائلية في مرحلتى البداية والتدهور تستخدم إدارة الأنشطة الحقيقية أكثر من الشركات العائلية في مرحلة النضج ، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات تفضل آليات إدارة الأصول والخصوم المختلفة عبر مراحل دورة الحياة ، وأن هذه التفضيلات تختلف بين الشركات العائلية وغير العائلية وأن هذه التفضيلات أقوى في الشركات العائلية.

ونتيجة لإدراك العديد من الباحثين لتأثير خصائص الشركات خلال مراحل دورة حياتها على العديد من المتغيرات المحاسبية فقد أرتأت دراسة Konstantinidi (2022) بحث قابلية التنبؤ بالعائد خلال دورة حياة الشركة وفقاً لنموذج Dickinson عام ٢٠١١ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات في مرحلة البداية لديها قدر أكبر بكثير من عدم التأكد والانحراف في نتائج نمو الأرباح المستقبلية مقارنة بالشركات الناضجة ، حيث يكون المحللون أكثر قدرة على تبرير التوقعات المتحيزة للتفاؤل في الشركات في مرحلة البداية مقارنة بالشركات في مرحلة النضج.

بينما هدفت دراسة مندور (٢٠٢٣) إلى اختبار أثر دورة الحياة التي تمر بها الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (استراتيجية ريادة التكلفة واستراتيجية التميز) التي تطبقها شركات الأعمال واستدامة الأداء المالي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مراحل دورة الحياة التي تمر بها الشركة لا تعدل العلاقة بين تطبيق استراتيجية التميز واستدامة الأداء المالي في حين تعدل العلاقة بين تطبيق استراتيجية الريادة في التكلفة واستدامة الأداء المالي .

أما دراسة Chatterjee et al.(2023) فقد اتجهت نحو بحث العلاقة بين مكافآت الرئيس التنفيذي والضائقة المالية ، وما إذا كانت هذه العلاقة تختلف منهجياً عبر دورة حياة الشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الضائقة المالية ترتبط سلبياً بمكافآت الرئيس التنفيذي وأن هذه العلاقة قائمة في مراحل النضج والتدهور من مراحل دورة حياة الشركة ، ولكنها ليست كذلك في مرحلة النمو.

واستكملت دراسة صالح (٢٠٢٣) البحث في أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية ، وقد اختلف ذلك الأثر باختلاف مراحل دورة حياة الشركة كمتغير معدل على هذه العلاقة ، حيث أن دخول الشركة مرحلتى البداية والتدهور يؤثر بشكل إيجابي على تعديل رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية ، بينما يؤثر دخول الشركة مرحلتى البداية والتدهور يجعلها أكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر من دخولها مرحلتى النمو والنضج ، كذلك يوجد تأثير معنوي للأثر التفاعلي لمرحلة دورة حياة الشركة وأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

أما دراسة Almand et al.(2023) فقد اتجهت إلى دراسة مراحل دورة حياة الشركة (البداية ، النمو ، النضج ، الإنهيار أو التدهور) كسمة اقتصادية حاسمة يمكن للجهات التنظيمية من خلالها تنظيم الشركات لتحسين تقديرات الاستحقاقات العادية ، وبالتالي تحسين مواصفات نموذج إدارة الأرباح ومن ثم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نماذج الاستحقاقات غير فعالة في الكشف عن التلاعب في مراحل دورة حياة محددة ، حيث تصنف الشركات في مراحل البداية والهبوط والتدهور على أنها متلاعببة بشكل مبالغ فيه ، بينما تصنف الشركات في مراحل النمو والنضج أنها متلاعببة بشكل أقل.

واستكمالاً للدراسات التي تعرضت لأثر مراحل دورة حياة الشركات على أسعار وعوائد الأسهم نتيجة لانتهاج الشركات لسياسات مختلفة خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياتها ، فقد اتجهت دراسة حسن (٢٠٢٣) إلى اختبار الأثر المعدل لمرحلة دورة حياة الشركة وجودة المراجعة على العلاقة بين المقدرة التقييمية لمعلومات مستويات الدخل والقيمة الدفترية في تقييم أسعار وعوائد الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مقدرة تقييمية إضافية لكل مستويات الدخل بجانب القيمة الدفترية فيما عدا المبيعات ، بالإضافة إلى وجود مقدرة تقييمية للقيمة الدفترية في مراحل البداية والنمو والتدهور في المقابل عدم وجود مقدرة تقييمية لمستويات الدخل في تقييم أسعار الأسهم في تلك المراحل ، بينما في مرحلة النضج يهتم المستثمر بكل المعلومات المحاسبية في تقييم أسعار الأسهم ، وبصفة خاصة مستويات الدخل بعد الربح التشغيلي والتي تعد أكثر ملائمة في تقدير قيمة الشركة وتتفوق على القيمة الدفترية.

كذلك سعت دراسة حسن (٢٠٢٣ب) نحو التعرف على طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح ودورة حياة الشركة وانعكاساتها على ربحية السهم ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين جودة الأرباح وربحية السهم بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية بين مرحلتى النمو والتدهور وربحية السهم ، أيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين مرحلة النضج وربحية السهم ، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتفاعل بين جودة الأرباح ودورة حياة الشركة على ربحية السهم.

واستمراراً للبحث في نفس الاتجاه فقد اتجهت دراسة عبد الرحيم (٢٠٢٤) نحو دراسة واختبار أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في مرحلة البداية للشركات ، بينما يوجد تأثير إيجابي للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في ظل مراحل النمو والتدهور.

أما دراسة Mulchandani et al.(2024) فقد سعت إلى بحث تأثير دورة حياة الشركة على تصنيف التدفق النقدي للشركات الهندية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الشركات تواجه فرصاً وتحديات مختلفة في مراحل مختلفة من دورة حياتها ، وبالتالي تتبنى تحويل التصنيف للتدفق النقدي خلال مراحل البداية والنمو والتدهور من دورة الحياة إما لتعزيز أو لتقليل التدفقات النقدية التشغيلية.

بينما هدفت دراسة سمعان وآخرون (٢٠٢٤) إلى معرفة طبيعة ممارسات التجنب الضريبي في السوق المصري عبر المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة ، بالإضافة إلى اختبار مدى استجابة قيمة الشركة لتلك الممارسات ، وقد توصلت الدراسة إلى تبين ممارسات التجنب الضريبي بتباين مراحل دورة حياة الشركة ، حيث أظهرت النتائج إلى أن مرحلة النمو هي الأكثر ممارسة للتجنب الضريبي ، بينما مرحلتى البداية والانحدار الأكثر انخفاضاً لتلك الممارسات.

وفي مجال أثر مراحل دورة حياة الشركات على المخاطر التي تتعرض لها فقد تعرضت دراسة خليل (٢٠٢٤) لكيفية اختبار تأثير ميول المستثمرين كمتغير معدل على العلاقة بين دورة حياة المنشأة وتحمل المنشأة للمخاطر ، وقد توصلت الدراسة إلى أن دورة حياة المنشأة لها تأثير سلبي كبير على تحمل المخاطر ، كما لا يوجد تأثير كبير لدورة حياة المنشأة على المخاطر فيما يتعلق بعينه فترات ومعنويات المستثمرين المنخفضة ووفقاً لتأثير ميول المستثمرين على المخاطرة المؤسسية ، كما أظهرت النتائج أن معنويات المستثمرين تخفف من العلاقة بين دورة حياة المنشأة والمخاطرة بالشركات ، حيث يظهر التفاعل بين معنويات المستثمرين ودورة حياة الشركة تأثيراً كبيراً على المخاطرة المؤسسية في سياق العينة بأكملها.

أما دراسة Qureshi et al.(2024) فقد هدفت إلى بحث تأثير عدم التأكد في السياسات الاقتصادية على أداء الشركات في مجال الإستدامة ، بالإضافة إلى بحث مدى تأثير أداء الإستدامة الناتج عن عدم التأكد بدورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم التأكد في السياسات الاقتصادية يؤثر على أداء الشركات الأوروبية في مجال الإستدامة ، كما أن شدة ونوع أداء الإستدامة يتأثران أيضاً بدورة حياة الشركة.

بينما بحثت دراسة عبد الرحمن ومحمد (٢٠٢٤) الأثر المنظم لدورة حياة الشركة على العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية ، بالإضافة إلى وجود أثر منظم لدورة حياة الشركة على العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية.

ونظراً للاستخدام الواسع لنموذج Dickinson في قياس مراحل دورة حياة الشركة على العديد على المتغيرات المحاسبية فقد سعت دراسة قلديس (٢٠٢٥) إلى قياس أثر دورة حياة الشركة وفقاً لنموذج Dickinson عام ٢٠١١ على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وسيولة الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وسيولة الأسهم تتأثر بمراحل دورة حياة الشركة ففي مرحلة البداية يبقى التأثير محدوداً بينما تصل ذروته في مرحلة النضج أما في مرحلة التدهور يصبح الإفصاح محفوفاً بالمخاطر.

بينما اتجهت دراسة (Predkiewicz & Machnik (2025) نحو التحقق من توافق استنتاجات قياس دورة حياة الشركة باستخدام نموذج اقتصادي ومالي وهو نموذج Dickinson عام ٢٠١١ مع نموذج الإدارة الذي قدمه Greiners عام ١٩٧٢ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج Dickinson يشير إلى مراحل تطور محددة للشركات محل الدراسة ، في المقابل كان من الصعب تحديد مرحلة تطور محددة بدقة للشركات باستخدام نموذج Greiners ، ومع ذلك أمكن تحليل النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام هذا النموذج من التمييز بين مراحل التطور لمختلف مجالات الإدارة في الشركات حيث تختلف هذه المراحل عن بعضها البعض.

أما دراسة عمران (٢٠٢٥) فقد هدفت إلى قياس تأثير السلوك المتباين للتكاليف على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وبيان مدى اختلاف هذا التأثير خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتكلفة متباينة السلوك على مستويات التحفظ المحاسبي بناءً على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، فضلاً عن اختلاف هذا التأثير بناءً على الدور المعدل لخصائص المراحل المختلفة لدورة حياة الشركات المقيدة بالبورصة حيث تبين هذا التأثير خلال هذه المراحل بين الإيجابي والسلبي وعدم وجود تأثير.

وأخيراً هدفت دراسة (Meucci et al.(2025) إلى التحقق عما إذا كان استخدام التحفظ غير المشروط يسبق استخدام التحفظ المشروط عبر مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ غير المشروط يسبق التحفظ المشروط بشكل عام ، ولكن دراسة العلاقة بين مفهومى التحفظ خلال مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة تظهر أن هذا يحدث فقط خلال مراحل البداية والنمو وليس خلال مرحلتى النضج والتدهور.

المجموعة الثانية وتتناول الدراسات التي تعرضت للإحتيال المحاسبي ومن بين تلك الدراسات دراسة (Goode & Lacey (2011) والتي هدفت إلى توضيح كيفية ترابط الضوابط التقنية وغير التقنية معاً للكشف عن الاحتيال والتحقيق فيه حيث لا تقدم الدراسة تطويراً لطريقة جديدة لاكتشاف الاحتيال بل إبراز دور الضوابط غير التقنية كجزء من منظومة الرقابة الكاملة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الضوابط التقنية لا تكتشف سوى ثلث حالات الاحتيال وغالباً ما تكون تلك الحالات دون زمن تعرض الشركات لخسائر مالية أما الاحتيال الأكثر تعقيداً فيتم اكتشافه عبر مزيج متنوع من الضوابط التقنية والاجتماعية ، التقنية من داخل الشركة وخارجها.

أما دراسة (Lisic et al.(2015) فقد اتجهت نحو بحث العلاقة بين حجم مكاتب المراجعة وعدد حالات الاحتيال في القوائم المالية في الصين ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تراجعها مكاتب مراجعة كبيرة أقل عرضة لإرتكاب الاحتيال في القوائم المالية ، ويكون هذا التأثير أقوى في القطاعات الخاضعة للتنظيم وفي حالات الاحتيال المتعلقة بالإيرادات.

بينما سعت دراسة (Wang et al.(2019a) إلى بحث العلاقة بين الاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك والاحتيال المحاسبي بين عامى ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن صناديق الاستثمار المشترك تتميز بمستويات أعلى بكثير من كشف الاحتيال بما يقلل ميل الشركات إلى ارتكابه ، كما تتفوق صناديق الاستثمار المشتركة المفتوحة على صناديق الاستثمار المغلقة في كشف الاحتيال المحاسبي.

ولاختبار تأثير وجود السيدات كمدرء على الاحتيال المحاسبي فقد سعت دراسة Liao et al.(2019) إلى إجراء تحقيق عما إذا كان هناك تأثير لوجود مدرء من السيدات على الاحتيال المحاسبي باستخدام عينة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة في الفترة من ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٥ ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تشغل فيها سيدات منصب مدير الإدارة المالية أقل عرضة للإنخراط في الاحتيال المحاسبي ، بينما تصبح العلاقة عكسية بين وجود مدرء ماليين من السيدات والاحتيال المحاسبي وتكون أقل أهمية في الشركات المملوكة للدولة حيث تكون المخاوف السياسية أكثر وضوحاً.

ونتيجة للآثار السلبية للاحتيال المحاسبي على الشركات وعلى قرارات مستخدمي تقاريرها المالية فقد بحثت دراسة Wang et al.(2019b) أثر العقوبات المختلفة المفروضة على حالات الاحتيال المحاسبي في الصين على قيمة الشركات بالنسبة للمساهمين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦ ، وقد أظهرت النتائج إلى أن جميع العقوبات كان لها تأثير سلبي ومعنوي على ثروة المساهمين في الشركات المتورطة في الاحتيال ، كما أن المستثمرين ينظرون إلى العقوبات المالية بجدية أكثر بكثير مقارنة بالعقوبات غير المالية المستخدمة لمكافحة الاحتيال المحاسبي ، كما تبين أن ردود أفعال أسواق الأوراق المالية تختلف باختلاف نوع الاحتيال المرتكب ، حيث ينظر إلى احتيال الاعتراف والافصاح بشكل أكثر سلبية من قبل المستثمرين مقارنة بعمليات الاحتيال المتعلقة بالافصاح فقط ، أيضاً أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الغرامات المالية كانت أكثر فاعلية نسبياً من عقوبات التشهير في معالجة الاحتيال المحاسبي في الصين نتيجة لتسريب المعلومات إلى أسواق رأس المال قبل الإعلان الرسمي.

وفي إطار البحث عن طرق لاكتشاف الاحتيال المحاسبي باستخدام البيانات الضخمة فقد اتجهت دراسة مفتن والعميدة (٢٠٢٢) إلى بحث دور تحليلات البيانات الضخمة في الكشف والحد من الاحتيالات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق تحليلات البيانات الضخمة في الكشف والحد من الاحتيالات المحاسبية في مجال قطاع الأعمال من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

واستكمالاً للبحث عن الآثار المترتبة على كشف الاحتيال المحاسبي فقد سعت دراسة Richardson et al.(2022) نحو بحث أثر الاحتيال المحاسبي على مخاطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل ، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الاحتيال المحاسبي المكتشف بعد وقوعه ، والاحتيال المحاسبي المتوقع حدوثه يرتبطان إيجابياً بشكل معنوي بمخاطر إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً ، وتصبح هذه العلاقة أكثر حدة في الشركات التي تتسم ببيئات معلوماتية غير شفافة ، وهو ما يدعم التأكيد النظري بأن الاحتيال المحاسبي يزيد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم عبر زيادة درجة غموض المعلومات ، كما تتعاطم هذه العلاقة في الشركات التي تتسم بترسيخ الإدارة وارتفاع قوة المدير التنفيذي ، وكذلك حالات تواطؤ الرئيس التنفيذي مع مجلس الإدارة.

وفي ظل الفوائد العديدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل المحاسبي فقد استهدفت دراسة سليمان وعباس (٢٠٢٤) بحث أثر المعلومات المستمدة من تكامل سلاسل الكتل والتعلم الآلي كتقنيات للذكاء الاصطناعي في الكشف والتقرير عن الاحتيال المحاسبي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تقنية سلاسل الكتل والاحتيال المحاسبي ، بالإضافة إلى

وجود علاقة بين تطبيق تعلم الآلة والاحتيال المحاسبي ، كذلك وجود علاقة بين تقنيات سلاسل الكتل وتقنية تعلم الآلة ، وأيضاً وجود علاقة بين دور المعلومات المستمدة من تكامل سلاسل الكتل وتعلم الآلة في الكشف عن الاحتيال المحاسبي.

واستمراراً للبحث في نفس المجال فقد اتجهت دراسة Rahman & Zhu (2024) نحو الكشف عن الاحتيال المحاسبي في الشركات العائلية الصينية من خلال توظيف خوارزميات التعلم التجميعي غير المتوازن ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نماذج التعلم التجميعي وهى من تقنيات التنبؤ القائم على التعلم الآلى تتسم بفاعلية أكبر في اكتشاف الاحتيال المحاسبي مقارنة بنهج الانحدار اللوجيستي.

كذلك بحثت دراسة إبراهيم (٢٠٢٤) دور تكنولوجيا البلوك تشين في الحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للمنافع المحققة من تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين والخصائص العملية لتكنولوجيا البلوك تشين في مواجهة أساليب الاحتيال المحاسبي وعلى النتائج السلبية لأساليب الاحتيال المحاسبي ، وأنه في ظل وجود تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين فإنه يحقق تغيرات هامة وحيوية بالواقع المحاسبي كمتغير وسيط.

أيضاً سعت دراسة Bhattacharya & Mickovic (2024) إلى بحث عما إذا كان استخدام نماذج التعلم الآلى القائم على التحليل السياقي للنصوص يمكن أن يحسن من عملية كشف الاحتيال المحاسبي مقارنة بالأساليب النصية والكمية التقليدية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النموذج الذى استخدمته الدراسة القائم على إعادة تدريب نموذج BERT على المقاطع الواردة في التقارير المالية السنوية K-10 والمتاحة في قاعدة بيانات هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC أظهر تفوقاً ملحوظاً على النموذج النصي المعيارى والنموذج الكمي المعيارى الواردين في الأدبيات السابقة بنسبة ١٥٪ ، ١٢٪ على التوالي ، كما استطاع النموذج الذى طورته الدراسة التعرف على عدد من ملاحظات الشركات الاحتيالية بما يعادل خمسة أضعاف ما تمكن نموذج النص المعيارى من كشفه عند تحليل العدد نفسه من الشركات وثلاثة أضعاف ما كشفه النموذج الكمي المعيارى.

وفى مجال تقنيات تكنولوجيا المعلومات فى المدن الذكية سعت دراسة Zheng et al.(2024) إلى دمج تقنيات تكنولوجيا المعلومات فى المدن الذكية لإجراء بحث معمق حول خوارزميات تنقيب البيانات الخاصة بكشف الاحتيال ، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل الخطأ الشامل فى خوارزميات تنقيب البيانات المستندة إلى تكنولوجيا المدن الذكية انخفض بنسبة ٣٪ مقارنة بطرق تحديد الاحتيال المحاسبي التقليدية ، أى أن استخدام خوارزميات تنقيب البيانات فى إطار تكنولوجيا المعلومات للمدن الذكية يسهم فى تحسين دقة كشف الاحتيال المحاسبي ويعزز فعالية وموضوعية المراجعة.

أما دراسة Rahman et al.(2024) فقد اتجهت نحو تحديد العلاقة بين الاحتيال المحاسبي واستدامة الشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة وتوقيت الافصاح المحاسبي لهما تأثير إيجابى احصائياً على إدارة أرباح الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات على التوالي ، كما أن الاحتيال المحاسبي له تأثير على التنمية المستدامة للشركة.

بينما هدفت دراسة Richardson & Obaydin (2025) إلى بحث العلاقة بين الكوارث الطبيعية والاحتيال المحاسبي فى السياق الأمريكى ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الكوارث الطبيعية والاحتيال المحاسبي ، حيث أظهرت النتائج أن البيئة تفسر العلاقة الايجابية بين الكوارث الطبيعية والاحتيال المحاسبي كما ورد فى النتائج الأساسية ، كما أن تأثيرات الرقابة

المؤسسية مثل انخفاض ملكية المؤسسات وارتفاع نسبة المستثمرين العابرين وقلة المستثمرين الملتزمين تؤدي أيضاً إلى تضخيم هذه العلاقة ، كما أن انخفاض التوزيع الجغرافي وارتفاع المنافسة السوقية وضعف القدرات الإدارية للإدارة العليا جميعها تزيد من حدة العلاقة.

واستمراراً للبحث في تأثيرات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على ممارسات الاحتيال المحاسبي تعرضت دراسة القاضي (٢٠٢٥) لدراسة وتحليل تطبيقات التعلم الآلي في الكشف عن الاحتيال المحاسبي ، بالإضافة إلى دراسة وتحليل تقنيات التعلم الآلي على مراحل عملية المراجعة الخارجية في الكشف عن الاحتيال المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين أثر تطبيقات تقنيات التعلم الآلي ومراحل عملية المراجعة الخارجية للكشف عن الاحتيال المحاسبي في البيئة المصرية.

وأخيراً قامت دراسة Liu et al.(2025) بدمج الخصائص الدلالية الكامنة في النصوص الواردة في التقارير السنوية مع المؤشرات المحاسبية من أجل بناء نموذج للتعرف على الاحتيال المالي ، إضافة إلى التحليل الكمي لتأثير المخاطر المؤسسية المختلفة على سلوك الاحتيال المالي عبر الصناعات المتنوعة بما يوفر مرجعاً عملياً للتعرف على الاحتيال المالي ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النموذج القائم على التكديس يتفوق على غيره من نماذج التعلم الآلي الأخرى ، ويتميز بفاعلية عالية في التعرف على الاحتيال المالي ، كما بين نموذج الاقتصاد القياسي أن المعلومات الدلالية الكامنة في التقارير المالية السنوية تفسر بوضوح تأثير الاتجاهات المؤسسية المختلفة على السلوك الاحتيالي في مختلف الصناعات.

المجموعة الثالثة وتتناول الدراسات التي تعرضت لعدم تماثل المعلومات ومن بين تلك الدراسات دراسة Chung et al.(2015) والتي سعت إلى بحث أثر عدم تماثل المعلومات على الاحتياطات النقدية للشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعمل في بيئات تنتم بمستويات أعلى من عدم تماثل المعلومات تحتفظ بمستويات أقل من النقدية ، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين عدم تماثل المعلومات والاحتياطات النقدية للشركات وذلك من خلال سلسلة من اختبارات الحساسية.

أما دراسة Wang (2017) فقد بحثت تأثير جودة المعلومات في الشركات ذات الاستثمار الأجنبي على درجة عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الاستثمار الأجنبي قد تضلل أصحاب المصلحة وترتبط بدرجة أعلى من عدم تماثل المعلومات نتيجة تفاقم مشكلة الوكالة ، كما تظهر النتائج أن إدارة الأرباح والتقلبات الفردية يزدادان مع وجود الاستثمار الأجنبي غير أن ملكية الإدارة تسهم في التخفيف من ذلك.

ونتيجة لتأثير أخلاقيات الإدارة باعتبارها معد للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات فقد هدفت دراسة Hope & Wang (2018) إلى فحص دور أخلاقيات الإدارة وبشكل أكثر تحديداً بحث عما إذا كانت مصداقية المديرين أو على العكس خداعهم تؤثر في كيفية إدراك المستثمرين للحمامات المحاسبية الكبيرة Accounting Big Bath ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات يكون أعلى وبشكل ملحوظ بعد الحمامات المحاسبية الكبيرة التي يقوم بها الرؤساء التنفيذيون الخادعون مقارنة بتلك التي يقوم بها الرؤساء التنفيذيون الأقل خداعاً.

أما دراسة (Park et al. 2018) فقد بحثت العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وظاهرة الاستحقاقات المحاسبية غير العادية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الاستحقاقات المحاسبية غير العادية تتركز بشكل عام في الشركات ذات المستويات الأعلى من عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى أن المبالغة في تقدير المستثمرين للأرباح التي تحدث بشكل أكبر في الشركات ذات الاستحقاقات السلبية وليس الايجابية ويرجع ذلك إلى ميل المستثمرين لتجنب المخاطر.

وفي مجال العلاقة مع مراحل دورة حياة الشركة سعت دراسة عبده (٢٠٢٠) إلى اختبار وتحليل أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع اختبار وتحليل أثر توزيعات الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ، بالإضافة إلى اختبار وتحليل أثر توزيعات الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جوهري بين عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة وكل من توزيعات الأرباح وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ، بالإضافة إلى أن توزيعات الأرباح متغير وسيط (وساطة جزئية) في العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

ونتيجة لارتباط الافصاح المحاسبي بمستوى عدم تماثل المعلومات فقد هدفت دراسة السيد والرشيدي (٢٠٢٠) فقد هدفت إلى بحث أثر أحد أشكال الافصاح المحاسبي وهو انتاج ونشر المعلومات المحاسبية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على عدم تماثل المعلومات في الشركات التي تأثرت بشكل كبير نتيجة انتاج ونشر المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لانتاج ونشر المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للشركات المصرية في قطاع الاتصالات المسجلة في البورصة على عدم تماثل المعلومات.

أيضاً سعت دراسة الوكيل (٢٠٢١) إلى اختبار أثر الافصاح عن أداء الإستدامة على عدم تماثل المعلومات وخطر انهيار أسعار الأسهم مع اختبار أثر عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين الافصاح عن أداء الإستدامة وخطر انهيار أسعار الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين الافصاح عن أداء الإستدامة وعدم تماثل المعلومات ، ووجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين عدم تماثل المعلومات وخطر انهيار أسعار الأسهم ، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين الافصاح عن أداء الإستدامة وخطر انهيار أسعار الأسهم ، أيضاً أظهرت النتائج أن التأثير غير المباشر للافصاح عن أداء الإستدامة على خطر انهيار أسعار الأسهم من خلال عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط أقوى من التأثير المباشر بدون متغير وسيط.

أما دراسة الدسوقي (٢٠٢١) فقد بحثت أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها بمعنى أنه كلما ازداد مستوى عدم تماثل المعلومات يزداد مستوى النقدية المحتفظ بها ، بالإضافة إلى أن التحفظ المحاسبي مقاساً من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية كمتغير منظم كان له تأثير معنوي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.

بينما اتجهت دراسة نصير (٢٠٢١) نحو فحص تأثير التحول الرقمي على الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين تطبيق تقنيات التحول الرقمي ودرجة عدم تماثل المعلومات في شركات العينة ، وبالتالي فإن زيادة مستويات التحول الرقمي تؤدي إلى انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى التحول الرقمي ومدى السعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات ، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التحول الرقمي إلى انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات .

وفي مجال أثر المعايير المحاسبية على عدم تماثل المعلومات بحثت دراسة أحمد (٢٠٢٢) أثر تطبيق IFRS 9 على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في البنوك ، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية ، كذلك اختبار أثر تطبيق IFRS 9 على مخاطر السيولة للبنوك التجارية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 9 خفض من عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق IFRS 9 على العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على عدم تماثل المعلومات ، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتطبيق IFRS 9 على مخاطر السيولة في البنوك التجارية وكان التحسن أكبر في البنوك التقليدية.

واستكمالاً للدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح المحاسبي فقد هدفت دراسة الصاوي (٢٠٢٢) إلى بحث تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تكلفة رأس المال في ظل الدور الوسيط لعدم التماثل في المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى الإفصاح عبر الانترنت على تكلفة رأس المال من خلال الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتكلفة رأس المال من خلال الدور الوسيط لمستوى عدم تماثل المعلومات.

كذلك سعت دراسة علي (٢٠٢٢) إلى اختبار العلاقة بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة وعدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي عن مؤشرات الرقمنة لا تزال في مرحلة مبكرة فضلاً عن وجود تباين كبير في ممارسات الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة بين البنوك التجارية في المحتوى وأيضاً في استخدام تقنيات الرقمنة الحديثة ، بالإضافة إلى أن مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية عن مؤشرات الرقمنة يؤثر سلبياً وبصورة معنوية على عدم تماثل المعلومات.

أيضاً اتجهت دراسة الرفاعي (٢٠٢٢) نحو بحث أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي عكسي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات ، ولكن الأثر كان منخفضاً ، وقد يرجع الانخفاض إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على عدم تماثل المعلومات بخلاف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، كما قد يرجع إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المصرية يتم بصورة اختيارية محدودة نسبياً بسبب عدم وجود معايير ملزمة وانخفاض وعي الشركات وانخفاض وعي المستثمرين بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

كما تعرضت دراسة الشعراوى (٢٠٢٣) إلى قياس مستوى الإفصاح عن معلومات الحوكمة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين مستوى الإفصاح عن معلومات الحوكمة وعدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود فروق معنوية في الإفصاح عن معلومات الحوكمة في التقارير السنوية في قطاعات العينة.

أيضاً اتجهت دراسة (Abu Afifa & Saadeh (2023) نحو بحث العلاقة بين الإفصاح الطوعي وتكلفة رأس المال كعلاقة مباشرة وعلاقة غير مباشرة من خلال دور الوساطة لعدم تماثل المعلومات وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأردنية باعتباره اقتصاداً نامياً ، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من تكلفة رأس المال وعدم تماثل المعلومات يتأثران سلباً بالإفصاح الطوعي في حين أن تكلفة رأس المال تتأثر إيجابياً بعدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى أن عدم المعلومات يلعب دور الوسيط في العلاقة بين الإفصاح الطوعي وتكلفة رأس المال.

كذلك تناولت دراسة إبراهيم وآخرون (٢٠٢٣) فحص تأثير نغمة الإفصاح السردى على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وما إذا كانت درجة عدم تماثل المعلومات تعدل من مستوى هذا التأثير ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري موجب لنغمة الإفصاح السردى على قيمة الشركة حيث أكدت النتائج على أن استخدام الشركة لكل من النغمة الصافية والنغمة غير العادية يسهم في نقل محتوى معلوماتي إضافي حول قيمة الشركة وتزداد درجة هذا التأثير في الشركات التي لديها مستوى مرتفع من عدم تماثل المعلومات.

أيضاً هدفت دراسة الجبلى (٢٠٢٣) إلى بحث أثر عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط على العلاقة بين الإفصاح عن انبعاثات الكربون وقيمة الشركة وفقاً لمؤشر البورصات العربية للشركات منخفضة انبعاثات الكربون ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن انبعاثات الكربون على قيمة الشركة حيث أن الشركات منخفضة الكربون هي ذات قيمة أعلى من نظيراتها الأخرى ، بالإضافة إلى وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن انبعاثات الكربون على عدم تماثل معلومات القوائم المالية حيث أن الشركات التي تفصح عن تخفيض انبعاثات الكربون تميل لأن تكون ذات تماثل للمعلومات منخفض ، وذلك في حالة عدم وجود المتغيرات الضابطة أما عند تضمين المتغيرات الضابطة في النموذج يختفى هذا الأثر ، كما أظهرت النتائج أن لعدم تماثل المعلومات المحاسبية تأثير كبير على قيمة الشركة.

أما دراسة واصل (٢٠٢٣) فقد هدفت إلى اختبار أثر تواجد الشركات المقيدة بالمؤشر المصرى للاستدامة P&S/EGX ESG على عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوى عكسى لتواجد الشركات بالمؤشر المصرى للاستدامة على عدم تماثل المعلومات.

بينما بحثت دراسة عبد الرازق ومحمد (٢٠٢٣) أثر استخدام تقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لاستخدام تقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات.

وفى نفس الاتجاه سعت دراسة بدر (٢٠٢٣) إلى فحص تأثير تطبيق تقنية سلسلة الكتل فى منشآت الأعمال على عدم تماثل المعلومات المحاسبية بغرض التوصل عما إذا كان تطبيق تقنية سلسلة الكتل فى منشآت الأعمال يساهم فى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية أم لا ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقنية سلسلة الكتل مطبقة على نطاق واسع بالقطاعات الخدمية السعودية فى حين لم يتم تطبيقها بمنشآت الأعمال حتى الآن ، وأن تطبيق هذه التقنية فى منشآت الأعمال يساهم فى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، حيث توجد علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين تطبيق تقنية سلاسل الكتل فى منشآت الأعمال وعدم تماثل المعلومات المحاسبية ، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين تطبيق تقنية سلاسل الكتل فى منشآت الأعمال ودرجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، ومن ثم تدعم هذه النتائج أن تطبيق تقنية سلاسل الكتل فى منشآت الأعمال يساهم فى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال توليد معلومات عالية الجودة والشفافية ونظام جيد للبورصة.

أما دراسة (Lahjie et al. (2023 فقد اتجهت نحو فحص تأثير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة مع الأخذ فى الاعتبار أثر عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات تساهم بشكل ملحوظ فى انخفاض مستويات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير مهم لعد تماثل المعلومات على العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة الشركات.

بينما هدفت دراسة (Saleeb & Bakhiet (2024 إلى بحث أثر قابلية القوائم المالية للقراءة على احتمالية حدوث انهيارات فى أسعار الأسهم فى ظل الدور الوسيط لكل من عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وسيطين أساسيين فى العلاقة بين قابلية القوائم المالية للقراءة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم ، فمتغير عدم تماثل المعلومات يتوسط جزئياً هذه العلاقة إذ تسمح القوائم المالية المعقدة المديرين بإخفاء الأخبار السيئة مما يزيد من مستوى عدم تماثل المعلومات ، ونتيجة لذلك يواجه المستثمر صعوبة فى تقييم المخاطر وأداء الشركة الأمر الذى يرفع من احتمالية انهيار أسعار الأسهم عندما لا يتم الإفصاح عن تلك المعلومات المخفية ، أما متغير سيولة الأسهم فهو يلعب دوراً بسيطاً محورياً فالقوائم المالية الأقل قابلية للقراءة تعيق السيولة مما يجعل من الصعب على المستثمرين تداول الأسهم بكفاءة ، هذا الانخفاض فى السيولة يعزز من تأثير الأخبار السيئة وبالتالي يرفع من خطر الانهيار.

بينما بحثت دراسة على (٢٠٢٤) أثر مستوى الإفصاح عن انبعاثات الكربون على عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركة ، وكذلك أثر مشاركة النساء فى مجلس الإدارة كمتغير معدل على العلاقتين سالفتين الذكر ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين كبير فى محتوى ممارسات الإفصاح عن انبعاثات الكربون بين شركات العينة ، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبى لمستوى الإفصاح عن انبعاثات الكربون على عدم تماثل المعلومات ، كذلك وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى الإفصاح عن انبعاثات الكربون على قيمة الشركة ، فضلاً عن عدم اختلاف هذين الأثرين باختلاف زيادة مشاركة النساء فى مجلس الإدارة.

ونتيجة لتأثير المعايير المحاسبية على المعلومات المحاسبية ومن ثم على عدم تماثل المعلومات فقد سعت دراسة (Kim et al. 2024) إلى بحث كيفية تأثير التبني الطوعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في سوق الأسهم للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات يزداد بعد التبني الطوعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويرجع ذلك إلى تراجع جودة الأرباح لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تبنت IFRS طوعاً.

أما دراسة كعموش (٢٠٢٤) فقد اتجهت نحو اختبار ما إذا كان الداخلون بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية يستغلون معلوماتهم الداخلية بصورة انتهازية لتحقيق عوائد غير عادية انتهازية من خلال اختبار العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والعوائد غير العادية التي يحققها الداخلون نتيجة تعاملاتهم على الأسهم ذات العلاقة ، بالإضافة إلى اختبار دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير معدل للحد من استغلال عدم تماثل المعلومات لتحقيق تلك العوائد غير العادية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعاملات الداخلين لم تكن انتهازية فيما يتعلق بعمليات الشراء حيث لم ترتبط تلك العوائد بعدم تماثل المعلومات ، أما في عمليات البيع فقد ارتبطت العوائد غير العادية معنوياً بعدم تماثل المعلومات بما يشير إلى أن البائعين يستغلون المعلومات الخاصة لتجنب الخسائر اللاحقة ، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يحد بصفة عامة من استخدام عدم تماثل المعلومات لتجنب خسائر غير عادية للمستثمرين ، وأن الشركات الداخلة ضمن مؤشر جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان لديها عدم تماثل معلومات أقل بصورة معنوية عن الشركات الأخرى.

بينما اتجهت دراسة محمد (٢٠٢٤) إلى اختبار تأثير تنظيف القوائم المالية على عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة لاختبار الدور التفاعلي لتغيير المدير التنفيذي على العلاقة بين تنظيف القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المسجلة في المؤشر egx 100 بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي طردي لتنظيف القوائم المالية على عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي طردي لتغيير المدير التنفيذي على عدم تماثل المعلومات ، كذلك وجود دور تفاعلي لتغيير المدير التنفيذي على علاقة تنظيف القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات.

وسعت دراسة سعادة (٢٠٢٤) نحو دراسة وتحليل أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة على عدم التماثل المعلوماتي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على عدم التماثل المعلوماتي.

واستكمالاً للبحث في تأثير الإفصاح المحاسبي فقد هدفت دراسة (Bhatia & Kaur 2024) إلى التحقق عما إذا كان عدم تماثل المعلومات يتوسط العلاقة بين الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه في حالة الشركات الهندية فإن الإفصاح يقلل من تكلفة حقوق الملكية بشكل مباشر وكذلك بشكل غير مباشر من خلال التأثير الوسيط لعدم تماثل المعلومات ويقدر المستثمرون الهنود المعلومات الموثوقة من أجل تحسين العوائد المستقبلية ، وهو ما يدعم فرضية مخاطر التقدير وفرضية مخاطر التقدير وفرضية سيولة سوق الأسهم اللتان تفترضان وجود علاقة عكسية بين الإفصاح وتكلفة حقوق الملكية.

كذلك بحثت دراسة القروى (٢٠٢٤) مدى إمكانية تحسين جودة الإفصاح المحاسبي أى تحسين خصائص المعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال التخفيف من عدم تماثل المعلومات المنشورة ، وذلك بالاعتماد على أحد عناصر التكنولوجيا الحديثة وهى سلاسل الكتل ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الحد من عدم تماثل المعلومات واستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل ، كما توصلت الدراسة إلى أن أحد وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات هو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ، بالإضافة إلى أنه يمكن الاعتماد على تكنولوجيا سلاسل الكتل فى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات.

أيضاً سعت دراسة (AL-Okaily (2025 إلى تحديد العوامل المسبقة المؤثرة على تبنى لغة الإفصاح المالى الرقعى وأثر هذا التبنى على خفض عدم تماثل المعلومات المالية وزيادة جودة المعلومات المالية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبنى التقارير المالية الرقمية يتأثر بشكل إيجابي بكل من الإدراك المتعلق بالفائدة المدركة والإدراك المتعلق بسهولة الاستخدام ، كما أكدت النتائج أيضاً أن تبنى التقارير المالية الرقمية يؤثر إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية ويخفض من عدم تماثل المعلومات.

كما اتجهت دراسة الحناوى (٢٠٢٥) نحو دراسة واختبار أثر مستوى افصاح الشركات عبر الانترنت على عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودى خلال عام ٢٠٢٤ ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى افصاح الشركة عبر الانترنت وعدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية السعودى ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يعنى أن الشركة الأكبر حجماً تميل إلى أن يكون لديها مدى سعر نسبي أكبر ، وقد يعكس ذلك تأثير السيولة العالية فى الشركات الكبيرة على هيكل السوق ، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من عمر الشركة وتحقيقها أرباح ومستوى عدم تماثل المعلومات ، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومستوى عدم تماثل المعلومات.

أيضاً بحثت دراسة (Wang et al.(2025 أثر نبذة خطاب الإدارة على عدم تماثل المعلومات فى الشركات خلال مؤتمرات الإفصاح عن الأرباح أثناء تفشى جائحة كوفيد ١٩ فى الصين ، وقد أظهرت النتائج أن عدم تماثل المعلومات قد انخفض عندما استخدمت الإدارة نبذة أكثر إيجابية ، وكان هذا الأثر الإيجابي أكثر وضوحاً فى الشركات الواقعة فى المناطق الأكثر تأثراً بالجائحة أو عند طرح المشاركين لعدد أكبر من الأسئلة أو عند حضور الرؤساء التنفيذيين لتلك المؤتمرات.

كذلك سعت دراسة الملاح وعبد الفتاح (٢٠٢٥) نحو تحليل أثر الإفصاح عن التغيرات المناخية على عدم تماثل المعلومات والأداء المالى للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن التغيرات المناخية على عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للإفصاح عن التغيرات المناخية على الأداء المالى للشركات.

أيضاً اتجهت دراسة شحاته ومحمد (٢٠٢٥) نحو قياس أثر الإفصاح عن أداء الإستدامة بأبعاده الثلاثة (البيئي والاجتماعي و الحوكمي) على عدم تماثل المعلومات وتأخر تقرير المراجع الخارجي مع قياس أثر عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين الإفصاح عن أداء الإستدامة وتأخر تقرير المراجع الخارجي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي بين عدم تماثل المعلومات وتأخر تقرير المراجع الخارجي ، وكذلك وجود تأثير سلبي معنوي بين الإفصاح عن أداء الإستدامة وعدم تماثل المعلومات ، وأخيراً وجود تأثير غير مباشر سلبي للإفصاح عن أداء الإستدامة على تأخر تقرير المراجع من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط.

واستمراراً للبحث في مجال تأثير تقنيات تكنولوجيا المعلومات على عدم تماثل المعلومات سعت دراسة شعبان وعبد الفتاح (٢٠٢٥) إلى اختبار وتحليل العلاقة بين استخدامات تقنيات التحول الرقمي وجودة التقارير المتكاملة ، واختبار العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وعدم تماثل المعلومات ، وكذلك اختبار العلاقة بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى اختبار الأثر الوسيط لجودة التقارير المتكاملة على العلاقة بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لاستخدام تقنيات التحول الرقمي إيجابياً ومعنوياً على تحسين جودة التقارير المتكاملة ، كما تؤثر جودة التقارير المتكاملة سلبياً ومعنوياً على عدم تماثل المعلومات ، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات ، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير مباشرة سلبية بين استخدام تقنيات التحول الرقمي وعدم تماثل المعلومات عندما تتوسط جودة التقارير المتكاملة هذه العلاقة.

كذلك بحثت دراسة صالح (٢٠٢٥) أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على زيادة جودة التقارير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تقدم ملحوظ في التحول الرقمي في البورصة المصرية، ولكن لازال هناك تحديات تتعلق بعدم تماثل المعلومات يجب معالجتها من خلال المزيد من الإصلاحات والتنظيم ، بالإضافة إلى وجود تأثير لممارسات التحول الرقمي على زيادة جودة التقارير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات.

أيضاً هدفت دراسة Bin – Nashwan et al.(2025) إلى استكشاف العوامل المؤثرة في تبني الذكاء الاصطناعي داخل شركات المحاسبة والمراجعة وتحليل دوره المحتمل في تعزيز دقة التقارير المالية ورفع كفاءة المراجعة وتقليص عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الجيدة للبيانات وضمان جودتها واستخدامها الأخلاقي داخل شركات المحاسبة والمراجعة يعزز من فوائد تبني الذكاء الاصطناعي بما يرفع من دقة التقارير المالية ويزيد من كفاءة المراجعة ويحد من عدم تماثل المعلومات بين هذه الشركات وأصحاب المصلحة.

أما دراسة عيسى (٢٠٢٥) فقد تناولت أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥١ كإعكاس لمحاسبة التضخم في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة تنبؤات المحللين الماليين في سوق المال المصري ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥١ على كل من تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة تنبؤات المحللين الماليين ، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في العلاقة بين تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين عقب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥١.

بينما اتجهت دراسة Yuan et al.(2025) نحو تحديد أثر سياسة تداول انبعاثات الكربون على عدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة تداول انبعاثات الكربون من أن تعزز من مصداقية افصاح الشركات عن معلومات الكربون ، كما تمثل الإشارات الناتجة عن التداول في سوق الكربون قناة أساسية تمكن سياسة تداول انبعاثات الكربون من تخفيف عدم تماثل المعلومات.

وفي مجال العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات بحثت دراسة Salehi et al.(2025) العلاقة بين تكاليف إعداد التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة في ظل الدور التفاعلي لعدم تماثل المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تكاليف إعداد التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة ، وأن عدم تماثل المعلومات يؤثر تأثيراً جوهرياً على العلاقة بين تكاليف إعداد التقارير المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

كذلك اتجهت دراسة Thank Dong et al.(2025) نحو بحث تأثير قابلية التقارير السنوية للقراءة على جودة التقارير المالية في ظل الدور المعدل لعدم تماثل المعلومات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن قابلية التقارير السنوية للقراءة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة التقارير المالية للشركات الفيتنامية المدرجة في سوق الأوراق المالية ، بالإضافة إلى أن عدم تماثل المعلومات يعدل العلاقة بشكل جوهري بين قابلية التقارير السنوية للقراءة وجودة التقارير المالية ، كما أن قابلية التقارير السنوية للقراءة تسهم في التخفيف من مستوى عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية .

وأخيراً سعت دراسة Wang & Nishihara (2025) إلى معالجة مشكلات الأصيل والوكيل في استثمارات البيئة والمجتمع والحوكمة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات ، وذلك من خلال تطوير نموذج عقد قائم على الحوافز نظام للمراجعة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوافز قد تشجع مديري المشروعات غير المستدامة ، بينما تتأخر الاستثمارات المستدامة بسبب تكاليف المعلومات ، وأن زيادة الشفافية المقاسة من خلال عدم تماثل المعلومات يرتبط بانخفاض الحوافز ، وأن الحوافز قد تؤدي بشكل غير مقصود إلى تفضيل المشاريع غير المستدامة عبر خفض تكاليف المعلومات مما يترتب عليه تأخير الاستثمارات المستدامة ، كما يرتبط تعزيز شفافية الشركات بانخفاض الحوافز وانخفاض عتبة الاستثمار في المشاريع المستدامة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح مايلي :

- ١- أن الدراسات المتعلقة بدورة حياة الشركة تعرضت لدراسة العلاقة بين دورة حياة الشركة وبين العديد من المتغيرات مثل الرقابة الداخلية ، نفقات التشغيل ، المعلومات المحاسبية ، تقلبات عوائد الأسهم ، الكفاءة الإدارية ، الإفصاح عن التقديرات المحاسبية ، عمليات الاستحواذ ، الأرصد النقدية للشركات ، عدم التأكد في السياسة الاقتصادية ، المنافسة ، التجنب الضريبي ، القابلية للمقارنة ، القابلية للقراءة ، إدارة الأرباح ، الاستراتيجية التنافسية ، التنبؤ بالعائد ، مكافآت الرئيس التنفيذي ، الضائقة المالية ، تصنيف التدفق النقدي ، ميول المستثمرين ، المسؤولية الاجتماعية ، استقلالية لجان المراجعة ، جودة التقارير المالية ، التحفظ المحاسبي ، باستثناء دراسة Dickinson (2011) فقد قدمت نموذجاً لقياس دورة حياة الشركة بالاعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية

والاستثمارية ، و دراسة (Predkiewicz & Machnik (2025) والتي قارنت بين نموذجين لقياس دورة حياة الشركة وهما نموذج Dickinson عام ٢٠١١ ، نموذج Greiners عام ١٩٧٢ ، وبالتالي فإن الدراسات السابقة لم تقدم نموذجاً لقياس دورة حياة الشركات يصلح للتطبيق في مصر نظراً لاختلاف بيئة التطبيق والافتراضات التي بنيت عليها أياً من النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة عن البيئة في مصر كما سيوضح عند تقييم النماذج المختلفة لقياس مراحل دورة حياة الشركات.

٢- أن الدراسات المتعلقة بالاحتيال المحاسبي تعرضت لدراسة العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وبين العديد من المتغيرات مثل الضوابط التقنية وغير التقنية ، حجم مكاتب المراجعة ، الاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك ، وجود مدراء من السيدات في منصب المدير المالي بالشركة ، قيمة الشركة ، تحليلات البيانات الضخمة ، مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، تقنيات الذكاء الاصطناعي ، تقارير الإستدامة ، الكوارث الطبيعية ، أما دراسة Liu et al.(2025) فقد قامت ببناء نموذج للتعرف على الاحتيال المالي ، وبالتالي فإن تلك الدراسات لم تتعرض للعلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة.

٣- أن الدراسات التي تناولت عدم تماثل المعلومات تعرضت لدراسة العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والعديد من المتغيرات مثل الاحتياطات النقدية للشركات ، جودة المعلومات ، أخلاقيات الإدارة ، الاستحقاقات المحاسبية غير العادية ، الإفصاح عن أداء الإستدامة ، خطر انهيار أسعار الأسهم ، الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، التحفظ المحاسبي ، التحول الرقمي ، المسؤولية الاجتماعية ، تكلفة رأس المال ، الإفصاح عن معلومات الحوكمة ، نغمة الإفصاح السردى ، الإفصاح عن انبعاثات الكربون ، تطبيق المعايير المحاسبية ، التقنيات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ، قابلية القوائم المالية للقراءة ، تنظيف القوائم المالية ، الإفصاح المالي الرقمي ، الإفصاح عن التغيرات المناخية ، قابلية القوائم المالية للمقارنة ، إدارة الأرباح ، أما دراسة عبده (٢٠٢٠) فقد تناولت العلاقة بين دورة حياة الشركة وعدم تماثل المعلومات ، وبالتالي فإن من تلك الدراسات لم تتعرض لدراسة العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة.

وبالتالي فإن الدراسات السابقة لم تقدم نموذجاً لقياس مراحل دورة حياة الشركة يصلح للتطبيق في مصر واختبار مدى فاعلية ذلك النموذج من خلال مقارنة أثره بأثر النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، وهو ما يمثل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية إلى المساهمة في سد تلك الفجوة البحثية.

ثانياً : تقييم النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة :

تعددت محاولات الباحثين لتقديم نماذج لقياس دورة حياة الشركة وقد اختلفت تلك النماذج بحسب رؤية الباحث لعدد مراحل ومسميات دورة حياة الشركة وبحسب النموذج المستخدم لقياس دورة حياة الشركة ، إلا أنه يمكن تقسيم تلك النماذج إلى أربعة أقسام وهي:

١ - النماذج الوصفية لقياس دورة حياة الشركة : (Lu & Wang,2018)

حيث قام بعض الباحثين باستخدام الاستبيانات لقياس دورة حياة الشركات من خلال طريقتان الأولى هي تحديد خيارات في الاستبيانات ليتمكن المستقصى منهم من تقييم دورة حياة الشركات ، والثانية هو وضع أربعة أسئلة في الاستبيانات حول معدل نمو دخل الأعمال الرئيسي وعمر الشركة والهيكل التنظيمي وهيكل المنتج واعتماد أسلوب تقييم شامل بناء على أسئلة المجيبين وخصائص مراحل دورات حياة الشركة المختلفة لتمييز مراحل دورة الحياة للشركة.

إلا أن تلك النماذج الوصفية تنتقد بأنها تعتمد على الحكم الشخصي للمديرين أو المستقصى منهم مما يجعل النتائج عرضة للتحيز الشخصي ومن ثم المبالغة أو التقليل في تقييم المرحلة التي تمر بها الشركة ، كما إن الاستبيانات تعكس وضعاً زمنياً محدداً بينما دورة حياة الشركة عملية ديناميكية ، وبالتالي فإن النتائج المتحققة من الاستبيانات لن تعكس التغير التدريجي أو الانتقالات المختلطة بين المراحل ، بالإضافة إلى أن الاستبيانات قد تفشل في التعبير عن العوامل المؤسسية مثل هيكل الملكية وثقافة المنظمة واستراتيجية الابتكار مما يحد من دقة التصنيف.

٢ - النماذج أحادية المتغير :

وتقوم هذه النماذج على تقسيم مراحل دورة حياة الشركة بشكل أساسي إلى مراحل بسيطة وواضحة من خلال مؤشرات مالية مثل : (عبد الرحيم ، ٢٠٢٤ ؛ Predkiewicz & Machnik, 2025; Lu & Wang,2018; Dickinson,2011)

- حجم وعمر الشركة :

يُعد حجم وعمر الشركة من النماذج المستخدمة في تحديد المرحلة التي تمر بها الشركة ضمن دورة حياتها، لأنه يرتبط بدرجة التوسع في الموارد والأنشطة والإيرادات، ويقاس حجم الشركة بقيمة اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول ، أما عمر الشركة فيقاس بالفرق بين العمر الحالي وسنة التأسيس ، وفي ظل ذلك النموذج يتم تقسيم مراحل دورة حياة الشركة إلى ثلاثة مراحل وذلك كالتالي:

- مرحلة البداية والنمو : يكون حجم وعمر الشركة منخفض لأنها حديثة العهد بالسوق.
- مرحلة النضج : يكون حجم وعمر الشركة متوسط لأن الشركة تكون مستقرة ولها تاريخ طويل نسبياً.
- مرحلة التراجع : يكون حجم وعمر الشركة كبير وغالباً ما تكون قد فقدت مرونتها في السوق .

ويعد مقياس حجم وعمر الشركة مقياس غير سليم لافتراضه أن الشركة تتقدم بشكل خطي ثابت في حين أن حركة الشركة خلال دورة الحياة ديناميكية ، وبالتالي فإن هذا المقياس يعد قاصراً عن وصف دورة حياة الشركة بشكل صحيح ، وإنما يعد مقياس جزئي عن دورة حياة الشركة ، كما تختلف الشركات من ناحية الوقت اللازم للانتقال من مرحلة لأخرى باختلاف الصناعة .

- نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول :

يستخدم هذا النموذج لقياس مراحل دورة حياة الشركة من خلال قسمة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول حيث تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تمويل نشاطها ذاتياً عبر الأرباح المحتجزة بدلاً من الاعتماد على التمويل الخارجي ، وفي ظل ذلك النموذج يتم تقسيم مراحل دورة حياة الشركة إلى ثلاثة مراحل وذلك كالتالي:

- مرحلة البداية والنمو : تكون النسبة منخفضة لأن معظم الأرباح يعاد استثمارها.
- مرحلة النضج : تكون النسبة مرتفعة لأن الشركة تكون أرباحها مستقرة لذا تسعى إلى إجراء توزيعات منتظمة لحملة الأسهم.
- مرحلة التراجع : تكون النسبة منخفضة نظراً لقلة الفرص الاستثمارية وقيام الشركة بتوزيع أرباح كبيرة بدلاً من إعادة الاستثمار.

وبالتالي كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على انتقال الشركة من مرحلة لمرحلة أخرى ، إلا أن هذا النموذج ينتقد بأن قيمة الأرباح المحتجزة تتأثر بالعديد من العوامل سواء الداخلية (مثل قرارات الإدارة بالنسبة لسياسات توزيع الأرباح) أو الخارجية (مثل ارتفاع أسعار الفائدة).

- معدل نمو المبيعات :

يُعتبر من النماذج الأحادية لتحديد المرحلة التي تمر بها الشركة في دورة حياتها، لأنه يعكس مستوى الطلب على منتجاتها ومدى توسعها في السوق ، ويقاس بقسمة حاصل طرح (إيراد المبيعات للعام الحالي – إيراد المبيعات للعام السابق) على إيراد المبيعات للعام السابق ، وفي ظل ذلك النموذج يتم تقسيم مراحل دورة حياة الشركة إلى ثلاثة مراحل وذلك كالتالي :

- مرحلة البداية والنمو : يكون نمو المبيعات مرتفع وسريع نظراً لأن الشركة تتوسع بسرعة لتزيد من حصتها السوقية.
- مرحلة النضج : يكون نمو المبيعات متوسط أو ثابت لأن الشركة استقرت في السوق ولم يعد نمو بنفس الطريقة.
- مرحلة التراجع : يكون نمو المبيعات سلبي أو متراجع لأن الشركة تفقد حصتها السوقية أو تواجه منافسة قوية في السوق.

وينتقد هذا النموذج بسهولة التأثير عليه من خلال تضخيم رقم المبيعات بالتوسع في المبيعات الآجلة حيث لم يفرق النموذج بين المبيعات النقدية والمبيعات الآجلة والتي يمكن استخدامها للتأثير على رقم الإيراد للحصول على مكافآت للإدارة ، وبالتالي فإن قياس دورة حياة الشركة باستخدام هذا النموذج يمكن التأثير عليه ، ومن ثم فإن النتائج تكون مشكوك فيها إلى حد كبير.

- الانفاق الرأسمالي إلى إجمالي القيمة السوقية :

وتقاس بقسمة صافي المصروفات الرأسمالية إلى إجمالي القيمة السوقية (سعر السهم السوقى للشركة في عدد الأسهم) ويعكس هذا النموذج مدى استثمار الشركة في أصولها بالنسبة لقيمتها السوقية ، وفي ظل ذلك النموذج يتم تقسيم مراحل دورة حياة الشركة إلى ثلاثة مراحل وذلك كالتالي :

- مرحلة البداية والنمو : تستثمر بكثافة في أصولها الثابتة ، ومن ثم تكون نسبة الانفاق الرأسمالي مرتفعة.
- مرحلة النضج : فإن الشركة لديها قاعدة أصول مستقرة وتستثمر فقط للحفاظ على كفاءتها ومن ثم تكون النسبة متوسطة .
- مرحلة التراجع تكون النسبة منخفضة لأن الشركة توقف الانفاق الرأسمالي وتبيع أصولها.

وينتقد النموذج باعتباره على القيمة السوقية والتي تتأثر بعوامل خارجية مثل أسعار الفائدة مما يجعل النموذج لا يعكس الأداء الفعلي للشركة ، بالإضافة إلى تفاوت بين الشركات في الإنفاق الرأسمالي حسب طبيعة الصناعة مما يؤدي إلى مقارنات غير عادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما لا يميز النموذج بين الإنفاق التوسعي للنمو والإنفاق الإحلالى لاستبدال الأصول والذي يعكس الحفاظ على الوضع القائم فقط.

مما سبق يتضح أن هناك عيوباً كثيرة للنماذج المعتمدة على مؤشر مالي واحد لقياس مراحل دورة حياة الشركة ، بالإضافة إلى أنها تقوم على افتراض أن الشركات تتحرك بشكل مرتب من خلال دورة حياتها ، وينشأ هذا الافتراض لأن دورات حياة المنتج تتميز بالتقدم للأمام من البداية إلى التراجع ، ونظراً لأن الشركة تقوم بالعمل في منتجات متعددة والذي يحتمل أن يكون كل منها في مرحلة مختلفة من دورة حياة المنتج ، كما يمكن أن تؤدي الابتكارات الكبيرة في المنتجات إلى التوسع في أسواق جديدة أو إلى تحرك الشركات عبر مراحل دورة الحياة بشكل غير تسلسلي فمن الناحية النظرية يمكن للشركات الدخول من مرحلة التراجع إلى أي من المراحل الأخرى ، وخاصة في حالات إعادة تجديد وهيكل الشركة لأنها تسمح برجوع الشركة إلى المراحل المبكرة من دورة حياتها كمرحلة البداية والنمو بمجرد تخطي مرحلة النضج.(حسن ، ٢٠٢٣ أ ؛ Dickinson, 2011)

لذا فقد لجأ بعض الباحثين إلى استخدام أكثر من مؤشر مالي واحد ، وهي ما يسمى بالنماذج المركبة مثل استخدام ثلاثة نماذج مجتمعة مثل معدل نمو المبيعات وعمر الشركة ونسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي القيمة السوقية ، وفي ضوء تلك النماذج مجتمعة تصنف الشركة بأنها في مرحلة النمو عندما يكون معدل نمو المبيعات ونسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الأصول مرتفعين وعمر الشركة صغير ، بينما تصنف الشركة بأنها في مرحلة النضج عندما تكون قيم الثلاثة نماذج متوسطة ، وتصنف الشركة على أنها في مرحلة التراجع عندما يكون معدل نمو المبيعات ونسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الأصول منخفضين وعمر الشركة كبير ، إلا إن استخدام مؤشرات مالية مختلفة يؤدي إلى تناقضات كبيرة في النتائج مما يقلل من مصداقيتها (حسن ، ٢٠٢٣ أ ؛ Lu & Wang, 2018) ، لذا فقد مثل ذلك الدافع لأحد الباحثين لتقديم نموذج يعتمد على التدفقات النقدية الثلاثة للشركة ، وهو ما سيتضح من خلال عرض نموذج Dickinson الصادر عام ٢٠١١.

٣- النماذج المعتمدة على التدفقات النقدية - نموذج (Dickinson, 2011):

اقترح Dickinson نموذجاً لقياس دورة حياة الشركة من خلال الجمع بين أنماط التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري والتمويلي ، استناداً إلى أن التدفقات النقدية قادرة على اظهار الاختلاف في ربحية الشركة ونموها ومخاطرها ، وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة سنوياً من بيانات قائمة التدفقات النقدية، ويعد هذا النموذج هو النموذج الأكثر استخداماً بين نماذج قياس دورة حياة الشركة.

حيث قدم Dickinson دليلاً تطبيقياً أثبت فيه أن إشارة التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة بالشركة تمثل فروق جوهرية بين المراحل المختلفة التي قد تمر بها الشركة خلال دورة حياتها، بدءاً من مرحلة البداية، وحتى مرحلة التدهور.

ووفقاً لنموذج Dickinson (2011) يتم تصنيف الشركات إلى مراحل مختلفة من دورة الحياة استناداً إلى الرجوع إلى صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO)، وصافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار (CFI)، وصافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (CFF)، واستناداً إلى أنماط التدفق النقدي، يتم تصنيف مراحل دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل كما يلي:

مرحلة البداية: (INTRO)

وفي هذه المرحلة يتم تأسيس الشركة ودخولها للسوق، ومن ثم تسعى الشركة في هذه المرحلة إلى قبول منتجاتها في السوق والحصول على حصة سوقية لها، بالإضافة إلى تطوير منتجاتها وتحقيق تميز في تلك المنتجات من خلال الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وبالتالي زيادة الإنفاق الرأسمالي، لذا تتسم هذه المرحلة بانخفاض المبيعات مما يجعل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة تكون سالبة وكذلك التدفقات النقدية الاستثمارية نتيجة التوسع في الإنفاق الرأسمالي، بينما تكون التدفقات النقدية التمويلية موجبة حيث تحتاج هذه الشركات إلى تمويل خارجي للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والاستكمال للإنفاق الرأسمالي.

وعلى ذلك تتحقق هذه المرحلة عند تحقق الشرط التالي:

$$CFO < 0, CFI < 0, CFF > 0$$

مرحلة النمو: (GRO)

وفي هذه المرحلة تسعى الشركات نحو النمو والبقاء في السوق من خلال تعزيز مكانتها في السوق والحصول على حصة سوقية أكبر بشكل متزايد وذلك من خلال الإنفاق على الابتكار لتطوير منتجاتها وتحقيق تميزها مقارنة بالمنافسين، مما يتطلب زيادة استثمارات الشركة مما ينعكس على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية حيث تظهر بقيمة سالبة، ونظراً لارتفاع قيمة المبيعات للشركة في تلك المرحلة فإن ذلك ينعكس في التدفقات النقدية التشغيلية حيث تظهر بقيمة موجبة، كما ستظل الشركة في هذه الحالة بحاجة إلى المزيد من التمويل للإنفاق على الابتكار وتعزيز موقفها التنافسي وهو ما سيظهر أثره على قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والتي تظهر بقيمة موجبة.

وعلى ذلك تتحقق هذه المرحلة عند تحقق الشرط التالي:

$$CFO > 0, CFI < 0, CFF > 0$$

مرحلة النضج: (MAT)

وفي هذه المرحلة ستصبح الشركة من الشركات الرائدة في السوق ويتسم وضعها بالاستقرار من حيث الحصة السوقية مقارنة بمنافسيها، وبالتالي تتصف المرحلة بزيادة المبيعات مما ينعكس في قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تكون موجبة، بينما تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بقيمة سالبة حيث تسعى الشركات في تلك المرحلة إلى الاستمرار في زيادة

استثمارات الشركة لاستمرار ريادتها للسوق الذى تعمل فيه ، وهو ما يتطلب تدبير مصادر لتمويل تلك الاستثمارات ، وغالباً ما تقوم الشركات بتمويل تلك الاستثمارات من مواردها الذاتية حيث تكون قد وصلت لمرحلة من الاستقرار المالى ، لذا تسعى إلى تقليل الاقتراض وسداد ما عليها من ديون ودفع توزيعات أرباح للمساهمين بشكل منتظم بالإضافة إلى إمكانية شراء جزء من أسهمها فى السوق وهو ما ينعكس على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والتي تظهر بقيمة سالبة.

وعلى ذلك تتحقق هذه المرحلة عند تحقق الشرط التالي:

$$CFO > 0, CFI < 0, CFF < 0$$

مرحلة التذبذب: (DEC)

وفى هذه المرحلة فإن مبيعات الشركة تنسم بالانخفاض نظراً لعدم إنفاقها على البحوث والتطوير والابتكار بشكل كافى ودخول منافسين جدد ، مما يجعل إيرادات الشركة تتجه للانخفاض ، مما ينعكس على قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تكون سالبة ، وبالتالي تحاول الشركة معالجة الأمر بتطوير منتجاتها مرة أخرى من خلال زيادة الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وهو ما يتطلب توفير مصادر تمويل ، مما ينعكس على كل من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية واللذان يظهران بقيمة موجبة فى حالة توافر مصدر للتمويل والذى غالباً ما يكون مصدر تمويل خارجى.

وعلى ذلك تتحقق هذه المرحلة عند تحقق الشرط التالي:

$$CFO < 0, CFI > 0, CFF \leq 0$$

مرحلة التدهور: (OTH)

وفى هذه المرحلة فإن الشركة تصبح غير قادرة على مواكبة المنافسة فى السوق وتخسر حصتها السوقية باستمرار ، مما ينعكس على انخفاض إيراداتها بشكل مستمر ، ومن ثم تكون غير قادرة على سداد تكاليفها ، مما يدفع فى النهاية إلى تصفية الشركة ، وعلى ذلك فإن الشركة أمامها أكثر من سيناريو وهم الأول بأن التدهور مستمر بالشركة وفى هذه الحالة فإن التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة تكون سالبة ، والثانى بأن تحاول الشركة العودة مرة أخرى إلى السوق بتدبير مصادر للتمويل وإعادة الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير والابتكار للمنتجات لزيادة المبيعات والمنافسة من جديد وهو ما ينعكس على التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة التى تكون موجبة ، والثالث هو محاولة بيع بعض أصول الشركة للإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير والابتكار للمنتجات لزيادة المبيعات وإعادة المنافسة من جديد ، وبالتالي فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ستكون موجبة بينما تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية سالبة.

وعلى ذلك تتحقق هذه المرحلة إذا لم تكن الشركة فى أى من المراحل الأربع السابقة.

يوضح الجدول التالي إشارات صافي التدفق النقدي بكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة، تبعاً لنموذج Dickinson (2011).

جدول رقم (١) تصنيف الشركات وفقاً لمراحل دورة حياة الشركة تبعاً لنموذج

Dickinson (2011)

المرحلة / بيان	(1) البداية	(2) النمو	(3) النضج	(4) التذبذب	(4) التذبذب	(4) التدهور	(5) التدهور	(5) التدهور
إشارة صافي التدفق النقدي التشغيلي (CFO)	-	+	+	-	-	+	+	-
إشارة صافي التدفق النقدي الاستثماري (CFI)	-	-	-	+	+	+	+	-
إشارة صافي التدفق النقدي التمويلي (CFF)	+	+	-	+	-	+	-	-

ويعد النموذج السابق الذي قدمه Dickinson نموذجاً لقياس دورة حياة الشركة يسمح بالتقدم غير المرتب وغير المتسلسل عبر حياة الشركة ، كما أنه يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويتفوق مخططات تصنيف دورة الحياة المتنافسة ، حيث يستغل النموذج طبيعة التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة ، فدورة حياة الشركة المقاسة بأنماط التدفق النقدي هي مدخل مهم لتوقعات الأرباح وتقييم الأسهم حيث تزيد من دقة توقعات الربحية وتتنبأ بالعوائد المستقبلية للأسهم (Konstantinidi, 2022).

وعلى الرغم من انتشار تطبيق هذا النموذج في الأدب المحاسبي إلا إنه ينتقد بعدة انتقادات منها اهتمامه بإشارة التدفقات النقدية دون الأخذ في الاعتبار حجم هذه التدفقات ، وفي ظل ظروف عدم التأكد تعاني التدفقات النقدية من مشكلات التوقيت مما يقلل من قدرتها على أن تعكس أداء الشركة وبالتالي تعكس جزئياً دورة حياة الشركة ، ويحدث ذلك عند مبالغة الشركات في تدفقاتها النقدية المفصح عنها من العمليات التشغيلية من خلال نقل العناصر بين تصنيفات قائمة التدفقات النقدية حيث تقوم بعض الشركات بإعادة تبويب بعض عناصر قائمة التدفقات النقدية والتحكم في توقيتات العمليات وإدارة التدفقات النقدية بشكل عام ، مما يعكس قياس مضلل لدورة حياة الشركة (عبد الرحيم ، ٢٠٢٤ ؛ طلخان ، ٢٠٢٢).

كما يرى الباحثون أن نموذج التدفقات النقدية الذي قدمه Dickinson لقياس مراحل دورة حياة الشركة لا يصلح للتطبيق في مصر نظراً لبنائه في بيانات تختلف عما هو موجود في البيئة المصرية ، فإذا كانت إشارات التدفقات النقدية الثلاث تمثل مدلولاً للمرحلة التي تمر بها الشركة ، فإن تلك الإشارة تعد غير ذات معنى ومدلول في مصر ، فبالرجوع إلى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في مصر اتضح أن إشارة ذلك النوع من التدفقات لأغلب الشركات المصرية المقيدة في البورصة سالبة ، وهو ما سيؤثر بالتالي على تحديد المرحلة التي تمر بها الشركة (كما سيتضح في الجزء الخاص بالدراسة التطبيقية).

وتعد الانتقادات السابقة والموجهة للنماذج السابقة ولنموذج Dickinson لقياس دورة حياة الشركة الدافع نحو تقديم نموذج مقترح لقياس دورة حياة الشركة يلائم البيئة المصرية كما سيوضح من خلال الجزء التالي من الدراسة.

ثالثاً: النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة

جاء تقديم النموذج المقترح استجابة لما طالبت به دراسة (Predkiewicz & Machnik, 2025) من تطوير نموذج لقياس دورة حياة الشركة يتماشى مع الأدبيات فى الاقتصاد والإدارة والمحاسبة ، من خلال دراسة التطوير التنظيمي للشركة من منظور متعدد التخصصات بدلاً من حصره فى تخصص واحد.

حيث يقوم النموذج المقترح على استخدام الدخل المتبقى $RI_{i,t}$ كأحد النماذج الاقتصادية فى قياس دورة حياة الشركة والذي يعتمد على استبعاد تكلفة رأس المال من صافي الربح للوصول إلى الربح الاقتصادي نظراً لأن رأس المال المملوك ليس مجاني ، و يتم تكوين النموذج الجديد بالخطوات التالية :

(١) يتم حساب الدخل المتبقى لكل شركة خلال أربع سنوات (السنة الحالية وثلاث سنوات سابقة) من المعادلة التالية : (Sloof & Van Praag, 2015)

$$RI_{i,t} = NOPAT_{i,t} - (WACC \times \text{Capital Employed})$$

حيث أن :

$RI_{i,t}$: الدخل المتبقى للشركة i فى السنة t .

$NOPAT_{i,t}$: هو صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب للشركة i فى السنة t .

$WACC$: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (وللتبسيط يمكن استخدام معدل العائد المعلن من البنك المركزى فى السنة t)

Capital Employed : رأس المال المستثمر .

(٢) يتم قياس معدل التغير فى قيمة الدخل المتبقى CRI للشركة i فى السنة t كالتالى :

$$CRI_{i,t} = \frac{RI_{i,t} - RI_{i,t-1}}{RI_{i,t-1}} \times 100$$

(٣) حساب المؤشر $k_{i,t}$ كالتالى

$$k_{i,t} = \begin{cases} -1 & \text{if } CRI_{i,t} \leq 0 \\ 1 & \text{if } CRI_{i,t} > 0 \end{cases}$$

فإذا كانت قيمة معدل التغير في قيمة الدخل المتبقى أقل من أو تساوى الصفر فإنه يتم إعطاء المؤشر رقم ١- أما إذا كانت قيمة التغير في قيمة الدخل المتبقى أكبر الصفر فإنه يتم إعطاء المؤشر رقم ١.

٤) حساب مؤشر تحديد موقع الشركة في أي مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة كالتالي

$$LCI_{i,t} = \sum_{j=t-3}^t k_{i,j}$$

حيث يعبر $LCI_{i,t}$ عن مؤشر مراحل دورة حياة الشركة Life Cycle Index و يلاحظ أنه يأخذ القيم $LCI_{i,t} = -4, -2, 0, 2, 4$ حيث يتم جمع قيمة $LCI_{i,t}$ للأربع سنوات.

بناء على هذا المؤشر يمكن تقسم مراحل دورة حياة الشركة كالتالي :

جدول رقم (٢) مراحل دورة حياة الشركة وفقاً للنموذج المقترح

المرحلة	البداية	النمو	النضج	التذبذب	التدهور
$LCI_{i,t}$	-4,-2	2	4	0	-4,-2
	تحت شرط أن عمر الشركة أقل من أو يساوي 7 سنوات				تحت شرط أن عمر الشركة أكبر من 7 سنوات

ويمكن تفسير الاطار السابق كالتالي ، إذا كان التغير في الدخل المتبقى $CRI_{i,t}$ أقل من الصفر لكل سنة فإن $LCI_{i,t}$ للأربع سنوات سيكون -4- أى أن الشركة تحقق خسائر طول الأربع سنوات وهذا يعنى أن الشركة إما أن تكون في مرحلة **البداية** أو في مرحلة **التدهور** نظراً لانخفاض المبيعات في المرحلتين ، أما إذا كان التغير في الدخل المتبقى $CRI_{i,t}$ لثلاث سنوات أقل من الصفر ولعام واحد أكبر من الصفر فإن قيمة $LCI_{i,t}$ ستكون -2- أى أن الشركة في ثلاث سنوات حققت خسائر و عام واحد فقط حققت أرباح أو كانت إيراداتها تعادل تكاليفها وكانت أرباحها تساوى صفر ، وهذا يعنى أن الشركة إما أنها في مرحلة **البداية** نظراً لأن مبيعاتها ارتفعت في عام واحد فقط وبالتالي فهي تسعى لتحقيق أرباح في الأعوام التالية والدخول في مرحلة **النمو** ، أو أنها حاولت النهوض بالمبيعات من أجل إعادة الشركة للمنافسة في السوق وبالتالي فهي في مرحلة **التدهور** .

تم استخدام عمر الشركة للتمييز بين مرحلة **البداية** ومرحلة **التدهور** ، ففي المرحلتين **البداية** و **التدهور** تكون مبيعات الشركة منخفضة ما ينعكس سلباً على الأرباح والتي تنخفض بشكل جوهري لذا فإن قيمة الدخل المتبقى ستكون سالبة ، وبالتالي قيمة التغير في الدخل المتبقى ستكون سالبة أيضاً وللتمييز بين هاتين المرحلتين فإن عمر الشركة في هذه الحالة هو الفيصل للحكم على المرحلة التي تقع فيها الشركة .

أما إذا كان التغير في الدخل المتبقى $CRI_{i,t}$ لعامين أقل من الصفر وفي عامين آخرين أكبر من الصفر فإن $LCI_{i,t}$ سيكون صفر أى أن مبيعات الشركة زادت في عامين وانخفضت في عامين فقد تزيد في العام الأول وتنخفض في العام الثاني ثم تزيد في العام الثالث ثم تنخفض في العام الرابع أى أن الشركة في مرحلة التذبذب .

أما إذا كان التغير في الدخل المتبقى $CRI_{i,t}$ لعام واحد أقل من الصفر ولثلاث سنوات أكبر من الصفر فإن $LCI_{i,t}$ سيكون 2 وهذا يعنى أن الشركة تجاوزت خسارتها وبدأت في تحقيق أرباح لمدة ثلاثة أعوام أى أنها بدأت في مرحلة النمو.

أما إذا كان التغير في الدخل المتبقى $CRI_{i,t}$ لمدة أربعة أعوام أكبر من الصفر فإن $LCI_{i,t}$ سيكون 4 مما يعنى أن الشركة حققت أرباحاً لمدة ٤ أعوام متتالية أى أنها في مرحلة النضج.

ويرجع السبب في جعل عمر الشركة إما سبع سنوات أو أكثر من سبع سنوات نظراً لأن دراسة الجدوى لأي شركة تعتمد على تحديد فترة استرداد رأس المال والتي تتأثر بمعدل العائد الخالي من الخطر وهو سعر العائد على أذون الخزانة والذي يحدده البنك المركزي وفي ضوء معدلات العائد الحالية السائدة على أذون الخزانة فإنه غالباً ما يتم استرداد رأس المال خلال مدة من ٦ إلى ٧ سنوات.

ويلاحظ على النموذج المقترح أنه نموذج ديناميكي وليس نموذج ثابت حيث أن يتيح الانتقال من مرحلة لأخرى دون ترتيب حيث لا يفترض أن الشركات تتبع مسار واحد متتابع ، كما أن النموذج المقترح يقارن بين التغير في الدخل المتبقى خلال ٤ سنوات لتحديد المرحلة التي تمر بها الشركة وليس سنة واحدة كما في النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة.

ولاختبار مدى فاعلية هذا النموذج فإنه سيتم قياس أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات باستخدام النموذج المقترح ونموذج Dickinson ، لذا سيتم في الجزء التالي من الدراسة التعرض لمتغيرات العلاقة الذي سيجرى اختبار أثر دورة حياة الشركة عليها وذلك على النحو التالي :

رابعاً : مفهوم الاحتيال المحاسبي وطرق ونماذج قياسه

عرف (Campa & Laguear (2025) الاحتيال في القوائم المالية بأنه جهد متعمد لخداع مستخدمى المعلومات المتاحة للعامة ولأسيما المستثمرين والدائنين ، ويتمثل الاحتيال في القوائم المالية في التشويه المتعمد للحالة المالية للشركة من خلال التحريف المقصود في صورة إغفال مبالغ أو افصاحات في القوائم المالية للشركة بهدف تضليل مستخدمى هذه القوائم.

ونظراً لأن الاحتيال المحاسبي هو جهد متعمد بالتالى فهو ينشأ نتيجة لوجود مشكلات أخلاقية لدى القائمين بذلك الجهد ، ومن ثم فإن الكشف عن ذلك الاحتيال لأول مرة سيؤدى إلى استجابة سلبية في السوق في أسعار الأسهم ويحفز إلى فتح تحقيقات عن أسبابه والمسؤولية عنه ، بالإضافة إلى تغيير في المناصب التنفيذية والإدارية العليا فضلاً عن الإضرار بسمعة الشركة (Richardson et al., 2022).

ونتيجة للفضائح المالية الكبرى مثل إنرون وليمان براذرز ووردكوم فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى فهم أعمق للسلوكيات الاحتيالية من أجل الحد من مخاطر حدوثها ومنع تكرارها ، ورغم التطورات في الأطر التنظيمية وإجراءات المراجعة فإن الاحتيال مازال يتطور مستغلاً ثغرات الرقابة وضعف أنظمة الضبط الداخلي ، لذا فإن الاحتيال في المحاسبة سيظل تحدياً واسع الانتشار يحمل تداعيات اقتصادية خطيرة على المنشآت والمستثمرين بشكل عام (Ramzan & Lokanan, 2025).

وعلى ذلك ينقسم الاحتيال المحاسبي إلى قسمين أساسيين وهما : (Zheng et al.,2024)

- ١- اختلاس مرتكبي الاحتيال المحاسبي لأصول الشركة مع محاولة إخفائها عن القوائم المالية.
- ٢- التلاعب في التقارير المالية ذاتها حيث يقوم مرتكبو الاحتيال المحاسبي بإعداد قوائم مالية مضللة لإخفاء مصداقية أو لتحقيق شهرة أكبر للشركة في سوق رأس المال ، ومن ثم تضليل المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية للتأثير على قراراتهم الاستثمارية لتحقيق أهداف غير مشروعة.

ويعد الاحتيال المتعلق بالإيرادات أكثر أهمية من الاحتيال المتعلق بالأصول لأن الدخل معيار هام في الحفاظ على وضع التداول في البورصة ، كما يعتمد المستثمرون على الأرباح المحاسبية لتقييم أداء الشركات (Lisic et al., 2015).

أما عن أشكال وصور الاحتيال المحاسبي في كالتالي : (إبراهيم ، ٢٠٢٤)

- ١- إدارة الأرباح لتحقيق أرباح محددة مسبقاً لتحقيق استقرار الدخل أو لاستمرار التنبؤات الإيجابية من المحللين الماليين.
- ٢- تمهيد الدخل للتحكم في تغيرات وتذبذبات الدخل وتوجيه استخدامها في السنوات منخفضة الأرباح في حالة عدم استقرار أنشطة المنشأة.
- ٣- التقارير المالية المضللة نتيجة التحريف المقصود في القيم المحاسبية بهدف الغش والخداع لمستخدمي التقارير المالية.
- ٤- الغش والتلاعب المحاسبي أو التحريف المتعمد بالتزييف والتدوير بالسجلات والمستندات المحاسبية الأساسية عند إعداد القوائم والتقارير المالية.
- ٥- المحاسبة المتعسفة وذلك من خلال الانتقاء المتعمد للمبادئ المحاسبية لتحقيق نتائج محددة مسبقاً وهي بمثابة ممارسات محاسبية قد تتفق أو لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ٦- المحاسبة التجميلية Cosmetic Accounting وهي مجرد مصطلح يتناول كافة مفاهيم الاحتيال المحاسبي السابقة.

وتنتج الأشكال والصور السابقة للإحتيال المحاسبي نتيجة استخدام إدارات الشركات لعدة أساليب تتمثل في : (إبراهيم ، ٢٠٢٤ ؛ Rahman & Zhu, 2024; Liu et al., 2025)

- ١- تضخيم دخل الفترة الحالية للمنشأة بتخفيض مصروفات، أو خسائر الفترة ،أو تعظيم أرباح أو إيرادات الفترة الحالية من خلال الاعتراف المبكر بالإيرادات وعدم تسجيل خسائر حدثت بشكل فعلي خلال الفترة وتزييف الأحداث الحقيقية المرتبطة بها.

- ٢- تخفيض دخل الفترة الحالية بتخفيض إيرادات، أو أرباح تلك الفترة، أو تعظيم مصروفات أو خسائر تلك الفترة، ومن الطرق المتبعة لتحقيق ذلك ترحيل أى مصروفات أو خسائر لفترات مستقبلية وعدم تسجيل أى إيرادات تخص الفترة الحالية.
- ٣- المبالغة فى تقييم الأصول التى لا يتم إهلاكها مثل المدينين لرفع نسب احتمالات التحصيل من حسابات المدينين وخفض مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، وهو ما يعد تزيفاً لعناصر الأصول والالتزامات.
- ٤- المغالاة فى تقدير المخصصات واستخدامها فى غير الأغراض المخصصة لها، بالإضافة إلى التقرير الخاطئ عن أنشطة الاستثمار أو التمويل بقائمة التدفقات النقدية لإعطاء صورة أفضل عن أداء المنشأة الحالى وجذب مستثمرين جدد دون إحداث أى تغييرات فى صافي الناتج النهائى بقائمة التدفقات النقدية مثل تغيير تصنيف التدفق النقدى الداخلى من نشاط الاستثمار على أنه تدفق نقدي داخلى تشغيلى.
- ٥- التلاعب فى مصروفات معينة لأغراض تعظيم الربح مثل رسملة المصروفات لفترات لاحقة والمغالاة فى تقييم مخزون آخر الفترة وتعظيم قيم الإيرادات بشكل غير حقيقى كتسجيل مبيعات خاصة بفترات مستقبلية ضمن إيرادات الفترة الحالية، تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع.
- ٦- التلاعب فى تصنيف عناصر قائمة الدخل مثل معالجة المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية دون إجراء أى تأثيرات على صافي الدخل النهائى للمنشأة.
- ٧- التزوير فى العقود التى يترتب عليها التزامات عرضية محتملة غير واجبة السداد فى تاريخ معين، وإذا توافرت شروط سدادها أصبحت التزامات فعلية واجبة السداد مثل عقود تغطية مخاطر تذبذب أسعار الصرف ولا بد من إظهارها ضمن الحسابات النظامية خارج قائمة المركز المالى أو فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

وقد قدمت عدة نظريات تفسيراً لأسباب الاحتيال المحاسبي ومن بين تلك النظريات : (Zheng et al.,2024)

- ١- نظرية جبل الجليد : والتى ترى أن الشركات المحتملة مثل جبل الجليد حيث يظهر جزء صغير فوق سطح البحر ويمثل المخاطر الظاهرة فى حين يبقى الجزء الأكبر مغموراً تحت سطح البحر ويمثل المخاطر الخفية، وعلى ذلك تنقسم المخاطر إلى نوعين :
 - المخاطر الظاهرة : وتتعلق بهيكل الشركة وتنظيمها، ويمكن للجمهور التعرف عليها ولكنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من المخاطر.
 - المخاطر الخفية : وهى الأخطر وتشمل فلسفة الإدارة واتجاهها نحو الاحتيال وتشكل الجزء الأكبر والحاسم من مجمل المخاطر.
- ٢- نظرية المثلث : وتمثل هذه النظرية الاحتيال المحاسبي بمثلث من ثلاثة عناصر أساسية وهم :
 - الضغط : ويمثل الدافع الأساسى وراء الاحتيال مثل الضغوط المالية أو المهنية التى يتعرض لها الموظفون أو المديرون كالسعى وراء الترقية أو تجنب العقوبات.

- الفرصة : وتعنى وجود بيئة تسمح بارتكبات الاحتيال دون اكتشافه وغالباً ما يعود إلى ضعف أنظمة المحاسبة والمراجعة الداخلية أو صعوبة كشف التلاعب أو قصور الكفاءات المهنية للمشرفين.
- التبرير الذاتي : فعندما يمارس مرتكبو الاحتيال المحاسبي سلوكياتهم فإنهم يسعون إلى فصلها عن القواعد والمعايير الأخلاقية أو يبررونها بمفاهيم خاطئة مما يولد لديهم تصورات غير سليمة تبرر الفعل الاحتيالي.
- ٣- نظرية Gone: والتي ترى أن هناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر في مخاطر الاحتيال المحاسبي وهي الحروف الأربعة لأسم النظرية والتي ترمز إلى العوامل الأربعة المتداخلة وأن التفاعل المتبادل فيما بينها يولد الدوافع الأساسية لارتكاب الاحتيال وهم :
 - أ- الجشع : ويظهر الجشع في صورة اختيارات غير سليمة ناتجة عن قيم منحرفة حيث يلجأ مرتكبو الاحتيال إلى تبرير دوافعهم غير الأخلاقية والقبول بواقع الاحتيال المالي من خلال منظومة قيمية شخصية غير صحيحة.
 - ب- الفرصة : وتشير إلى البيئة أو الوضع المواتي الذي يسهل تنفيذ الاحتيال تمثل أساساً من جانبين :
 - السلطة داخل المؤسسة : فكلما امتلك المحتال نفوذاً أكبر داخل الإدارة زادت فرصة استغلال سلطته لهيئة بيئة مناسبة للإحتيال.
 - البيئة المؤسسية والتنظيمية : في حال غياب أو ضعف هيكل الحوكمة للمنشأة أو النظم الرقابية تتوافر الظروف المواتية أمام المحتالين لارتكاب الاحتيال المحاسبي بوسائل غير مشروعة بهدف تحقيق منافع شخصية.
 - ج- الحاجة : وتعد عاملاً محورياً في وقوع الاحتيال وتمثل الدوافع التي تسبق تنفيذ الاحتيال المالي وغالباً ما تكون الأكثر إلحاحاً للمحتال ، فقد تسعى الشركات غير المدرجة إلى تلبية حاجتها في الإدراج ، بينما تلجأ الشركات المدرجة إلى تلبية احتياجاتها في توسيع أنشطتها عبر زيادة رأس المال أو إصدار أسهم جديدة هذه الحاجات تتحول إلى ضغوط ملحة ومع ترايدها يرتفع احتمال لجؤ الإدارة إلى الاحتيال المالي.
 - د- الاكتشاف : ويفسر من منظورين الأول إمكانية اكتشاف الاحتيال أى احتمال نجاح منع عملية الاحتيال ، والثاني العقوبة المترتبة بعد الاكتشاف سواء من حيث طبيعتها أو شدتها ، ويمثل الاكتشاف التكاليف التي يجب أن يتحملها المحتال بعد ارتكاب الفعل الاحتيالي ، ومن هذ المنطلق فإن ارتفاع احتمال كشف الاحتيال وصرامة العقوبة وشدتها يؤدي إلى تقليل مخاطر الاحتيال وعلى العكس فإذا كانت تكاليف الاحتيال وعقوبته أقل من المنافع المتوقعة منه فإن مخاطر الاحتيال سترتفع ويزداد احتمال وقوعه.

أما بالنسبة للنماذج المختلفة لقياس الاحتيال المحاسبي فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة نماذج وهم :

- ١- نموذج Roychowdhury لقياس الاحتيال المحاسبي حسب نماذج التلاعب الفعلي : قدم Roychowdhury نموذجاً لكشف التلاعب بالأرباح الناتج عن قرارات تشغيلية غير طبيعية تتخذها الإدارة مثل زيادة الإنتاج أو خفض المصروفات الاختيارية أو منح خصم للعملاء لزيادة المبيعات ، حيث يفترض النموذج أن الإدارة تتخذ قرارات تشغيلية تؤثر على التدفقات النقدية أو المصروفات بشكل غير طبيعي بهدف تحسين الأرباح قصيرة الأجل ، ومن أهم صور هذا التلاعب مايلي : (Roychowdhury, 2006)
 - أ- نموذج التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل : حيث يقيس هذا النموذج العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمبيعات باعتبار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

دالة خطية لإيراد المبيعات ، وذلك لكشف صور الاحتيال من خلال زيادة المبيعات بشكل مصطنع عبر منح خصم للعملاء أو التوسع في الائتمان ، وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{CFO_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta S_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

CFO_t : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية في الفترة t

A_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية الفترة t-1

S_t : المبيعات خلال الفترة t

ΔS_t : التغير في المبيعات خلال الفترة t

فإذا كانت قيمة البواقي سالبة فإن ذلك يعنى أن الشركة جمعت مبالغ أقل من المتوقع مقابل المبيعات ، مما يشير إلى التلاعب من خلال المبيعات بزيادة قيمة المبيعات بشكل مصطنع من خلال منح خصم للعملاء أو الزيادة في منح الائتمان.

ب- نموذج تكلفة الإنتاج : حيث يقيس هذا النموذج العلاقة بين تكاليف الإنتاج والمبيعات الحالية والماضية ، وذلك لكشف الاحتيال من خلال المبالغة في الإنتاج لتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ، وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{PROD_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta S_t}{A_{t-1}} \right) + \alpha_4 \left(\Delta S_t - \frac{1}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$PROD_t$: إجمالي تكلفة الإنتاج في الفترة t وهى عبارة عن حاصل جمع تكلفة البضاعة المباعة والتغير في المخزون خلال الفترة.

A_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية الفترة t-1

S_t : المبيعات خلال الفترة t

ΔS_t : التغير في المبيعات خلال الفترة الحالية t

ΔS_{t-1} : التغير في مبيعات الفترة السابقة t-1

فإذا كانت قيمة البواقي موجبة فإن ذلك يعنى أن الشركة لديها زيادة في الإنتاج غير طبيعية بهدف توزيع التكاليف الثابتة على وحدات أكثر لتخفيض تكلفة الوحدة.

ج- نموذج المصروفات الاختيارية : حيث تعد المصروفات الاختيارية أحد أهم أساليب إدارة الأرباح الحقيقية ، حيث لا تؤدي تلك المصروفات إلى توليد إيرادات فورية في الفترة الحالية ، وتقاس المصروفات الاختيارية في الشركات بمجموع المصروفات العمومية والإدارية وتكاليف البيع والتوزيع وتكاليف الدعاية وتكاليف البحوث والتطوير ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$\frac{DISEXP_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث أن :

DISEXP : المصروفات الاختيارية في نهاية الفترة t

A_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية الفترة t-1

S_t : المبيعات خلال الفترة t

فإذا كانت قيمة البواقي سالبة فإن ذلك يعني أن الشركة تقوم بخفض المصروفات الاختيارية لتضخيم الأرباح .

بعد تقدير قيم المعادلات الثلاثة السابقة يتم طرح الجزء غير الطبيعي لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة من خلال المعادلات التالية :

$$AB_{CFot} = Actual_{CFot} - Expected_{CFot}$$

$$AB_{PRODt} = Actual_{PRODt} - Expected_{PRODt}$$

$$AB_{DISEXPt} = Actual_{DISEXPt} - Expected_{DISEXPt}$$

ثم يتم حساب مؤشر التلاعب الحقيقي (REM) من خلال المعادلة التالية :

$$REMt = (-1 \times AB_{CFot}) + AB_{PRODt} - AB_{DISEXPt}$$

فإذا كانت قيمة REMt أكبر من الصفر فإن ذلك يدل على وجود إحتيال مرتفع ، أما إذا كانت قيمة REMt مساوية للصفر دل ذلك على عدم وجود إحتيال ملموس ، بينما لا يوجد إحتيال أو تلاعب لدى الشركة إذا كانت قيمة REMt أقل من الصفر.

ويرى الباحثين أن ذلك النموذج يمكن أن ينتقد بالآتي :

- أن النموذج يقوم بقياس الإحتيال في ثلاثة أنشطة فقط وهي المبيعات والإنتاج والمصروفات الاختيارية وتجاهل باقي الأنشطة في المنشأة مثل المشتريات على سبيل المثال ، وبالتالي فإن قياس الإحتيال هو قياس جزئي على مستوى المنشأة.
- اعتماد النموذج على التدفقات والتي تتأثر بتوقيت التحصيل والدفع وليس وفقاً لقرارات الإدارة فقط.
- حدد النموذج أن المصروفات الاختيارية تتضمن الاعلانات والبحوث والتطوير والمصروفات الإدارية والبيعية وليست كل تلك المصروفات اختيارية مثل مصروفات الاعلانات التي تكون متعاقد عليها ومن ثم لا يمكن تخفيضها.
- أوصى Roychowdhury بتقدير النموذج داخل كل صناعة ، وبالتالي فإنه مع التغيير المستمر في طبيعة كل صناعة بمرور الزمن فإنه لا يمكن إجراء المقارنة على مستوى نفس المنشآت بمرور الوقت ، كما لا يمكن المقارنة بين المنشآت في نفس الصناعة بين الدول المختلفة لاختلاف البيئة.

- تتأثر القيم الثلاثة المبيعات والانتاج والمصروفات الاختيارية بالمعايير المحاسبية وقد تم بناء النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل معايير GAAP مما يصعب إجراء المقارنة مع الدول التي يتم تطبيق معايير أخرى فيها مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

٢- نموذج Beneish: (Beneish, 1999a, 1999b)

يعد نموذج Beneish أو ما يعرف بنموذج M-score من أهم النماذج المستخدمة في الكشف عن الاحتيال المحاسبي وأكثرها شيوعاً في الاستخدام ، حيث يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس التغيرات في القوائم المالية ، والتي يصل عددها إلى تسع متغيرات تتمثل في :

- مؤشر المدينين إلى المبيعات (DSRI) : ويقيس نسبة المبيعات الآجلة إلى إجمالي المبيعات في السنة t منسوبة إلى نسبة المبيعات الآجلة إلى إجمالي المبيعات في السنة t-1 ، فإذا كانت القيمة الناتجة مرتفعة فإن ذلك يدل على تضخم الإيرادات أو التلاعب بها ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$DSRI = \frac{\left(\frac{Receivables_t}{Sales_t} \right)}{\left(\frac{Receivables_{t-1}}{Sales_{t-1}} \right)}$$

- مؤشر هامش الربح الإجمالي (GMI) : ويقيس نسبة مجمل الربح في السنة السابقة إلى نسبة مجمل الربح في السنة الحالية ، فإذا كانت القيمة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك على وجود تدهور في الربحية مما يدفع المديرين نحو التلاعب ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$GMI = \frac{\frac{Sales_{t-1} - COGS_{t-1}}{Sales_{t-1}}}{\frac{Sales_t - COGS_t}{Sales_t}}$$

حيث أن :

$Sales_{t-1}$: مبيعات الفترة السابقة.

$Sales_t$: مبيعات الفترة الحالية.

$COGS_{t-1}$: تكلفة المبيعات للفترة السابقة.

$COGS_t$: تكلفة المبيعات للفترة الحالية.

- مؤشر نمو المبيعات (SGI) : ويقيس المبيعات في السنة الحالية إلى المبيعات في السنة السابقة ، فإذا كانت القيمة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك على احتمالية وجود تلاعب أكثر حيث يشكل نمو المبيعات المرتفع حافزاً للإدارة للتلاعب بالأرباح للحفاظ على توقعات السوق ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$SGI = \frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$$

- مؤشر جودة الأصول (AQI) : ويقاس نسبة الأصول غير الجارية بخلاف الممتلكات والمعدات إلى إجمالي الأصول للعام الحالي إلى نسبة الأصول غير الجارية بخلاف الممتلكات والمعدات إلى إجمالي الأصول للعام السابق ، فإذا كانت القيمة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك على زيادة احتمالية رسملة التكاليف للتأثير على الأرباح ، ويقاس بالمعادلة التالية:

$$AQI = \frac{\left[1 - \frac{CurrentAssets_t + PP\&E_t}{TotalAssets_t} \right]}{\left[1 - \frac{CurrentAssets_{t-1} + PP\&E_{t-1}}{TotalAssets_{t-1}} \right]}$$

- مؤشر المصروفات الإدارية والعمومية (SGAI): ويقاس نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى إجمالي المبيعات للعام الحالي إلى نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى إجمالي المبيعات للعام السابق ، فإذا كانت القيمة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك على ارتفاع المصروفات الإدارية والعمومية واتجاه الإدارة للتلاعب في الأرباح ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$SGAI = \frac{\frac{SG\&A_t}{Sales_t}}{\frac{SG\&A_{t-1}}{Sales_{t-1}}}$$

حيث أن :

$SG\&A_t$: المصروفات الإدارية والعمومية للعام الحالي .

$COGS_{t-1}$: المصروفات الإدارية والعمومية للعام السابق .

- مؤشر الرافعة المالية (LVGI) : ويقاس نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول بين سنتين وهما العام الحالي والعام السابق ، فإذا كانت النسبة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك إلى وجود حافز على التلاعب من جانب الإدارة لتجنب انتهاك اتفاقيات القروض ، ويقاس بالمعادلة التالية:

$$LVGI = \frac{\frac{TotalDebt_t}{TotalAssets_t}}{\frac{TotalDebt_{t-1}}{TotalAssets_{t-1}}}$$

- مؤشر الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول (TATA) : ويقاس قيمة إجمالي الاستحقاقات منسوبة إلى إجمالي الأصول ، وكلما ارتفعت تلك النسبة دل ذلك على أن اعتماد الأرباح على البنود غير النقدية ومن ثم وجود احتمالية مرتفعة للتلاعب في الأرباح ، ويقاس بالمعادلة التالية:

$$TATA = \frac{Income\ From\ Operations_t - Cash\ From\ Operations_t}{Total\ Assets_t}$$

- مؤشر الإهلاك (DEPI) : ويقاس نسبة معدل الإهلاك في السنة السابقة إلى معدل الإهلاك في السنة الحالية ، فإذا كانت النسبة الناتجة أكبر من واحد دل ذلك إلى وجود تلاعب لإبطاء معدل الإهلاك لزيادة الأرباح المعلنة ، ويقاس بالمعادلة التالية :

$$DEPI = \frac{\frac{Dep_{\{t-1\}}}{Dep_{\{t-1\}} + PP\&E_{\{t-1\}}}}{\frac{Dep_t}{Dep_t + PP\&E_t}}$$

وبعد حساب قيمة المؤشرات الثمانية السابقة يتم وضعهم في معادلة خطية لتقدير احتمالية الاحتيال ، وتتمثل تلك المعادلة في :

$$M - Score = -4.84 + 0.92 \times DSRI + 0.528 \times GMI + 0.404 \times AQI + 0.892 \times SGI + 0.115 \times DEPI - 0.172 \times SGAI + 4.679 \times TATA - 0.327 \times LVGI$$

فإذا كانت قيمة M-Score أكبر من -٢,٢٢ دل ذلك إلى وجود احتمال كبير وجود تلاعب في القوائم المالية للشركة ، أما إذا كانت قيمة M-Score أقل من -٢,٢٢ دل ذلك إلى عدم وجود احتمال للتلاعب في القوائم المالية للشركة.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام النموذج في كشف الاحتيال المحاسبي إلا أنه لا يصلح تطبيقه في مصر وذلك لأن النموذج تم بنائه في ضوء بيانات الشركات التي قامت بالاحتيال بشكل فعلى في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي استطاع Beneish في ضوء توافر تلك البيانات التمييز بين الشركات التي مارس الاحتيال المحاسبي والشركات التي لم تمارس الاحتيال المحاسبي ، وبالتالي تم تحديد معاملات معادلة الانحدار لحساب M-Score بناء على البيانات السابقة ، وبالتالي فإن النموذج غير صالح للتطبيق خارج البيئة الأمريكية والتي تم بناء النموذج بناءً على البيانات المتاحة فيها ، كما أن القيمة المقطوعة وهي ± 2.22 للتمييز بين الشركات المحتملة وغير المحتملة تم تحديدها في ظل توافر البيانات السابقة والتي بالقطع ستختلف من دولة لأخرى.

٣- نموذج Dechow et al.(2011) :

يعد نموذج Dechow وآخرون الصادر عام ٢٠١١ أحد نماذج الكشف عن الاحتيال أو التلاعب في التقارير المالية ، ويعرف هذا النموذج في الأدبيات المحاسبية باسم F-Score ، ويقوم النموذج على فكرة أساسية وهي أن الشركات التي تتلاعب بالأرباح غالباً ما تظهر أنماطاً مالية غير طبيعية في عدد من المتغيرات، لذا فقد قدم النموذج مؤشراً عددياً للتنبؤ باحتمال وجود إحتيال محاسبي من عدمه ، وتتمثل المتغيرات التي يقوم عليها النموذج في الآتى :

- التغير في صافي الأصول التشغيلية والتمويلية غير النقدية (RSST_Accruals) :
يقيس هذا المتغير حجم الاستحقاقات المحاسبية الكلية وهي عبارة عن إجمالي التغير في

الأصول التشغيلية والتمويلية غير النقدية مقسوماً على متوسط الأصول الكلية ، وكلما ارتفعت قيمة ذلك المتغير دل ذلك إلى زيادة كبيرة في الاستحقاقات المحاسبية مما يعنى أن الأرباح المحققة قد لا تكون مدعومة بتدفقات نقدية فعلية ، وبالتالي يكون هناك احتمال عالى للتلاعب المحاسبى ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$RSST_{Acc} = \frac{\Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN}{Average Total Assets}$$

$$\Delta WC = (\Delta Current Assets - \Delta Cash)$$

$$- (\Delta Current Liabilities - \Delta Short - term Debt)$$

$$\Delta NCO = (Operating Assets - Operating Liabilities)$$

$$\Delta FIN = (Financing Assets - Financing Liabilities)$$

حيث أن :

ΔWC : التغير فى رأس المال العامل التشغيلى

ΔNCO : التغير فى الأصول التشغيلية غير الجارية

ΔFIN : التغير فى الأصول أو الالتزامات التمويلية طويلة الأجل

- **التغير فى حسابات المدينين ($\Delta Receivables$)** : حيث يعكس هذا المتغير مدى زيادة فى حسابات المدينين (من خلال الفرق بين قيمة حسابات المدينين فى العام الحالى عن قيمة نفس الحسابات فى العام السابق) مقسوماً إلى إجمالى الأصول ، وفى حالة ارتفاع قيمة هذا المتغير فإن ذلك يعنى أن هناك زيادة فى قيمة حسابات المدينين فإذا كانت تلك الزيادة دون مبرر فإن ذلك يعنى اتجاه الشركة نحو الاعتراف بإيرادات لم تتحقق نقداً أى اتجاه الشركة نحو تضخيم الإيرادات للتلاعب فى الأرباح ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$\Delta Receivables = \frac{Accounts Receivable_t - Accounts Receivable_{t-1}}{Average Total Assets}$$

- **التغير فى المخزون (ΔINV)** : يقيس هذا المتغير التغير فى حجم المخزون (الفرق بين قيمة المخزون العام الحالى وقيمة المخزون العام السابق) مقسوماً على إجمالى متوسط الأصول ، فإذا كانت قيمة هذا المتغير مرتفعة فإن ذلك يشير إلى وجود زيادة فى المخزون دون مبرر فعلى ، مما يودى إلى اتجاه الإدارة نحو زيادة الانتاج لتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الربحية بشكل ظاهرى وهو ما يعد أحد أساليب إدارة الأرباح التشغيلية، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$\Delta Inventory = \frac{Inventory_t - Inventory_{t-1}}{Average Total Assets}$$

- **التغير في المبيعات النقدية (Δ Cash Sales)** : يقيس هذا المتغير التغير في المبيعات النقدية (الفرق بين المبيعات النقدية للعام الحالي والمبيعات النقدية للعام السابق) منسوباً إلى إجمالي الأصول ، فإذا زادت قيمة هذا المتغير فإن ذلك يعنى زيادة المبيعات النقدية إلى إجمالي الأصول وهو مؤشر إيجابى على عدم وجود تلاعب لدى الشركة فى المبيعات ، أما إذا كانت قيمة المتغير منخفضة فإن ذلك يعنى أن جزء كبير من المبيعات مبيعات آجلة ، مما يشير إلى اتجاه الإدارة نحو تضخيم الإيرادات دون تحصيل نقدى فعلى مما يدل على إتجاه إدارة الشركة نحو لتلاعب بالإيرادات للتأثير على الأرباح ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

Δ Cash Sales

$$= \frac{(Sales_t - Accounts Receivable_t) - (Sales_{t-1} - Accounts Receivable_{t-1})}{Average Total Assets}$$

- **التغير فى العائد على الأصول (Δ ROA)** : يقيس هذا المتغير مدى تغير أداء الشركة من حيث الكفاءة فى استخدام الأصول لتحقيق الأرباح بين فترتين متتاليتين (الفرق بين العائد على الأصول العام الحالي والعائد على الأصول العام السابق) ، ويشير الانخفاض فى قيمة المؤشر إلى وجود تراجع فى الأداء المالى للشركة مما يدفع إدارة الشركة إلى ممارسة أنشطة الاحتيال المحاسبى لتحسين النتائج المالية للشركة ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$\Delta ROA = ROA_t - ROA_{t-1}$$

- **الأصول غير الملموسة (Soft Assets)** : يقيس هذا المتغير مدى اعتماد الشركة على الأصول غير الملموسة والتي تمنح لإدارة الشركة مرونة أكبر فى التقدير ، مما يجعلها عرضة لاستخدامها فى التلاعب فى قيمة تلك الأصول ، وذلك من خلال طرح كل من الممتلكات والمنشآت والمعدات والنقدية والأرصدة النقدية الأخرى من قيمة إجمالى الأصول وقسمتها على إجمالى الأصول ، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة فإن ذلك يشير إلى أن جزء كبير من أصول الشركة يعتمد على تقديرات محاسبية مما يمنح الإدارة فرصة أكبر فى التأثير على القوائم المالية من خلال إعادة التقييم أو الاعتراف بالأصول غير الملموسة ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$Soft Assets = \frac{Total Assets - PPE - Cash}{Total Assets}$$

- **التغير فى الرافعة المالية (Δ Leverage)** : ويقيس هذا المتغير التغير فى نسبة التمويل بالدين بين فترتين متتاليتين وهما العام الحالي والعام السابق منسوباً إلى إجمالي الأصول ، ويشير هذا المتغير عما إذا كانت الشركة تعتمد على الديون بشكل غير طبيعى ، فإذا كانت قيمة المتغير مرتفعة فإن ذلك يعنى أن الشركة تسعى إلى محاولة تضخيم الأرباح للحفاظ على شروط القروض لتجنب انتهاك تحقيق نسب مالية محددة ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير فى :

$$\Delta \text{Leverage}_t = \frac{\text{Leverage}_t - \text{Leverage}_{t-1}}{\text{Average Total Assets}}$$

- **التغير في المصروفات التقديرية (Δ Discretionary Expenses)** : يقيس هذا المتغير التغير في المصروفات التقديرية وهي المصروفات التي تستطيع الإدارة التحكم في توقيت إنفاقها مثل مصروف الحملة الإعلانية وتكاليف البحوث والتطوير ، والمصروفات الإدارية ، حيث لا ترتبط هذه المصروفات مباشرة بحجم الإنتاج ، وذلك من خلال الفرق بين المصروفات التقديرية بين فترتين متتاليتين وهما العام الحالي والعام السابق منسوباً إلى إجمالي الأصول ، فإذا كانت قيمة المتغير منخفضة فإن ذلك يشير إلى أن الإدارة قد تخفض تلك المصروفات بشكل متعمد لزيادة الأرباح في فترة معينة مما يحتمل معه اتجاه الإدارة نحو التلاعب لزيادة الأرباح ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير في :

$$\Delta \text{Discretionary Expenses}_t = \frac{\text{Discretionary Expenses}_t - \text{Discretionary Expenses}_{t-1}}{\text{Average Total Assets}}$$

- **التغير في تكاليف الإنتاج (Δ Production Costs)** : يقيس هذا المتغير التغير الذي يحدث في تكاليف الإنتاج بين فترتين وهما العام الحالي والعام السابق منسوباً إلى إجمالي الأصول ، فعندما تقوم الشركة بزيادة الإنتاج بشكل مفرط بغرض توزيع التكاليف الثابتة على أكبر عدد من الوحدات فإن تكاليف الإنتاج الاجمالية سترتفع ولكن تكلفة الوحدة ستخفض مما يؤدي إلى زيادة الأرباح بشكل ظاهري ، لذا فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفع فإن ذلك يعني وجود تلاعب بالأرباح عبر زيادة الإنتاج دون طلب فعلي ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير في :

$$\Delta \text{Production Costs} = \frac{\text{Production Costs}_t - \text{Production Costs}_{t-1}}{\text{Average Total Assets}}$$

$$\text{Production Costs}_t = \text{COGS}_t + \Delta \text{Inventory}_t$$

حيث أن :

COGS_t : تكلفة البضاعة المباعة خلال العام الحالي.

$\Delta \text{Inventory}_t$: التغير في المخزون خلال فترتين متتاليتين وهما العام الحالي والسابق.

- **التغير في التدفقات النقدية الحرة (Δ FCF)** : يقيس هذا المتغير التغير في التدفقات النقدية الحرة خلال عامين العام الحالي والعام السابق منسوباً إلى إجمالي الأصول ، حيث تمثل التدفقات النقدية الحرة الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات الرأسمالية (الاستثمارات في الأصول الثابتة) خلال العام ، ويشير المتغير إلى مقدار النقد المتاح للشركة بعد تغطية مصروفات التشغيل والاستثمارات الرأسمالية الضرورية للحفاظ على

طاققتها الانتاجية ، فإذا كانت قيمة المتغير منخفضة دل ذلك على أن الأرباح المعلنة ليست مدعومة بتدفق نقدي فعلى مما يشير إلى وجود احتمال مرتفع للتلاعب في الأرباح من خلال استغلال سياسات محاسبية معينة مثل زيادة المبيعات الأجلة ، وتتمثل معادلة قياس هذا المتغير في :

$$\Delta FCF = \frac{(CFO_t - CAPEX_t) - (CFO_{t-1} - CAPEX_{t-1})}{Average\ Total\ Assets}$$

حيث أن :

CFO_t : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة الحالية.

$CAPEX_t$: النفقات الرأسمالية في السنة الحالية .

CFO_{t-1} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة السابقة.

$CAPEX_{t-1}$: النفقات الرأسمالية في السنة السابقة .

وبعد حساب متغيرات النموذج يتم حساب قيمة F-score من خلال المعادلة التالية :

$$F - Score_i = \beta_0 + \beta_1(RSST_ACC_i) + \beta_2(\Delta REC_i) + \beta_3(\Delta INV_i) + \beta_4(\Delta Soft\ Assets_i) + \beta_5(\Delta Cash\ Sales_i) + \beta_6(\Delta ROA_i) + \beta_7(\Delta FCF_i) + \beta_8(\Delta Leverage_i) + \beta_9(\Delta DisExp_i) + \beta_{10}(\Delta ProdCosts_i) + \varepsilon_i$$

فإذا كانت قيمة F-score أقل من واحد دل ذلك على وجود احتمالية منخفضة لوجود احتيال محاسبي ، أما إذا كانت قيمة F-score تتراوح بين درجتين وأربع درجات دل ذلك على وجود احتمالية متوسطة لوجود احتيال محاسبي ، أما إذا كانت قيمة F-score تتراوح بين خمس وتسع درجات دل ذلك على وجود احتمالية مرتفعة لوجود إحتيال محاسبي .
إلا أنه يمكن استخدام احتمالية قيمة F-score في نموذج الانحدار اللوجيستي لحصر القيمة العددية بين الصفر والواحد وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Probability\ of\ Misstatement = \frac{1}{1 + e^{-(\beta^0 + \beta^1 \times F-Score)}}$$

فإذا كانت قيمة F-score $0.5 < F-score$ دل ذلك على وجود إحتيال محاسبي مرتفع ، أما إذا كانت

قيمة F-score $0.5 > F-score$ دل ذلك على وجود احتيال منخفض.

وعلى الرغم من تناول النموذج لعدد من المتغيرات والتي يمكن تظهر بعض جوانب الاحتيال

المحاسبي ، إلا أن النموذج يمكن أن ينتقد بالآتي :

١ - أن النموذج استخدم بيانات الشركات الأمريكية التي أمكن من خلالها التمييز بين شركات تمارس أنشطة احتيالية وشركات التي لا تمارس تلك الأنشطة ، وبالتالي فإن النموذج مبني على ذلك التمييز ، وبالتالي فإن صلاحية النموذج خارج الولايات المتحدة الأمريكية سيكون محدوداً جداً بل سيصبح غير قابل للتطبيق وخاصة في البيئات التي لا تتوافر فيها بيانات عن الشركات التي لا تمارس أنشطة إحتيالية من عدمه.

٢ - افترض النموذج أن اختيار الإدارة لسياسات من شأنها الدخول في ممارسات الاحتيال المحاسبي ، إلا إن اختيار الإدارة لتلك السياسات يعتمد على عدة عوامل تتمثل في المعايير

المحاسبية المطبقة والقوانين الضريبية ومستوى الرقابة على الشركات وجودة المراجعة ، وبالتالي فإن البيئة الأمريكية التي تم تطبيق النموذج عليها تختلف عن البيئات الأخرى وخاصة البيئة المصرية في كل تلك الجوانب .

٣- التأثير المتداخل للمتغيرات الواردة في النموذج حيث يوجد تأثير متداخل بين بعض المتغيرات والتي تركز على جانب واحد وكان يمكن أن يكتفى بمتغير واحد لقياسه ولإظهار نفس الأثر مثل التغير في حسابات المدينين والتغير في المبيعات النقدية فكل المتغيرين يقيس التغير في المبيعات الآجلة حيث أن الزيادة في متغير حسابات المدينين تعكس وجود مبيعات آجلة للتلاعب في الأرباح ، كذلك يعكس انخفاض متغير التغير في المبيعات النقدية التوسع في وجود مبيعات آجلة .

٤- استخدم النموذج المقارنة الزمنية بين فترتين متتاليتين وأغفل أن الاحتمال قد يكون ممتد لعدد من السنوات لذا يجب أن يبحث تأثيره على مدار عدة سنوات وليس عامين فقط . لذا فإن الباحثون يروا بعدم صلاحية ذلك النموذج للتطبيق في مصر للأسباب السابقة.

خامساً : مفهوم عدم تماثل المعلومات وأشكاله والآثار السلبية المترتبة عليه ونماذج قياسه

يعرف عدم تماثل المعلومات بأنه اختلاف كمية ونوعية المعلومات المتوفرة لطرف معين حول موضوع معين مقارنة بالمعلومات المتوفرة لطرف آخر ، وقد يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تحقيق الطرف الذي يمتلك قدراً أكبر من المعلومات لأرباح غير عادية مما يؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر ، ويحدث عدم تماثل المعلومات في حالتين وهما : (الرفاعي ، ٢٠٢٢)

- تعتمد الإدارة تحقيق عائد غير عادي من خلال بعض المعلومات التي تمتلكها ويتم ذلك من خلال حجب تلك المعلومات عن الأطراف الخارجية مثل قيام الإدارة بحجب بعض المعلومات التي قد تضر بالمركز التنافسي للشركة ، مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وبين الأطراف الخارجية.
- عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض مثل عدم تماثل المعلومات بين صغار وكبار المستثمرين أو المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

ووفقاً لنظرية الوكالة فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات تحدث عندما يملك المديرون معلومات خاصة تتعلق بمجال مسؤولياتهم لا تتوافر للمساهمين ، حيث أن المساهمين لا يمتلكون إمكانية مجانية الوصول إلى هذه المعلومات والمديرون يميلون إلى تجنب المخاطر والعمل لمصلحتهم الذاتية ، وهو ما يؤدي إلى قيامهم بسلوك يخدم مصالحهم الخاصة ، وبالتالي فإن الشركة التي تتميز بدرجة عالية من عدم تماثل المعلومات تعكس عجز المساهمين عن مراقبة تصرفات المديرين بسبب قيود الموارد أو نقص الحوافز أو ضعف الوصول إلى معلومات ذات الصلة ، وهذا قد يفرض تكاليف وكالة تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة (Lahjie et al., 2023) ، حيث إن تضارب المصالح بين الأصل والوكيل يؤدي إلى نشوء مشكلات الوكالة ، من خلال استغلال المديرون سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مصالح المساهمين من خلال إخفاء المعلومات السلبية داخل تقارير مالية يصعب قراءتها ، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الوكالة وزيادة عدم تماثل المعلومات (Saleeb & Bakiet, 2024).

ومن نفس المنظور اتفقت نظرية عدم تماثل المعلومات فى تحليل سلوك المديرين مع نظرية الوكالة ، فوفقاً لنظرية عدم تماثل المعلومات يتمتع المديرون بميزة معلوماتية خفية إذ يمتلكون معرفة كاملة بالوضع المالى للشركة ومعلومات أكثر من تلك المتاحة لمستخدمى القوائم المالية ، ويسعى المديرون إلى تقديم صورة إيجابية عن الشركة بحيث قد يعرضون صورة أفضل للأصول ورأس المال مقارنة بالوضع الفعلى ، وذلك من أجل تعزيز انطباعات المستثمرين ، ومن هنا تنشأ فجوة معلوماتية تعرف بعدم تماثل المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المالية (Salehi et al., 2025)

وبالتالى فإن انخفاض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين سيؤدى بدوره إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين المتداولين لأن الافصاح العلنى عن المعلومات الداخلية للأطراف الخارجية يوحد توقعات المتداولين ويقلل الفجوة المعلوماتية بينهم (Chung et al., 2025).

ومن ثم يرتبط ظهور عدم تماثل المعلومات ظهور مشكلتان وهما : (عيسى، ٢٠٢٥؛ نصير، ٢٠٢١؛ الجبلى، ٢٠٢٣)

- أ- مشكلة الاختيار العكسى : وهي تحدث بين طرفين الأول يمتلك معلومات مميزة لا تتوافر للآخرين مما يؤدى إلى اختيار الفئة التى لا تمتلك المعلومات وهو الطرف الثانى قرارات غير سليمة فى غير صالحها أى اختيار عكسى ، وتحدث تلك المشكلة سواء بين الإدارة والمساهمين أو بين المستخدمين وبعضهم البعض.
- ب- مشكلة المخاطر الأخلاقية : وهي تحدث بين الإدارة (الوكيل) والمساهمين (الموكل) نتيجة فصل الملكية عن الإدارة ، حيث تسعى الإدارة إلى تعظيم مصلحتهم الشخصية بدلاً من التركيز على تحقيق أفضل عائد للملاك مما يترك انطباعات خطيرة على الأطراف الخارجية.

وعلى ذلك فإن هناك آثاراً سلبية نتيجة وجود عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة تتمثل فى : (القروى، ٢٠٢٤ ؛ الرفاعى، ٢٠٢٢)

- ١- التقدير الخاطئ للقيمة السوقية للمنشآت نتيجة انحراف سعر السهم عن قيمته الحقيقية نتيجة لعدم تماثل المعلومات مما يؤدى إلى اتخاذ قرار شراء أو بيع فى ظل معلومات غير كاملة ، مما ينعكس بالسلب على كفاءة التسعير فى سوق الأوراق المالية ومن ثم على كفاءة الأسواق على تخصيص الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ٢- صعوبة الحصول على التمويل اللازم نتيجة انخفاض حجم السيولة فى الأسواق المالية نتيجة لإحجام صغار المستثمرين عن التداول نظراً لخوفهم من الخسارة نتيجة استحواذ طرف على المعلومات واستخدامها فى تحقيق مصالحهم ، وهذا القدر من المعلومات لا ينوافر لصغار المستثمرين.
- ٣- ارتفاع تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون لارتفاع عدم تماثل المعلومات .
- ٤- استعانة الأطراف التى لا تمتلك سوى المعلومات العامة بمصادر أخرى للمعلومات كالمحللين الماليين مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال.

٥- التأثير بصورة سلبية على أداء الشركة بسبب تراجع بعض المستثمرين عن التعامل على أسهم الشركة نتيجة عدم توافر المعلومات وهو ما يؤدي إلى فقد الشركة لمصدر هام من مصادر التمويل والتأثير السلبي على قيمة الشركة.

ولقياس عدم تماثل المعلومات فإنه لا يمكن قياسه بشكل مباشر لأنه متغير لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر ، لذا يمكن قياس عدم تماثل المعلومات بشكل غير مباشر من خلال عدة مقاييس قسمها الفكر المحاسبي إلى عدة تصنيفات ، وعلى ذلك تنقسم مقاييس عدم تماثل المعلومات إلى : (على، ٢٠٢٤؛ عيسى، ٢٠٢٥؛ نصير، ٢٠٢١؛ شحاته ومحمد ، ٢٠٢٥؛ الشعراوي، ٢٠٢٥ ؛ الحناوى، ٢٠٢٥؛ Bhatia & Kaur, 2024)

١- المقاييس المرتبطة بتداول الأسهم : وتتمثل في :

أ- مقياس مدى السعر : يقوم هذا المقياس على قياس الفرق بين أعلى سعر يكون المستثمر على استعداد لدفعه عند شراء الأسهم وأدنى سعر يكون المستثمر على استعداد لقبوله عند بيع الأسهم ، فكلما زادت فروق أسعار العرض والطلب كلما دل ذلك على زيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة قيام المستثمرين الذين لديهم معلومات أكثر باستغلال تلك المعلومات في زيادة فروق السعر لتعظيم مكاسبهم من عملية تبادل الأسهم مع المستثمرين الذين لديهم معلومات أقل ، ويقاس مدى السعر من خلال المعادلة التالية :

$$SPREAD = \frac{ASK_t - BID_t}{\frac{ASK_t + BID_t}{2}}$$

حيث أن :

ASK_t : سعر العرض (سعر البيع).

BID_t : سعر الطلب (سعر الشراء).

$SPREAD$: المدى النسبي للسعر.

ب- مقياس حجم التداول: يعد مقياس حجم التداول مقياساً للسيولة في الأساس إلا إنه يمكن الاستدلال من خلاله على درجة عدم تماثل المعلومات ، حيث يرتبط حجم التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات فكلما زاد عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية كلما انخفض حجم تداول الأسهم ، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$TURNOVER_t = \frac{VOL_t}{SHARES_t}$$

حيث أن :

VOL_t : عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة.

$SHARES_t$: عدد الأسهم القائمة (المصدرة).

$TURNOVER_t$: معدل دوران الأسهم.

٢- المقاييس المرتبطة بالمحللين الماليين : وتتمثل في :

أ- مقياس تشتت تنبؤات المحللين الماليين : يستخدم هذا المقياس كمؤشر لعدم تماثل المعلومات نظراً لوجود علاقة طردية بين تنبؤات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات ، فكلما زادت درجة اختلاف تنبؤات المحللين الماليين كان ذلك دليلاً على زيادة درجة عدم تماثل المعلومات في السوق ، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$DISP_t = \frac{SD(FORECAST_t)}{|MEAN(FORECAST_t)|}$$

حيث أن :

$DISP_t$: تشتت تنبؤات المحللين الماليين.

$SD(FORECAST_t)$: الانحراف المعياري لتوقعات الأرباح.

$MEAN(FORECAST_t)$: المتوسط الحسابي لتوقعات الأرباح.

ب- مقياس مدى تتبع المحللين الماليين : يستخدم هذا المقياس لقياس عدم تماثل المعلومات نظراً لوجود علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات وعدد المحللين الماليين الذين يتابعون الشركة ، فالشركات التي لديها مستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات تكون آراء المحللين الماليين حولها متقاربة بالتالي سينخفض عدد المحللين الماليين المتابعين لها ، بينما الشركات التي لديها مستوى مرتفع من عدم تماثل المعلومات تحتاج إلى مزيد من التحليلات من المحللين الماليين ، ومن ثم زيادة عدد المحللين الماليين المهتمين بمتابعة الشركة، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$FOLLOW_t = \ln(1 + N_t)$$

حيث أن :

$FOLLOW_t$: مدى تتبع المحللين الماليين.

N_t : عدد المحللين الماليين الذين يتابعون الشركة.

٣- المقاييس المرتبطة بأسعار وعوائد الأسهم : وتتمثل في :

أ- مقياس تقلب أسعار وعوائد الأسهم : يشير هذا المقياس إلى التباين أو الانحراف المعياري في العائد من ورقة مالية معينة لفترة زمنية محددة ، يستخدم هذا المقياس لقياس عدم تماثل المعلومات نظراً لوجود علاقة طردية بين تقلب أسعار وعوائد الأسهم وعدم تماثل المعلومات ، فنتيجة لوجود فجوة في المعلومات بين إدارات الشركات والمستثمرين فإن الزيادة في عدم تماثل المعلومات يمكن أن تتسبب في زيادة تقلب أسعار وعوائد الأسهم ، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$VOL_t = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{N_t} (R_{i,t} - \bar{R}_t)^2}{N - 1}}$$

ويحسب العائد اليومي من خلال المعادلة التالية :

$$R_{i,t} = \ln \left(\frac{P_{i,t}}{P_{i,t-1}} \right)$$

حيث أن :

- VOL_t : تقلب أسعار وعوائد الأسهم.
 $\bar{R}_t$: متوسط سعر السهم خلال الفترة.
 $R_{i,t}$: العائد اليومي للسهم.
 $P_{i,t}$: سعر الإقفال في اليوم الحالي.
 $P_{i,t-1}$: سعر الإقفال في اليوم السابق.
 N : عدد أيام التداول في السنة t.

ب- مقياس أرباح التداول الداخلي : ويرتبط هذا المقياس بالأرباح التي تحققها الأطراف الداخلية نتيجة استخدام المعلومات التي تملكها في عمليات التداول ، فإذا كانت أرباح التداول من الداخل صفراً فإن ذلك يعنى أن الأطراف الخارجية لديها نفس المعلومات مثل إدرات الشركات ، أى أن هناك علاقة طردية بين أرباح التداول الداخلي وعدم تماثل المعلومات، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$INS_{PROFIT_t} = \frac{\sum_{i=1}^{N_t} (P_{s,i} - P_{a,i})}{N}$$

حيث أن :

- INS_{PROFIT_t} : أرباح التداول الداخلي
 $P_{s,i}$: سعر بيع السهم.
 $P_{a,i}$: سعر الشراء.

٤- المقاييس المرتبطة بالفرص الاستثمارية : وتتمثل في :

أ- مقياس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية : يقوم هذا المقياس على فكرة مؤداها أنه كلما اتسع الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية كلما دل ذلك على وجود معلومات غير ظاهرة في القوائم المالية مما يشير إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات، من ثم يقيم المستثمرين الشركة بطرق متباينة بناءً على معلومات غير متاحة لكل المساهمين ، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات والفرق القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$DIFF_{MB_t} = MV_t - BV_t$$

حيث أن :

$DIFF_{MB_t}$: الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية

MV_t : القيمة السوقية لحقوق المساهمين.

BV_t : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين .

ب- مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية : يقوم هذا المقياس بقياس عدم تماثل المعلومات بناءً على وجود اختلاف بين حجم وجودة المعلومات المتاحة بين الإدارة والمستثمرين وبالتالي مستوى عدم تماثل المعلومات بينهما ، فكلما زاد الاختلاف بين حجم وجودة المعلومات المتاحة بين الإدارة والمستثمرين كلما أثر ذلك على قدرة المستثمرين على تحديد القيمة الحقيقية للشركة ، مما يجعل السعر السوقى يبتعد عن القيمة الدفترية ، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ويقاس من خلال المعادلة التالية :

$$MB_t = \frac{MV_t}{BV_t}$$

حيث أن :

MB_t : نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

MV_t : القيمة السوقية لحقوق المساهمين.

BV_t : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين .

فى ضوء ما سبق يتضح أن غالبية نماذج قياس عدم تماثل المعلومات تعتمد على أسعار الأسهم ، إلا أن تلك الأسعار تتغير تبعاً لعدة عوامل يخرج بعضها عن سيطرة إدارات الشركات مما يجعل التغيرات التى تحدث فى أسعار الأسهم لا تعكس بدقة الاختلاف بين ما تملكه الإدارة والمستثمرين من معلومات ، كما أن كل من دقة وتباين توقعات المحللين الماليين يعتمدان على عوائد متوقعة وهو أمر ينطوى على قدر كبير من عدم التأكد مما يجعل النتائج غير دقيقة لقياس عدم تماثل المعلومات.

سادساً : العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات فى ظل مراحل دورة حياة الشركة

يرتبط الاحتيال المحاسبي بعدم تماثل المعلومات ، حيث تلجأ عادة الإدارة إلى إخفاء ممارسات الاحتيال المحاسبي عن طريق عدم الإفصاح عما لديها من معلومات تعكس وجود تلاعب فى التقارير المالية من خلال زيادة غموض المعلومات المقدمة فى تلك التقارير ، ومن ثم إضعاف قدرة المستثمرين على رقابة معاملات الشركة ، وهو ما ينشأ عنه عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، إلا إن ذلك الارتباط بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات يختلف باختلاف المرحلة التى تمر بها الشركة خلال دورة حياتها ، وذلك كالتالى :

- فى مرحلة البداية : فإن الشركات تسعى إلى قبول منتجاتها للحصول على حصة سوقية من

خلال التطوير المستمر للمنتجات التى تقدمها وذلك بالإنفاق المستمر على أنشطة البحوث والتطوير ، ومن ثم تسعى الشركات فى هذه المرحلة إلى الحصول على التمويل اللازم

للإنفاق على التوسع الرأسمالي لها ، لذا فإن على إدارات الشركات في هذه المرحلة زيادة شفافية تقاريرها المالية ، وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات إلى أقصى حد ممكن لزيادة إقبال المستثمرين على شراء أسهمهم ومن ثم الحصول على التمويل المطلوب لعملياتها ، ونظراً لأن هذه المرحلة تتسم بانخفاض مبيعات الشركات خلالها وبالتالي أرباحها (إن وجدت) لذا فإن ممارسات الاحتيال المحاسبي لن تظهر في هذه المرحلة لعدم وجود مستوى من الأرباح يمثل دافع للإدارة نحو القيام بأنشطة تهدف إلى التلاعب بتلك الأرباح ، وعلى ذلك لن تظهر ممارسات الاحتيال المحاسبي كما سينخفض عدم تماثل المعلومات في تلك المرحلة.

- **في مرحلة النمو :** فإن الشركات تسعى إلى زيادة حصتها السوقية من خلال زيادة تميز منتجاتها في السوق ، وخاصة مع نمو مبيعاتها وهو ما يعكس على زيادة الأرباح وهو ما يمثل فرصة لإدارات الشركات في ممارسة أنشطة الاحتيال المحاسبي ولكن على نحو محدود نظراً لاحتياج إدارات الشركات إلى تدعيم موقف الشركة أمام المستثمرين من خلال تقديم معلومات تعكس اتجاه الشركات إلى تحقيق أرباح لاستمرار دعم المستثمرين للشركات وخاصة لأن الشركات في هذه الحالة مازالت تحتاج إلى جذب المستثمرين لتمويل عمليات التطوير والابتكار لمنتجاتها ، بالإضافة إلى عدم وصول أرباح الشركة إلى مستوى الشركات المستقرة في الصناعة واحتياج إدارات الشركات إلى إعادة استثمار تلك الأرباح مرة أخرى لتمويل عملياتها، لذا فإن إدارات الشركات في هذه المرحلة ستقوم بزيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين للتغطية على الممارسات الاحتيالية التي تقوم بها مقارنة بالمرحلة السابقة ولكن على نحو محدود أيضاً للحفاظ على إقبال المستثمرين على شراء أسهم الشركة.

- **في مرحلة النضوج :** فإن الشركة تكون وصلت إلى مستوى مستقر من المبيعات والأرباح وتكون في غير حاجة إلى التمويل الخارجي ، لذا فإن إدارات الشركات سيكون اتجاهها نحو التلاعب بالأرباح من خلال أنشطة الاحتيال المحاسبي أكبر في تلك المرحلة ، ونظراً لعدم احتياج إدارة الشركات إلى التمويل الخارجي ولتغطية ممارساتها الاحتيالية فإنها ستلجأ إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بينها وبين المستثمرين.

- **في مرحلة التذبذب :** فإن تلك المرحلة تتسم بتذبذب المبيعات وبالتالي الأرباح لذا فإن إدارات الشركات في هذه المرحلة ستستمر في ممارسة الأنشطة الاحتيالية لإخفاء المعلومات التي تظهر موقف الشركة من حيث تذبذب المبيعات والأرباح ، من خلال الحفاظ على إظهار مستوى ثابت للأرباح التي تحققها الشركة ، لذا فإن الشركات ستستمر أيضاً في زيادة عدم تماثل المعلومات لإخفاء المعلومات التي تظهر موقف الشركة في تلك المرحلة وإخفاء حقيقة الممارسات الاحتيالية التي تقوم بها الإدارة.

- **في مرحلة التدهور:** فإن الشركة في تلك المرحلة تخسر حصتها السوقية باستمرار وهو ما ينعكس على إيراداتها ، ومن ثم أرباحها وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها مما يدفعها إلى بيع أصولها بشكل تدريجي وتصفية الشركة ، وعلى ذلك فإن الممارسات الاحتيالية للتلاعب بالأرباح ستكون محدودة جداً ، كذلك سينخفض عدم تماثل المعلومات بشكل جوهري لمحاولة إقناع المستثمرين بإعادة تمويل الشركة للاستمرار مرة أخرى في السوق.

ومما سبق يتضح وجود علاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات إلا إن تلك العلاقة تختلف عبر المرحلة التي تمر بها الشركة خلال دورة حياتها.

سابعاً : فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على الفرض الرئيسي التالي :

" يعد النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة أكثر فاعلية من النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة من خلال أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات مقارنة بالنماذج الأخرى".

ولاختبار هذا الفرض فإنه سيتم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية :

- الفرض الفرعي الأول : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بنموذج (Dickinson, 2011) على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.
- الفرض الفرعي الثاني : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بالنموذج المقترح على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.
- الفرض الفرعي الثالث : يوجد تحسن جوهري في تفسير العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات باستخدام النموذج المقترح عن نموذج (Dickinson, 2011).

ثامناً : الدراسة التطبيقية : وتتضمن مايلي :

١- مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية والأكثر تداولاً ونشاطاً خلال فترة الدراسة وتتوافر هذه الخاصية بشركات المؤشر EGX 100 خلال الفترة من عام (2021) وحتى عام (2024)، ويشتمل مجتمع الدراسة على (١٥) قطاعات وفقاً لتصنيف قطاعات سوق المال المصري. وقد تم استبعاد القطاع المالي بالكامل والذي يشمل البنوك والشركات المالية غير المصرفية، نظراً لطبيعتها الخاصة من حيث طبيعة النشاط والتشريعات والمعالجات المحاسبية المرتبطة به. وبالتالي تم اختيار عينة تتكون من (٨٠) شركة غير مالية (كما يتضح في ملحق الدراسة) بإجمالي عدد مشاهدات (٣٢٠) مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (٣) حصر وتبويب عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها، ونسبة مشاهدات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مشاهدات.

جدول رقم (٣) عدد شركات العينة والتكرارات مصنفة وفقاً للقطاعات

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
١	عقارات	١٩	٧٦	٢٣,٧٥٪
٢	رعاية صحية وأدوية	٧	٢٨	٨,٧٥٪
٣	موارد أساسية	٨	٣٢	١٠٪
٤	مواد البناء	٨	٣٢	١٠٪
٥	منسوجات وسلع معمرة	٤	١٦	٥٪
٦	خدمات النقل والشحن	٣	١٢	٣,٧٥٪
٧	طاقة وخدمات مساندة	٢	٨	٢,٥٠٪
٨	أغذية ومشروبات وتبغ	١١	٤٤	١٣,٧٥٪
٩	مقاولات وإنشاءات هندسية	٤	١٦	٥٪
١٠	تجارة وموزعون	٣	١٢	٣,٧٥٪
١١	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	١٢	٣,٧٥٪
١٢	خدمات تعليمية	١	٤	١,٢٥٪
١٣	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	٤	١٦	٥٪
١٤	مرافق	٢	٨	٢,٥٠٪
١٥	سياحة وترفيه	١	٤	١,٢٥٪
	الإجمالي	٨٠	٣٢٠	١٠٠٪

٢- مصادر الحصول علي البيانات

اعتمد الباحثون في جمع بيانات الدراسة التطبيقية علي تحليل بيانات التقارير المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ، حيث تعتمد الدراسة على البيانات التاريخية الفعلية بمصادر المعلومات المتاحة علي موقع مباشر مصر ، المواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة وموقع البورصة المصرية.

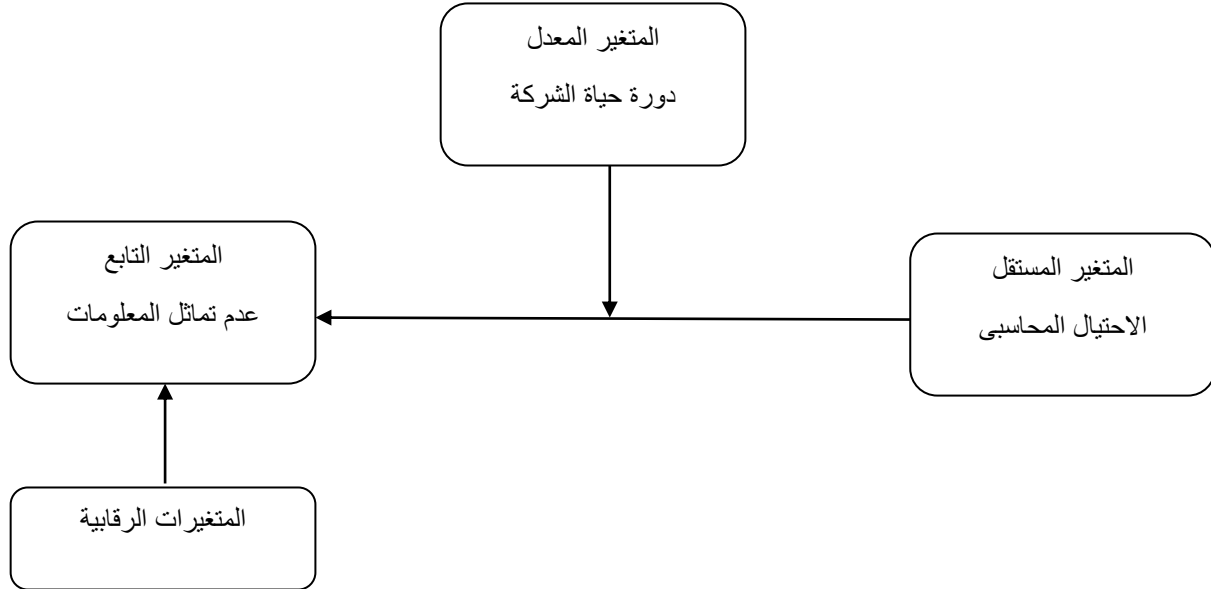
٣- قياس المتغيرات محل الدراسة

الجدول رقم (٤) يوضح المتغيرات الواردة بالدراسة وكيفية قياس كل متغير من تلك المتغيرات .

جدول رقم (٤) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

طريقة القياس	المتغير	
	اسم المتغير	رمز المتغير
أولاً : المتغير التابع		
يتم قياس هذا المتغير من خلال قياس مدى السعر للفرق بين أعلى سعر طلب وأدنى عرض لسعر شراء الأسهم مقسوماً على متوسط سعر الطلب وسعر العرض (Kim et al.,2024; Abu afifa& Saadeh,2023)	عدم تماثل المعلومات	IA
ثانياً: المتغير المستقل		
نظراً لعدم ملائمة النماذج السابق عرضها لقياس الاحتيال المحاسبي للتطبيق في مصر فقد اقترح الباحثون أن يتم قياس الاحتيال المحاسبي من خلال تحديد نوع تقرير مراجع الحسابات الخارجى باعتباره جهة محايدة ومستقلة كمؤشر على وجود الاحتيال من عدمه فإذا كان تقرير مراجع الحسابات نظيف فإنه يعطى رقم ١ وإذا كان التقرير متحفظ فإنه يعطى رقم ٢ أما إذا كان تقرير مراجع الحسابات عكسى فإنه يعطى رقم ٣ ، وفي حالة إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى فإنه يعطى رقم ٤ أى إنه كلما زادت الأخطاء والمخالفات التي يجدها المراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة كلما زادت زادت درجة الاحتيال المحاسبي (المصدر من إعداد الباحثين)	الاحتيال المحاسبي	AF
ثالثاً: المتغيرات المعدلة (دورة حياة الشركة)		
يتم قياس هذا المتغير باستخدام نموذج (Dickinson 2011) لقياس دورة حياة الشركة وهو يعتمد علي بيانات التدفق النقدي للأنشطة الثلاثة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية واستخدامها في تصنيف دورة الحياة إلي مراحلها الخمس الرئيسية، وهي : مرحلة البداية، ومرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التذبذب، ومرحلة التدهور (Dickinson. 2011)	دورة حياة الشركة بناء علي نموذج Dickinson	DIC
تم عرض خطوات النموذج تفصيلاً داخل الدراسة.	دورة حياة الشركة بناء علي نموذج الدراسة المقترح	LCI
رابعاً: المتغيرات الرقابية		
يتم قياس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Yuan et al.2025)	حجم الشركة	FS
يتم قياس هذا المتغير بعدد الأيام منذ تاريخ انتهاء السنة المالية وإصدار الشركة للتقارير المالية حتى تاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة (شحاته ومحمد ، ٢٠٢٥)	توقيت الإفصاح	DT

وفقاً لفروض الدراسة، وما ارتبط بها من متغيرات، فقد أمكن للباحثين بناء النموذج المقترح لاختبار فروض الدراسة كما يلي:



الشكل رقم (١) النموذج المقترح لاختبار فروض الدراسة

٤- الأسلوب التحليلي الإحصائي المستخدم في الدراسة

في هذه الدراسة سوف يتم اختبار الفروض الفرعية للدراسة باستخدام نماذج الارتباط والانحدار المتعدد ، حيث يتم تقييم معنوية علاقة المتغير المستقل وهو الاحتياال المحاسبي بالمتغير التابع وهو عدم تماثل المعلومات في ظل مراحل دورة حياة الشركة والتي سوف يتم قياسها بنموذجين مختلفين الأول وهو نموذج Dickinson (2011) والثاني وهو نموذج الدراسة المقترح وذلك لمقارنة أثر كلا النموذجين على العلاقة سالفة الذكر .

في كل نموذج سوف يتم تقسيم البيانات لمجموعة من البيانات الفرعية كل مجموعة بيانات تمثل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة حيث يتم تصنيف مراحل دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل هي مرحلة البداية (INTRO) ، مرحلة النمو (GRO)، مرحلة النضج (MAT) ، مرحلة التذبذب (DEC) ومرحلة التدهور (OTH)

وتكون نماذج الانحدار كالتالى :

جدول رقم (٥) نماذج الانحدار الخطي المتعددة المستخدمة في اختبار صحة كل فرض فرعى

النموذج	مرحلة دورة حياة الشركة	معادلة الانحدار
DIC	INTRO	$IA_{INTRO,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	GRO	$IA_{GRO,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	MAT	$IA_{MAT,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	DEC	$IA_{DEC,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	OTH	$IA_{OTH,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
LCI	INTRO	$IA_{INTRO,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	GRO	$IA_{GRO,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	MAT	$IA_{MAT,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	DEC	$IA_{DEC,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$
	OTH	$IA_{OTH,i} = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$

حيث أن ε_i يمثل حد الخطأ العشوائي بنموذج الانحدار الخطي المتعدد

٥- نتائج الدراسة

١-٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يوضح بعض خصائص متغيرات الدراسة لعينة الدراسة كاملة

جدول رقم (٦) بعض مقاييس الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لعينة الدراسة كاملة

المقياس	DT	FS	AF	IA
المتوسط	61.81098	3.47367	2.429878	0.464032
الوسيط	63	3.476096	2	0.447939
أكبر قيمة	119	5.552402	4	0.997856
أصغر قيمة	11	1.584105	1	0.00031
الأنحراف المعياري	33.97356	0.778923	0.895772	0.28534
معامل الاختلاف	54.96%	22.42%	36.86%	61.49%
معامل الالتواء	-0.06997	0.128812	0.581899	0.21009
معامل التفرطح	1.863392	2.825874	2.410937	1.933441
أحصاء				
Jarque-Bera	17.92326	1.321432	23.25276	17.95936
المعنوية	0.000128	0.516481	0.000009	0.000126

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بناء علي مخرجات EViews12

يوضح الجدول رقم (٦) أن متوسط عدم تماثل المعلومات (IA) قريب من الوسيط، مما يشير إلى توزيع متوازن نسبياً حول القيمة المركزية، بينما متغير الاحتيال المحاسبي (AF) أظهر متوسط أكبر قليلاً من الوسيط بما يعكس وجود بعض القيم المرتفعة. بالنسبة لمتغير حجم الشركة (FS)، المتوسط والوسيط متقاربان جداً، ما يدل على تمركز القيم. أما توقيت الإفصاح (DT) فقد أظهر تقارب أيضاً، لكنه يميل إلى وجود قيم متطرفة حيث أن الحد الأقصى (119 يوماً) بعيد عن المتوسط (61.8 يوم).

أيضاً تبين أن أعلى معامل اختلاف ظهر في متغير IA (61.49%) و DT (54.96%)، مما يشير إلى تذبذب ملحوظ في مستويات عدم تماثل المعلومات وأوقات الإفصاح بين الشركات، وهو أمر يتسق مع اختلاف سياسات الإفصاح وظروف السوق. أما FS فقد كان معامل الاختلاف منخفض بشكل نسبي (22.42%)، مما يعكس تقارب في أحجام الشركات المدرجة بالعينه.

وبالنظر إلى معامل الالتواء (Skewness) فإن المتغيرات IA، AF و FS موجبة الالتواء خاصة (AF=0.58)، ما يعني أن التوزيع يميل إلى اليمين (وجود شركات ذات مستويات عالية بشكل نسبي من الاحتيال أو أحجام أصول كبيرة).

إلا أن المتغير DT سالب بشكل طفيف (≈ -0.07)، ما يشير إلى ميل خفيف نحو القيم الأصغر، لكن بدرجة ضعيفة جداً.

وفيما يخص معامل التفرطح (Kurtosis) يتضح أن جميع المتغيرات تقريبا لها معامل تفرطح أكبر من ٣ باستثناء (DT ≈ 1.86)، مما يدل على توزيعات ذات قمم حادة بشكل نسبي وقيم منطرفة (leptokurtic)، خصوصاً متغير FS (≈ 2.82).

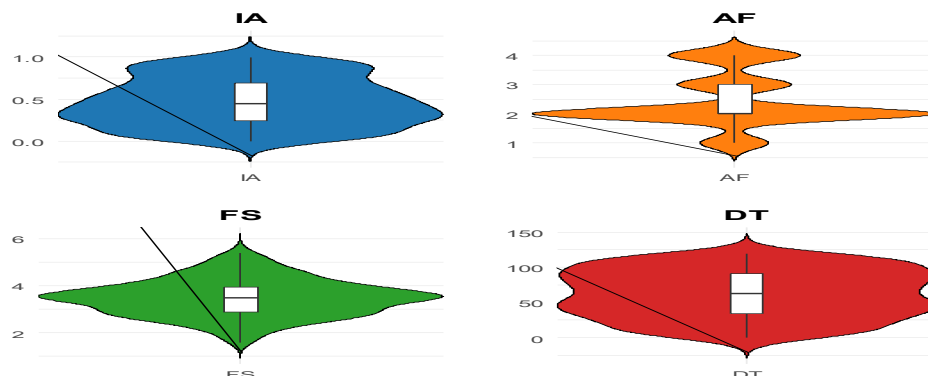
ومن اختبار Jarque-Bera يتضح أن قيم الاحتمالية (p-values) أوضحت أن متغيرات IA، AF، DT غير موزعة طبيعياً عند مستوى معنوية ٥% ($p < 0.05$)، بينما FS ($p = 0.516$) يتبع فرضية التوزيع الطبيعي. وهذا أمر طبيعي في أغلب المتغيرات المحاسبية. ومما سبق يتضح أن :

١. تباين عدم تماثل المعلومات وتوقيت الإفصاح يعكس اختلافات كبيرة في ممارسات الإفصاح بين الشركات، وهو ما قد يؤثر بشكل مباشر على كفاءة السوق ودرجة المخاطر.

٢. القيم المرتفعة لمعامل الالتواء في الاحتيال المحاسبي تعكس وجود شركات قليلة لديها تقارير مراجعة متحفظة أو سلبية بشكل كبير، وهو ما يعزز الحاجة لزيادة الرقابة على تلك الشركات.

٣. انتظام توزيع حجم الشركة يعطي إشارة إلى أن العينة تحتوي على شركات متقاربة الحجم نسبياً، مما يقلل أثر التحيز الناتج عن الشركات العملاقة.

والشكل التالي يوضح لكل متغير رسم الفيولا التي تظهر كل الخصائص السابقة علي رسمة كل متغير



الشكل رقم (٢) توزيع البيانات لكل متغير من متغيرات الدراسة ما عدا المتغيرات الثنائية باستخدام أسلوب رسم الفيولا الاحصائي

المصدر : بناء علي مخرجات R. program

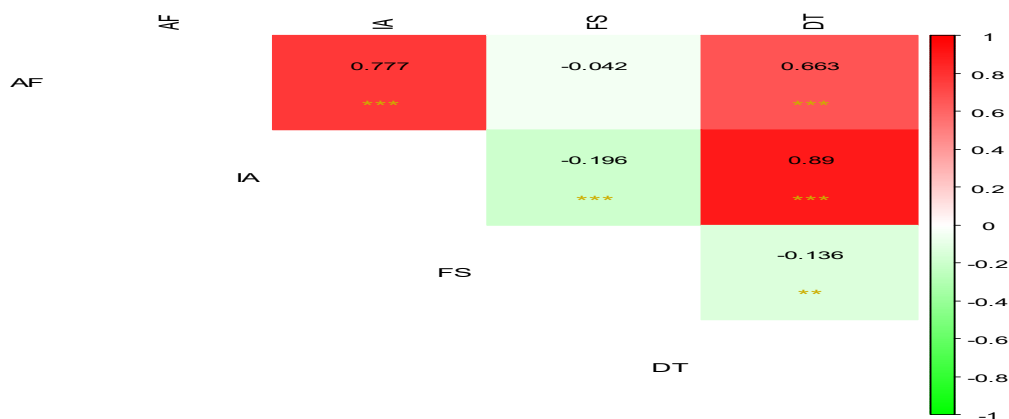
يوضح الشكل رقم (٢) شكل التوزيع لكل متغير حيث أن الصندوق داخل كل شكل يعبر عن المسافة بين الربع الأدنى للبيانات و الربع الاعلي كما أن الخط داخل كل صندوق يعبر عن الوسيط و نهاية الشكل من أعلي تكون عند أعلي قيمة و من أسفل تكون عند أصغر قيمة و المنحني علي الجانبين متماثل و يعبر عن مناطق تركيز البيانات (قمة المنحني تكون عند أعلي منطقة تركيز للبيانات) أي أن قيمة المنحني تكون عن قيمة المنوال ، وعلى ما سبق يمكن بمجرد النظر لشكل كل توزيع معرفة خصائص التوزيع مباشرة.

٢-٥ تحليل نماذج الارتباط والانحدار الخطي المتعدد

في هذا الجزء سوف يتم دراسة الارتباط والانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض الدراسة

أولاً: دراسة الارتباط بين المتغيرات

بحساب معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل و المتغير التابع و الرقابية ظهر الشكل التالي:



الشكل رقم (٣) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة مع إظهار معنوية الارتباط بين كل متغيرين

***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.1).

المصدر : بناء علي مخرجات R. program

يوضح الشكل رقم (٣) الآتي :

تشير مصفوفة الارتباط في الشكل رقم (٣) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ومعنوية بين عدم تماثل المعلومات والاحتيايل المحاسبي بما يعكس أنه كلما ارتفع مستوى الاحتيايل المحاسبي ارتفع مستوى عدم تماثل المعلومات المتاحة للمستثمرين وهو ما يتسق مع الأدبيات التي ترى أن ممارسات الاحتيايل تقلل من شفافية التقارير المالية ، كما يظهر وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ومعنوية بين عدم تماثل المعلومات وتوقيت الافصاح مما يشير إلى أن تأخر الشركات في الافصاح يزيد من فجوة المعلومات بين الأطراف المختلفة ، كذلك جاءت العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وتوقيت الافصاح موجبة ومعنوية وهو ما قد يعني أنه كلما زادت الممارسات الاحتيايلية فإن الشركات تميل إلى تأخير الافصاح بشكل متعمد للحد من كشف تلك الممارسات ، أما بالنسبة لمتغير حجم الشركة فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقات ارتباط جوهريّة مع بقية المتغيرات ، مما قد يشير إلى أن حجم الشركة لا يؤثر بصورة مباشرة في عدم تماثل المعلومات أو الاحتيايل المحاسبي أو توقيت الافصاح.

كما يجب ملاحظة أنه لا يمكن أن يُوضع متغير دورة حياة الشركة ضمن المتغيرات المستقلة أو حتى يعتبر متغير بسيط لأنه لا يرتبط خطياً مع المتغير المستقل والتابع ، وعليه فلا بد من عمل نموذج انحدار خطي متعدد منفصل لكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة مقاسة أولاً بنموذج Dickinson (2011) ثم بالنموذج المقترح بالدراسة ثانياً لبيان أثر كلا النموذجين لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتحديد مدى فاعلية النموذج المقترح.

ثانياً) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

في هذا الجزء سوف يتم تحليل العلاقة بين كل من المتغير التابع و الذي يعبر عن عدم تماثل المعلومات مع المتغير المستقل الذي يعبر عن الاحتيايل المحاسبي ، بالإضافة إلى إدخال كلاً من حجم الشركة FS وتوقيت الافصاح عن التقرير DT كمتغيرات رقابية وذلك لتحسين القدرة التفسيرية لنماذج الانحدار.

(أ) نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع مع المتغير المستقل و المتغيرات الرقابية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة المحددة باستخدام نموذج Dickinson, (2011)

من خلال دراسة متغيرات الدراسة يفترض الباحثون وجود علاقة بين عدم تماثل المعلومات IA و المتغير المستقل والذي يعبر عن الاحتيايل المحاسبي AF ، بالإضافة إلى إدخال كلاً من حجم الشركة FS وتوقيت الافصاح عن التقرير DT كمتغيرات رقابية

$$IA_i = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$$

حيث يمثل المقدار ε_i حد الخطأ العشوائي

يجب ملاحظة أن معادلة الانحدار سيتم تقديرها في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة وبالتالي هناك خمس معادلات انحدار كما هو موضح بجدول رقم (٧).

وبتحليل تلك النماذج تظهر النتائج التالية :

جدول رقم (٧) نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية والمتغير التابع (عدم تماثل المعلومات *IA*) في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة علي حده

المرحلة				البداية				النمو				
المتغيرات المفسرة	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	معامل التضخم VIF	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	معامل التضخم VIF	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	
الجزء الثابت	-.021	-.093	.927		.275	1.336	.189					
AF	.076**	2.360	.023	1.009	.085**	2.714	.010	1.047				
FS	.085*	1.683	.100	1.045	.068	1.363	.180	1.058				
DT	.006***	4.750	.000	1.040	.003**	2.632	.012	1.054				
R ²	18.3%			24.4%								
قيمة F المحسوبة	2.91			4.41								
الدلالة	0.047**			0.009***								
احصاءة ديرين واتسون DW	2.327			2.41								
حجم العينة	43			46								
المرحلة				النضج				التذبذب				
المتغيرات المفسرة	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	معامل التضخم VIF	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	معامل التضخم VIF	معاملات الأنحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	
الجزء الثابت	.461**	2.030	.047		.587***	4.183	.000					
AF	.097**	2.426	.019	1.017	.057**	1.904	.059	2.049				
FS	.049	.931	.356	1.025	-.027	-1.091	.277	1.010				
DT	.001	.481	.633	1.023	.002**	2.525	.013	2.061				
R ²	21.7%			19.2%								
قيمة F المحسوبة	4.895			11.74								
الدلالة	0.005***			0.000***								
احصاءة ديرين واتسون DW	2.256			2.19								
حجم العينة	57			152								

المرحلة	التدهور			المتغيرات المفسرة
	معامل التضخم VIF	الدلالة Sig	قيمة (t)	معاملات الانحدار B
الجزء الثابت		.240	-1.203	-.288
AF	1.019	.102	1.688	.112
FS	1.019	.106	1.673	.107
DT	1.009	.090	1.764	.003*
R ²	17.1%			
قيمة F المحسوبة	1.79			
الدلالة	0.173			
احصاء ديرين واتسون DW	1.736			
حجم العينة	30			

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.1).

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بناء علي مخرجات SPSS26

تشير النتائج بالجدول رقم (٧) إلى أن النموذج الإحصائي في مرحلة النمو يتمتع بدرجة معنوية جيدة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 24.4\%$ ، ما يعني أن المتغيرات المستقلة (الاحتيايل المحاسبي والمتغيرات الرقابية حجم الشركة وتوقيت الإفصاح) قادرة على تفسير حوالي ربع التباين في عدم تماثل المعلومات. كما أن قيمة $F = 4.41$ ودلالته الإحصائية عند مستوى أقل من 1% تؤكد على معنوية النموذج ككل. أما بالنسبة لمعاملات الانحدار، فقد تبين أن توقيت الإفصاح (DT) ذو تأثير إيجابي ومعنوي قوي ($t = 2.632$, $Sig = 0.012$) ، في حين أن متغير الاحتيايل المحاسبي (AF) أظهر علاقة طردية ومعنوية ($t = 2.714$, $Sig = 0.010$) ، مما يعكس أن زيادة الممارسات الاحتيايلية تحد من كفاءة المعلومات المتاحة ومن ثم تزيد من درجة عدم تماثل المعلومات. بالنسبة لمتغير حجم الشركة (FS) فلم يظهر دلالة قوية في هذه المرحلة. وفي مرحلة البداية كانت النتائج متقاربة مع مرحلة النمو حيث بلغ $R^2 = 18.3\%$ وقيمة $F = 2.91$ ودلالته عند مستوى 5%. هنا برز تأثير توقيت الإفصاح بشكل قوي جداً ($t = 4.750$, $Sig = 0.000$) إلى جانب الأثر الإيجابي لمعطيات الاحتيايل المحاسبي، مما يعكس تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في المراحل المبكرة من دورة الحياة للشركة لجذب المستثمرين نحو الاستثمار في أسهم الشركة لتوفير التمويل اللازم للشركة.

في مرحلة التذبذب حقق النموذج معنوية عالية بشكل كبير حيث بلغ $R^2 = 19.2\%$ وقيمة $F = 11.74$ مع مستوى دلالة أقل من 1%، وهو ما يعكس قوة تفسيرية جيدة بالنظر إلى حجم العينة (152). يلاحظ أن الاحتيايل المحاسبي (AF) حافظ على تأثير إيجابي ومعنوي ($t = 1.904$, $Sig = 0.059$) ، بينما جاء توقيت الإفصاح (DT) له تأثير طردي ومعنوي ($t = 2.525$, $Sig = 0.013$) . وفي المقابل، لم يعطي حجم الشركة (FS) أي أثر معنوي. أما في مرحلة النضج، فقد ارتفعت القوة التفسيرية للنموذج إلى $R^2 = 21.7\%$ وقيمة $F = 4.895$ ودلالة عند مستوى 1%. وأكدت النتائج هنا أيضاً على الأثر الإيجابي للاحتيايل المحاسبي ($t = 2.426$, $Sig = 0.019$) ، في حين لم تكن باقي المتغيرات ذات دلالة إحصائية قوية، مما يعكس أن الشركات في مرحلة النضج تواجه تحديات مرتبطة أكثر بجودة الممارسات المحاسبية مقارنة بباقي العوامل.

في مرحلة التدهور جاء النموذج غير معنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة $F = 1.79$ مع دلالة مقدارها 0.173، أي أن المتغيرات المستقلة لم تكن قادرة على تفسير التباين في عدم تماثل المعلومات بشكل معنوي. على الرغم من أن توقيت الإفصاح (DT) أظهر اتجاه إيجابي ($t = 1.764, Sig = 0.090$)، إلا أن هذا التأثير ظل ضعيفاً نسبياً عند مستوى 10% فقط. أما متغيرا الاحتيال المحاسبي وحجم الشركة فقد كانا غير معنويين. وهذا يشير إلى أن العوامل الأخرى غير المشمولة في النموذج ربما تكون ذات دور أكبر في تفسير سلوك الشركات في مرحلة التدهور.

يتضح من مجمل النتائج أن النموذج يحقق معنوية وقوة تفسيرية أعلى في المراحل المبكرة (البداية والنمو) وكذلك في مرحلة التذبذب والنضج، بينما يتراجع تأثيره في مرحلة التدهور. كما أن متغير توقيت الإفصاح (DT) كان الأكثر استقراراً في تفسير انخفاض عدم تماثل المعلومات عبر معظم المراحل، يليه الاحتيال المحاسبي (FA) الذي أظهر علاقة موجبة ومعنوية خاصة في المراحل الحرجة. أما حجم الشركة (FS) فلم يثبت دوره كمتغير رقابي مؤثر بشكل ثابت عبر المراحل.

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أيضاً أن قيم إحصاءة دورين واتسون تراوحت بين (1.73) و(2.41) عبر جميع مراحل دورة حياة الشركة، وهي قيم تقع في الحدود المقبولة إحصائياً (1.5)–(2.5) بما يدل على عدم وجود مشكلة جوهرية للارتباط الذاتي في بواقي النماذج. كما أن قيم معامل التضخم VIF لجميع المتغيرات المستقلة ظلت قريبة من الواحد ولم تتجاوز الحد الإرشادي (10)، بل كانت في معظمها أقل من (2)، وهو ما يؤكد عدم وجود مشكلة تضخم تبايني أو تعدد ارتباط خطي مرتفع بين المتغيرات المستقلة. وبناءً عليه فإن تقديرات معاملات الانحدار في النماذج الخمسة يمكن اعتبارها مستقرة نسبياً ولا تعاني من مشكلات تشخيصية تؤثر على موثوقية النتائج، مما يعزز صلاحية النماذج من الناحية الإحصائية ويجعل التركيز على تفسير المعاملات ودلالاتها أكثر موضوعية.

تشير النتائج السابقة إلى أن مرحلة البداية ومرحلة التذبذب واللتين يفترض من الناحية المحاسبية أن تكونا الأكثر ضعف من حيث جودة المعلومات وكفاءة الإفصاح لم تظهر أسوأ النتائج كما هو متوقع، حيث جاء النموذج في مرحلة البداية معنوي إحصائياً وحقق قدرة تفسيرية بلغت 18.3%، بينما أظهر في مرحلة التدهور ضعف شديد ولم يكن معنوي عند مستوى مقبول. هذا التباين يعكس أن أسلوب Dickinson (2011) في تحديد مراحل دورة الحياة قد لا يكون دقيقاً بالشكل الكافي عند التطبيق على بيئة الشركات محل الدراسة، مما يؤدي إلى نتائج غير متسقة مع الفروض المحاسبية النظرية. وعليه يمكن القول إن الاعتماد على نموذج ديكسون وحده في تصنيف مراحل دورة حياة الشركة قد يؤثر على صلاحية النماذج الإحصائية المستخلصة، وهو ما يفتح المجال لتبني نموذج بديل أو مطوّر أكثر ملاءمة للسياق التطبيقي يعكس بصورة أدق طبيعة كل مرحلة وأثارها على عدم تماثل المعلومات.

تؤكد النتائج السابقة عدم صلاحية نموذج Dickinson للتطبيق في مصر نظراً للأسباب التي أوردها الباحثون في الدراسة، كما ترجع تلك النتائج أيضاً إلى أن التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية لأغلب الشركات المصرية محل الدراسة جاءت سلبية، مما يجعل النموذج غير قادر على تحديد المرحلة التي توجد فيها الشركة بشكل سليم نظراً لاستناده على إشارة التدفقات النقدية، وهو ما تم انتقاده أيضاً ضمن الإطار النظري للدراسة.

ب) نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع مع المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة المحددة باستخدام نموذج الدراسة المقترح

من خلال دراسة متغيرات الدراسة يفترض الباحثون وجود علاقة بين عدم تماثل المعلومات IA والمتغير المستقل الذي يعبر عن الاحتمال المحاسبي AF ، بالإضافة إلى إدخال كلاً من حجم الشركة FS وتوقيت الإفصاح عن التقرير DT كمتغيرات رقابية.

$$IA_i = \beta_0 + \beta_1 AF_i + \beta_2 FS_i + \beta_3 DT_i + \varepsilon_i$$

حيث يمثل المقدار ε_i حد الخطأ العشوائي

يلاحظ أن معادلة الانحدار سوف يتم تقديرها في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة وبالتالي هناك خمس معادلات انحدار كما هو موضح بجدول رقم (٨).

وبتحليل تلك النماذج تظهر النتائج التالية :

جدول رقم (٨) نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية و المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات IA) في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة علي حدي باستخدام نموذج تحديد مراحل دورة الحياة المقترح

النمو				البداية				المرحلة
معامل التضخم VIF	الدلالة Sig	قيمة (t)	معاملات الانحدار B	معامل التضخم VIF	الدلالة Sig	قيمة (t)	معاملات الانحدار B	المتغيرات المفسرة
	.956	.056	.006		.029	2.337	.953**	الجزء الثابت
1.014	.003	3.092	.060***	1.937	.008	2.943	.204***	AF
1.014	.029	2.225	.055**	1.080	.951	.063	.005	FS
1.010	.000	12.548	.007***	1.875	.677	.422	.001	DT
67.2%				48.2%				R ²
58.8				6.637				قيمة F المحسوبة
0.000***				0.002***				الدلالة
2.454				2.393				احصاء ديورين واتسون DW
90				26				حجم العينة
التذبذب				النضج				المرحلة
معامل التضخم VIF	الدلالة Sig	قيمة (t)	معاملات الانحدار B	معامل التضخم VIF	الدلالة Sig	قيمة (t)	معاملات الانحدار B	المتغيرات المفسرة
	.061	1.892	.178**		.364	.920	.144	الجزء الثابت
1.007	.072	1.812	.037**	1.063	.019	2.462	.063**	AF
1.012	.984	-.020	-.001	1.037	.830	.216	.007	FS
1.045	.031	2.239	.006**	1.028	.000	9.657	.007***	DT

50.6%	74.9%	R ²
45.05	36.8	قيمة F المحسوبة
0.000***	0.000***	الدلالة
2.067	1.754	احصاءة ديربن واتسون DW
136	41	حجم العينة

المرحلة				التدهور
المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار B	قيمة (t)	الدلالة Sig	معامل التضخم VIF
الجزء الثابت	.935***	5.155	.000	
AF	.250***	5.952	.000	1.134
FS	.054	1.539	.130	1.009
DT	-.001	-.900	.373	1.124
R ²	44.0%			
قيمة F المحسوبة	12.56			
الدلالة	0.000***			
احصاءة ديربن واتسون DW	1.96			
حجم العينة	52			

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.1).

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بناء علي مخرجات SPSS26

أظهرت النتائج بالجدول رقم (٨) أن النموذج في مرحلة النمو يتمتع بقوة تفسيرية عالية، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 67.2\%$ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنماذج السابقة باستخدام نموذج Dickinson، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير معظم التباين في عدم تماثل المعلومات. كما أن قيمة $F = 58.8$ كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 1%، وهو ما يؤكد قوة النموذج ومعنويته الكلية. بالنسبة للمعاملات، فإن متغير الاحتيال المحاسبي (AF) أظهر علاقة موجبة ومعنوية قوية $(t = 3.092, Sig = 0.003)$ ، في حين جاء توقيت الإفصاح (DT) بأثر إيجابي ومعنوي بدرجة عالية جداً $(t = 12.548, Sig = 0.000)$. أما حجم الشركة (FS) فقد كان معنوي عند مستوى 5% فقط. وفي مرحلة البداية، أظهر النموذج معنوية جيدة $(F = 6.637, Sig = 0.002)$ ومعامل تحديد $R^2 = 48.2\%$ وأكدت النتائج على العلاقة الموجبة القوية بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات $(t = 2.943, Sig = 0.008)$ ، بينما لم يكن لحجم الشركة ولا لتوقيت الإفصاح تأثير معنوي واضح.

في مرحلة التذبذب ، جاء النموذج معنوي للغاية عند مستوى أقل من 1% حيث بلغت قيمة $F = 45.05$ ومعامل التحديد $R^2 = 50.6\%$ وأشارت النتائج إلى أن الاحتمال المحاسبي (AF) يرتبط طردياً بعدم تماثل المعلومات عند مستوى معنوي قريب من 5% ($t = 1.812$, Sig = 0.072) ، في حين كان توقيت الإفصاح (DT) عاملاً مؤثراً وإيجابياً بشكل دال ($t = 2.239$, Sig = 0.031) . أما حجم الشركة فلم يكن ذو أثر معنوي. وفي مرحلة النضج برزت قوة النموذج بشكل أكبر حيث بلغ $R^2 = 74.9\%$ وهي الأعلى بين جميع المراحل، مع قيمة $F = 36.8$ ودلالة قوية جداً ($\text{Sig} = 0.000$) حيث أظهرت النتائج استمرار التأثير الإيجابي للمتغير (AF) بشكل دال ($t = 2.462$, Sig = 0.019) ، إلى جانب الأثر الإيجابي القوي لتوقيت الإفصاح (DT) ($t = 9.657$, Sig = 0.000) ، بينما لم يظهر حجم الشركة أي تأثير معنوي.

في مرحلة التدهور، كان النموذج معنوي جداً عند مستوى أقل من 1% ($F = 12.56$, Sig = 0.000) ومعامل التحديد $R^2 = 44\%$ ، وهو ما يعد مقبولاً إحصائياً في ضوء حجم العينة (52). وأكدت النتائج على الأثر الطردي الموجب للاحتيال المحاسبي (AF) ($t = 5.952$, Sig = 0.000) كأهم محدد لعدم تماثل المعلومات، بينما لم يظهر كل من حجم الشركة وتوقيت الإفصاح دلالة إحصائية مؤثرة.

تشير نتائج النماذج إلى أن إحصاءة ديربن واتسون جاءت في الحدود المقبولة تقريباً في أغلب المراحل، حيث تراوحت بين (1.75 – 2.45)، وهي قيم قريبة من القيمة المثالية (2) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي قوي بين البواقي وأن النماذج المقدرة تتسم بدرجة جيدة من الكفاءة في هذا الجانب. أما فيما يتعلق بمعامل التضخم VIF فقد جاءت القيم جميعها منخفضة وبعيدة عن الحدود الحرجة (10)، وهو ما يعكس غياب مشكلة التضخم الداخلي بين المتغيرات المستقلة ويؤكد على ملاءمة النماذج المقدرة من حيث دقة تفسير العلاقات وعدم وجود تداخل قوي بين المتغيرات. وبذلك يمكن القول إن النماذج تتمتع بمستوى مقبول من الخصائص الإحصائية التي تدعم صحة النتائج المستخلصة.

ثالثاً) المقارنة بين نموذج Dickinson (DIC) و النموذج المقترح (LCI)

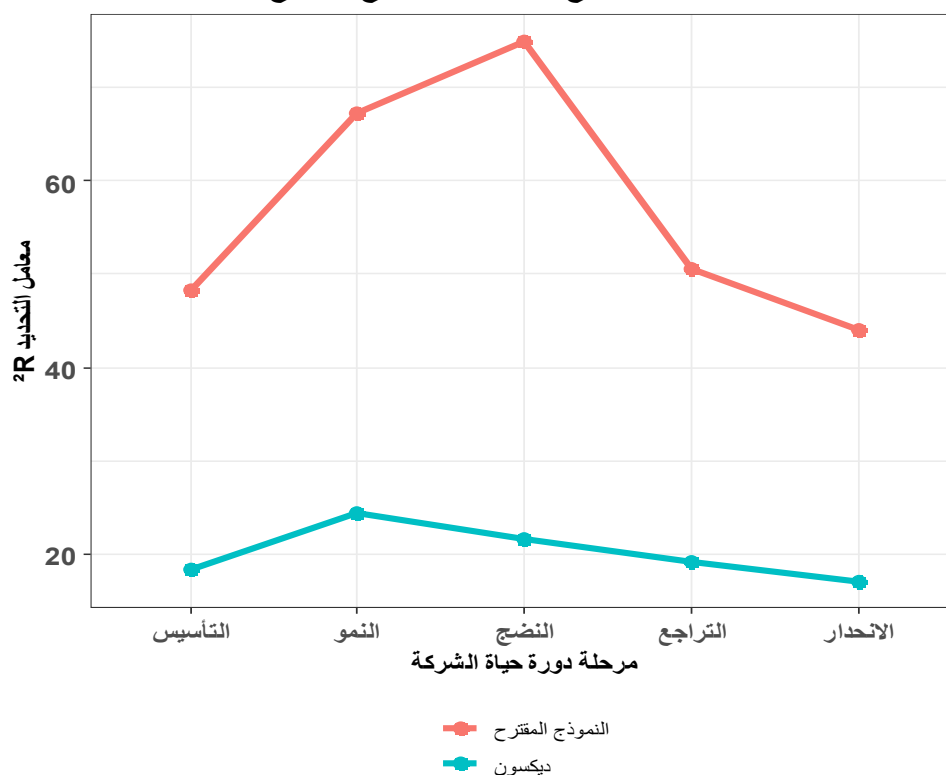
بالمقارنة بين النموذج المقترح مع نموذج Dickinson ، يعكس النموذج المقترح دقة أعلى في تفسير التباين في عدم تماثل المعلومات عبر مختلف المراحل، حيث ارتفعت قيم R^2 بشكل ملحوظ وخاصة في مرحلتَي النمو والنضج. كما أن ثبات دلالة متغير الاحتمال المحاسبي (AF) بشكل إيجابي وتوقيت الإفصاح (DT) بشكل إيجابي في معظم المراحل يعكس متانة النتائج وانسجامها مع التفسير المحاسبي المتوقع، في حين ظل حجم الشركة (FS) أقل تأثيراً. هذه النتائج تؤكد أن النموذج المقترح أكثر ملاءمة لبيئة الدراسة من نموذج ديكسون، حيث يعكس بدقة أكبر الاختلافات الحقيقية بين مراحل دورة حياة الشركة.

يوضح الجدول رقم (٩) الفروق الإحصائية بين نموذجي قياس مراحل دورة حياة الشركة. تشمل المقارنة قوة النموذج، معنوية المتغيرات، فحص الارتباط الذاتي وتعدد الخطية.

جدول رقم (٩) مقارنة القوة التفسيرية ودلالة النموذج باختلاف مراحل دورة حياة الشركة

المرحلة	نموذج (DIC) لتحديد المراحل		النموذج المقترح (LCI) لتحديد المراحل	
	معنوية النموذج	R ²	معنوية النموذج	R ²
البداية	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 5%	18.3%	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	48.2%
النمو	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	24.4%	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	67.2%
النضج	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	21.7%	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	74.9%
التذبذب	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	19.2%	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	50.6%
التدهور	غير معنوي عند مستوى معنوية أقل من 10%	17.1%	معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1%	44.0%

المقارنة بين نموذج ديكسون والنموذج المقترح



الشكل رقم (٤) المقارنة بين قيم معامل التحديد R² لكل مرحلة من مراحل الشركة

٣-٥: مناقشة النتائج

تشير نتائج الدراسة التطبيقية المستخلصة من نماذج الانحدار الخطي المتعدد عبر مراحل دورة حياة الشركة إلى وجود شواهد قوية تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، حيث تبين أن لمراحل دورة حياة الشركة أثر ذو دلالة إحصائية على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات. فقد أظهرت النماذج التجريبية أن معاملات الارتباط والانحدار وقيم معامل التحديد R^2 تختلف بشكل ملحوظ بين المراحل المختلفة، بما يعكس تبايناً في قوة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وفقاً للمرحلة التي تمر بها الشركة. وهذا يدعم الأساس النظري الذي يفترض أن خصائص كل مرحلة من مراحل دورة الحياة تؤثر على الممارسات المحاسبية.

وبالانتقال إلى الفرض الفرعي الأول القائل بأن " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بنموذج (Dickinson 2011) على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات " ، ، فقد أوضحت النتائج أن النموذج يلتقط بالفعل بعض الفروق بين المراحل، إلا أن قدرته التفسيرية ظلت محدودة نسبياً. فمعامل التحديد R^2 في معظم المراحل تراوح بين 17% و 24% فقط، وهو ما يعكس ضعف النموذج في تفسير التباين في العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات. كما أن قيم إحصاءات F كانت منخفضة نسبياً، بما يعكس عدم كفاية النموذج لتقديم تفسير إحصائي قوي. ويضاف إلى ذلك أن إحصاءات Jarque-Bera والانحراف المعياري كشفت عن وجود مشكلات في توزيع المتغيرات. هذه النتائج توضح أن تطبيق نموذج Dickinson لا يعكس بدقة الاختلافات الجوهرية بين مراحل البداية والنمو والنضج والتذبذب والتدهور، مما يقلل من جدواه العملية في البيئة المصرية. وبالتالي فإن الفرض الفرعي الأول قد تحقق جزئياً، إذ تبين أن هناك أثراً للمراحل لكنه يظل ضعيفاً وغير كاف.

أما بالنسبة للفرض الفرعي الثاني القائل بأن " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بالنموذج المقترح بالدراسة على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات " ، ، فقد جاءت النتائج أكثر وضوحاً وقوة. فقد ارتفعت قيم معامل التحديد R^2 إلى مستويات ملحوظة في جميع المراحل، حيث وصلت إلى 67% في النمو، و 74.9% في النضج، و 50.6% في التذبذب، و 44% في التدهور، وهو ما يمثل تحسناً جوهرياً مقارنة بالنموذج السابق. كما جاءت قيم إحصاءات F عالية ودالة عند مستويات معنوية قوية (0.01 و 0.05)، مما يشير إلى أن النموذج المقترح يمتلك قدرة أكبر على تفسير العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات عبر مختلف المراحل. كذلك عكست إحصاءات ديربن واتسون أن النماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بدرجات مؤثرة، فيما أظهرت قيم معامل التضخم VIF أن مشكلة تعدد التداخلات بين المتغيرات ليست جوهرياً. وهو ما يؤكد أن النموذج المقترح أكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية والمنهجية.

وبالمقارنة المباشرة بين نتائج النموذجين، يتضح تحقق الفرض الفرعي الثالث القائل بأن " يوجد تحسن كبير في تفسير العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالنموذج المقترح عن نموذج (Dickinson 2011) بوضوح، حيث أن التحسن في القوة التفسيرية للنموذج المقترح مقارنة بنموذج Dickinson ليس مجرد تحسن طفيف بل تحسن كبير وجوهري. فقد تضاعفت تقريباً قدرة النموذج على تفسير التباين في بعض المراحل، كما هو الحال في مرحلة النضج

(74.9% مقابل 21.7% تقريباً) ومرحلة النمو (67.2% مقابل 24.4%). وهذا التحسن يعكس نجاح النموذج المقترح في تمثيل خصائص كل مرحلة على نحو أكثر واقعية واتساقاً مع البيئة المصرية وخصائص البيانات المستخدمة.

ومن ثم يمكن القول بقبول الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة يعد أكثر فاعلية من النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة من خلال أثره على العلاقة بين الاحتمال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات مقارنة بالنماذج الأخرى.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن النتائج التجريبية تدعم الفرض الرئيسي للدراسة، كما تدعم الفرضين الفرعيين الثاني والثالث بشكل قوي. في حين أن الفرض الفرعي الأول تحقق بدرجة محدودة فقط، حيث إن نموذج Dickinson أثبت قدرته على تمييز بعض الفروق لكنه لم يكن قادراً على تقديم تفسير إحصائي كاف. ومن ثم فإن النتائج توضح أهمية تقديم نماذج جديدة أكثر اتساقاً مع طبيعة البيئة المصرية عند قياس دورة حياة الشركة، حيث أن استخدام النموذج المقترح يسهم في تحسين دقة التفسير وفهم العلاقة بين الاحتمال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات خلال مراحل دورة حياة الشركة.

وبالنسبة للنتائج السابقة للدراسة فإنه يصعب مقارنتها مع أيأ من نتائج الدراسات السابقة حيث لم تتعرض أيأ من الدراسات السابقة لوضع نموذج محاسبي لقياس دورة حياة الشركة ، واختبار فاعليته من خلال مقارنته مع النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاحتمال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، كما لم تتعرض أيضاً أيأ من الدراسات السابقة للعلاقة بين الاحتمال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

تعتبر دورة حياة الشركة عن المراحل التي تمر بها الشركة خلال دورة حياتها ، والتي تختلف خلالها سياساتها المحاسبية تبعاً للمرحلة التي تمر بها الشركة ومن ثم خصائصها والتي تتغير أيضاً ، لذا فإن تلك المراحل ذات تأثير على المتغيرات المحاسبية والتي يتم تناولها في الدراسات المحاسبية ، والتي تختلف نتائجها باختلاف المرحلة التي توجد بها الشركة وقت القياس ، وعلى ذلك فقد قام العديد من الباحثين بدراسة تلك المراحل وقدموا نماذج لقياس المرحلة التي توجد فيها الشركة من خلال نماذج وصفية وكمية ، إلا إن تلك النماذج تنتقد بعدة انتقادات تعيق فاعليتها وخاصة خارج البلاد التي تم تصميمها وتطبيقها فيها وخاصة لاستنادها على بيانات لا تتوافر في غيرها من البلاد مما يجعل تلك النماذج غير فعالة في قياس دورة حياة الشركة خارج تلك البلاد ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس دورة حياة الشركة واختبار فاعلية ذلك النموذج من خلال مقارنة نتائجه مع نتائج النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة وذلك على علاقة بين متغيرين وهما الاحتمال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثمانية أقسام ، حيث تناول القسم الأول الدراسات السابقة وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات وفقاً للمتغيرات الواردة في عنوان الدراسة حيث تناولت المجموعة الأولى الدراسات المتعلقة بدورة حياة الشركة ، وتعرضت المجموعة الثانية للدراسات المرتبطة بالاحتمال المحاسبي ، وأخيراً تناولت المجموعة الثالثة الدراسات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات.

أما القسم الثاني من الدراسة فقد تم من خلاله تقييم النماذج المختلفة لقياس دورة حياة الشركة وتم تقسيم تلك النماذج إلى نماذج وصفية ونماذج أحادية المتغير ونماذج قائمة على التدفقات النقدية ، بينما تناول القسم الثالث من الدراسة عرض للنموذج المقترح لقياس دورة حياة الشركة من خلال تحديد خطوات النموذج الكمي الذي يتم بناءً عليه قياس دورة حياة الشركة ، وتناول القسم الرابع من الدراسة مفهوم الاحتيال المحاسبي وأشكاله وأساليبه والنظريات المفسرة له وطرق ونماذج قياسه ، وتعرض القسم الخامس لمفهوم عدم تماثل المعلومات وأشكاله والمشكلات المترتبة على ظهوره والآثار السلبية المترتبة عليه ونماذج قياسه ، أما العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل مراحل دورة حياة الشركة فقد تم تناولها في القسم السادس من الدراسة ، وتعرض القسم السابع لفروض الدراسة ، وأخيراً تناول القسم الثامن الدراسة التطبيقية.

وعلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- تعد النماذج الوصفية لقياس دورة حياة الشركة قاصرة لاعتمادها على الحكم الشخصي للمديرين أو المستقصى منهم مما يجعل النتائج عرضه للتحيز الشخصي ومن ثم المبالغة أو التقليل في تقييم المرحلة التي تمر بها الشركة.

٢- تستند النماذج أحادية المتغير عند قياس دورة حياة الشركة إلى افتراض غير واقعي وهو أن الشركة تتحرك بشكل مرتب خلال دورة حياتها - إلا إن الشركات تتحرك عبر مراحل دورة حياتها بشكل غير تسلسلي وخاصة في ظل ظروف معينة مثل إعادة الهيكلة.

٣- ينتقد نموذج Dickinsin الصادر عام ٢٠١١ بعدة انتقادات من أهمها إغفاله لحجم التدفقات النقدية واستناده على إشارة تلك التدفقات فقط ، كما أن التدفقات النقدية في ظل ظروف عدم التأكد تعاني من مشكلة التوقيت مما يقلل من قدرتها على أن تعكس أداء الشركة وبالتالي تعكس جزئياً دورة حياة الشركة ، كما يمكن التأثير عليها من خلال إعادة تبويب عناصر التدفقات النقدية الثلاثة مما يحد من دورها كأداة لقياس دورة حياة الشركة.

٤- يعد النموذج المقترح لقياس دورة حياة الشركة فعالاً في تحديد المرحلة التي تمر بها الشركة لأنه يعتمد في تحديد المرحلة على المقارنة بأربع سنوات وليس سنة واحدة كما في النماذج الأخرى ، فضلاً عن أنه نموذج ديناميكي لا يستند إلى اتباع الشركة لتتابع ثابت خلال مراحل دورة حياتها.

٥- تعد نماذج قياس الاحتيال المحاسبي غير صالحة للتطبيق في مصر لعدة أسباب من أهمها :

أ- اعتماد النموذج المبني حسب نماذج التلاعب الفعلي على قياس الاحتيال المحاسبي في ثلاثة أنشطة وهي المبيعات والانتاج والمصروفات الاختيارية وتجاهل باقي الأنشطة ، وبالتالي فإن قياس الاحتيال في هذه الحالة هو قياس جزئي ، بالإضافة إلى اختلاف قيم تلك الأنشطة الثلاثة باختلاف المعايير المطبقة في الدول مما يجعل من الصعب المقارنة بين أنشطة الاحتيال بين الدول المختلفة في تطبيق المعايير المحاسبية.

ب- كل من نموذج Beneish الصادر عام ١٩٩٩ ، ونموذج Dechow الصادر عام ٢٠١١ تم تطبيقهم في الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على بيانات متوافرة عن الشركات التي تقوم بأنشطة احتيالية ، وبالتالي استطاع كلا النموذجين التمييز بين الشركات التي تقوم

بالأنشطة الاحتياطية والشركات الأخرى التي لا تقوم بممارسة تلك الأنشطة وهو ما انعكس على معادلة الانحدار المستخدمة في قياس الاحتيايل المحاسبي في كلا النموذجين ، مما يجعل كلا النموذجين غير صالح للتطبيق خارج الولايات المتحدة ، إذا يتطلب التطبيق توافر معلومات عن الشركات الاحتياطية وهو ما يصعب توافره في العديد من الدول ومن بينها مصر.

٦- اقترح الباحثين استخدام نوع تقرير المراجع باعتبار المراجع جهة مستقلة تتمتع بالحياد وأن تقرير المراجع يعكس مدى وجود الاحتيايل من عدمه في التقارير المالية ، فكلما كان تقرير المراجع غير نظيف كلما دل ذلك على مستوى من مستويات الاحتيايل المحاسبي في القوائم المالية.

٧- تعتمد غالبية نماذج قياس عدم تماثل المعلومات على أسعار الأسهم ، إلا أن تلك الأسعار تتغير تبعاً لعدة عوامل يخرج بعضها عن سيطرة إدارات الشركات مما يجعل التغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم لا تعكس بدقة الاختلاف بين ما تملكه الإدارة والمستثمرين من معلومات ، كما أن كل من دقة وتباين توقعات المحللين الماليين يعتمدان على عوائد متوقعة وهو أمر ينطوي على قدر كبير من عدم التأكد مما يجعل النتائج غير دقيقة لقياس عدم تماثل المعلومات.

٨- تختلف قوة العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وفقاً للمرحلة التي تمر بها الشركة حيث تتضح قوة تلك العلاقة في مراحل النمو والنضوج والتذبذب وتضعف أو تتلاشى في مرحلتى البداية والتدهور.

٩- تتمثل نتائج الدراسة التطبيقية في :

- قبول الفرض الفرعى الأول القائل " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بنموذج (Dickinson, 2011) على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات " ، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق نموذج Dickinson لا يعكس بدقة الاختلافات الجوهرية بين مراحل البداية والنمو والنضج والتذبذب والتدهور، مما يقلل من جدواه العملية في البيئة المصرية، وبالتالي فإن الفرض الفرعى الأول قد تحقق جزئياً، إذ تبين أن هناك أثراً للمراحل على العلاقة بين المتغيرين لكنه يظل ضعيفاً وغير كاف.

- قبول الفرض الفرعى الثانى القائل " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لدورة حياة الشركة مقاسة بالنموذج المقترح على العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات " ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج المقترح يمتلك قدرة أكبر على تفسير العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات عبر مختلف المراحل. كذلك عكست إحصاءات ديربن واتسون أن النماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بدرجات مؤثرة، فيما أظهرت قيم معامل التضخم VIF أن مشكلة تعدد التداخلات بين المتغيرات ليست جوهرية. وهو ما يؤكد أن النموذج المقترح أكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية والمنهجية.

- قبول الفرض الفرعى الثالث القائل " بوجود تحسن جوهري في تفسير العلاقة بين الاحتيايل المحاسبي وعدم تماثل المعلومات باستخدام النموذج المقترح عن نموذج (Dickinson,)

(2011) " ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التحسن في القوة التفسيرية للنموذج المقترح مقارنة بنموذج Dickinson ليس مجرد تحسن طفيف بل تحسن كبير وجوهري. فقد تضاعفت تقريباً قدرة النموذج على تفسير التباين في بعض المراحل، كما هو الحال في مرحلة النضج (74.9% مقابل 21.7% تقريباً) ومرحلة النمو (67.2% مقابل 24.4%). وهذا التحسن يعكس نجاح الأسلوب المقترح في تمثيل خصائص كل مرحلة على نحو أكثر واقعية واتساقاً مع البيئة المصرية وخصائص البيانات المستخدمة.

ومن ثم يمكن القول بقبول الفرض الرئيسى للدراسة القائل بأن النموذج المحاسبي المقترح لقياس دورة حياة الشركة يعد أكثر فاعلية من النماذج الأخرى لقياس دورة حياة الشركة من خلال أثره على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وعدم تماثل المعلومات مقارنة بالنماذج الأخرى.

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثين بما يلي:

١- إعادة النظر من قبل الجهات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية فى إضافة متطلبات أخرى للافصاح المحاسبي تراعى الفروق بين مراحل دورة حياة الشركات تعمل على تعزيز الشفافية ومن ثم تخفض من عدم تماثل المعلومات وتحد من ممارسات الاحتيال المحاسبي.

٢- استخدام النموذج المقترح لقياس دورة حياة الشركة من قبل إدارات الشركات كوسيلة إنذار مبكر للشركات التى تدخل فى مرحلة التذبذب لمحاولة معالجة سياساتها للعودة مرة أخرى قبل الدخول فى مرحلة التدهور ومن ثم تصفيتها والخروج من السوق.

٣- تبني إدارات الافصاح فى البورصة للنموذج المقترح لقياس دورة حياة الشركة والزامها للشركات بالافصاح عن المرحلة التى تمر بها الشركة وفقاً للنموذج المقترح حتى يكون ذلك بمثابة مؤشر للمستثمرين عن موقف الشركة الحالى وقدرتها على الاستمرار فى السوق ، مما يساعد على خفض عدم تماثل المعلومات.

٤- أن يقوم المراجع بالتحقق من المرحلة التى تمر بها الشركة فى دورة حياتها باستخدام النموذج المقترح كداعم لتأكيد على استمرارية الشركة فى تقريره.

كما يوصى الباحثون الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن :

١- أثر دورة حياة الشركة وفقاً للنموذج المقترح على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتنبؤات المحللين الماليين .

٢- أثر دورة حياة الشركة وفقاً للنموذج المقترح على العلاقة بين الاحتيال المحاسبي وقيمة المنشأة فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣- أثر دورة حياة الشركة وفقاً للنموذج المقترح على العلاقة بين الافصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعى وعدم تماثل المعلومات.

٤- أثر دورة حياة الشركة وفقاً للنموذج المقترح على العلاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- إبراهيم ، أكرم خليفة محمد ، صالح ، أبو الحمد مصطفى ، أحمد ، نبيل ياسين. (٢٠٢٣). التأثير المشترك لنغمة الإفصاح السردي ودرجة عدم تماثل المعلومات في قيمة الشركة: دليل من التقارير السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط ، ٤(١)، ١٣٧٥-١٤١١.
- إبراهيم ، امانى كمال محمد. (٢٠٢٤). دور تكنولوجيا البلوك تشين كابتكار تكنولوجي حديث فى التصدى لأساليب الاحتيال المحاسبي- دراسة نظرية وميدانية . المجلة العلمية للبحوث التجارية. كلية التجارة . جامعة المنوفية ، ٥٤(٣)، ١٤٤-٥٣.
- أحمد ، خالد محمد عثمان. (٢٠٢٢). أثر تطبيق معيار ٩ الأدوات المالية IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة مقارنة. مجلة البحوث المحاسبية . مجلة البحوث المحاسبية . كلية التجارة . جامعة طنطا، ٩(٢)، ٧١٨-٧٦٩.
- بدر، عصام علي فرج. (٢٠٢٣). أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) فى منشآت الأعمال على عدم تماثل المعلومات المحاسبية-دليل ميداني من البيئة السعودية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية ، ٧(١)، ٩٤-٣٧.
- الجبلى، وليد سمير عبد العظيم. (٢٠٢٣). الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات فى العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن انبعاثات الكربون وقيمة الشركة-دليل تطبيقي من مؤشر البورصات العربية للشركات منخفضة انبعاثات الكربون. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. كلية التجارة . جامعة مدينة السادات ، ١٥(٣)، ٤٨-١.
- حسن ، إيهاب عبد السميع عبدالبارى. (٢٠٢٣). مدى أفضلية المقدرة التقييمية لمعلومات مستويات الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية فى ظل الدور المعدل لدورة حياة الشركة وجودة المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة . جامعة طنطا، ١٠(٤)، ٨١-١٦٣.
- حسن ، سيدة احمد احمد. (٢٠٢٣). تحليل العلاقة بين جودة الأرباح ودورة حياة الشركة وانعكاسها على ربحية السهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة بورسعيد ، ٢٤(٤) ، ٣١٨-٢٦٠.
- حسين ، علاء على أحمد. (٢٠٢٠). تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة على العلاقة بين كثافة الإنفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المتداول أسهمها ضمن مؤشر EGX 100. الفكر المحاسبي كلية التجارة . جامعة عين شمس، ٢٤(٢)، ٩٩٤-٩٤٢.
- الحناوي ، السيد محمود السيد. (٢٠٢٥). دراسة واختبار أثر إفصاح الشركات عبر الانترنت على عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية السعودي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط ، ٦(١)، ١١٤٣-١١٩٣.

-
-
- خليل ، منال عبد العظيم محمد خليل. (٢٠٢٤). تأثير ميول المستثمرين على العلاقة بين دورة حياة المنشأة وتحمل المخاطر. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية . كلية التجارة . جامعة بنى سويف، ١٣(١)، ٢٨٨-٣٤٥.
 - الدسوقي، فاطمة محمود ابراهيم. (٢٠٢١). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي. كلية التجارة . جامعة عين شمس ، ٢٥(١)، ٦٠٠-٦٥٧.
 - الرفاعي، أيمن محمد. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات، مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات. مجلة البحوث المحاسبية . كلية التجارة . جامعة طنطا، ٩(٢)، ٤٣-١٠٢.
 - سعادة ، طارق إبراهيم صالح. (٢٠٢٤). قياس وتقييم أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على عدم التماثل المعلوماتي بين المستثمرين: دليل تجريبي متعدد المخططات التحليلية من الحالة المصرية. المجلة العلمية للبحوث التجارية . كلية التجارة . جامعة المنوفية، ٥٥(٤)، ٣٠٣-٤٢٦.
 - سليمان ، حسين محمد ، عباس ، شرين عبد الله. (٢٠٢٤). أثر المعلومات المستمدة من تكامل سلاسل الكتل والتعلم الآلي كتقنيات للذكاء الاصطناعي في الكشف والتقرير عن الاحتيال المحاسبي مع أدلة تطبيقية وميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس، ١٥(١)، ٥٢١-٦٢٧.
 - سمعان ، أحمد محمد شاكر حسن، حماد، هيام فكري أحمد أحمد، علي ، السيد جمال محمد. (٢٠٢٤). توصيف المتغيرات الوسيطة والمُنظَمة لاستجابة قيمة الشركة لممارسات التجنب الضريبي هل يتباين التحليل عبر مراحل دورة حياة الشركة؟(منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية). مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية، ٨(١)، ٤٦٧-٥٥٥.
 - السيد ، داليا عادل عباس ، الرشيدى ، طارق عبد العظيم يوسف. (٢٠٢٠). أثر إنتاج ونشر المعلومات المحاسبية من خلال وسائل التواصل الإجتماعى على عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية – بالتطبيق على قطاع الإتصالات المصرى. مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية . كلية التجارة . جامعة بنى سويف ، ٩(٢)، ١٧١-٢٢٣.
 - شحاته، دعاء عبد الفتاح ، محمد ، شيماء سعيد. (٢٠٢٥). أثر الإفصاح عن أداء الإستدامة على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأخر تقرير المراجع الخارجى: دراسة تطبيقية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية، ٩(١)، ٥٧٩-٦٣٧.
 - شعبان ، ولاء علي أحمد شعبان، عبد الفتاح ، روية حسن محمد. (٢٠٢٥). أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة التقارير المتكاملة وانعكاسه على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس ، ٧(١)، ٦٠٩-٧٠٨.

-
-
- الشعراوي، حاتم عبد الفتاح . (٢٠٢٣). أثر مستوي الإفصاح عن معلومات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط ، ٤(١)، ٤٩٣-٥٥٧.
 - صالح ، أحمد السيد إبراهيم. (٢٠٢٣). الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية ، ٧(١)، ٢٤٣-٣١٤.
 - صالح ، علياء صابر. (٢٠٢٥). أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على زيادة جودة التقارير المالية للحد من عدم تماثل المعلومات-دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط ، ٦(١)، ٢٠٧-٢٤٥.
 - الصاوي، غفت أبو بكر محمد. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي علي تكلفة رأس المال في ظل عدم التماثل في المعلومات بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية ، ٦(٢)، ٣٥-١١٢.
 - طلخان ، السيدة مختار عبد الغني. (٢٠٢٢). أثر قابلية التقارير المالية للقراءة ومراحل دورة حياة الشركة على أتعاب المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال ، جامعة الاسكندرية ، ٦(٣)، ٤٤١-٥١٣.
 - عبد الرازق ، سحر مصطفى محمد ، محمد ، عماد محمد صدقي. (٢٠٢٣). أثر تبني منظمات الاعمال المصرية لتقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس ، ٥(٣)، ٤٧٤-٥٣٩.
 - عبد الرحمن ، وليد محمد محمد السيد ، محمد ، محمد محمود سليمان. (٢٠٢٤). أثر دورة حياة المنشأة علي العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية (دراسة اختبارية بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس ، ٦(١)، ١٥٦-٢١٠.
 - عبد الرحيم ، رضا محمود محمد. (٢٠٢٤). الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصريه. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة . جامعة طنطا، ١١(٢)، ٤٩٦-٥٦٤.
 - عبده ، إيمان محمد السعيد سلامة. (٢٠٢٠). أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية-دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي. كلية التجارة . جامعة عين شمس ، ٢٤(٢)، ١٠٦٤-١١٣٥.

-
-
- على ، عابدة محمد مصطفى. (٢٠٢٢). أثر مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرقمنة على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية . كلية التجارة . جامعة طنطا، ٩(٢)، ٤٢٢-٤٩٥.
 - على ، نيفين صلاح علي. (٢٠٢٤). تأثير التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن انبعاثات الكربون وبين عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة . جامعة طنطا، ١١(١)، ٤٤-١١٥.
 - عمران ، رجب محمد. (٢٠٢٥). تأثير التكلفة متباينة السلوك على مستويات التحفظ المحاسبي خلال مراحل دورة حياة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط، ٦(١)، ٤٤٥-٥٠٠.
 - عيسى، هدى حميم أبو اليزيد. (٢٠٢٥). دور محاسبة التضخم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وأثرها على دقة تنبؤات المحللين الماليين-دليل ميداني عقب صدور معيار المحاسبة المصري. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة . جامعة طنطا، ١٢(١)، ٦٨٥-٧٢٥.
 - القاضي، كريم محمد حافظ توفيق. (٢٠٢٥). أثر تطبيق تقنيات التعلم الآلي علي مراحل عملية المراجعة الخارجية للكشف عن الاحتيال المحاسبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. كلية التجارة . جامعة مدينة السادات، ١٧(١)، ٨٣-١٤٩.
 - القروي، شذى إسماعيل عبده. (٢٠٢٤). مدخل مقترح لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالإعتماد على تكنولوجيا سلاسل الكتل. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان، ٣٨(١)، ١-٦٢.
 - قلدس ، ريمون ميلاد فؤاد. (٢٠٢٥). أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وسيولة الأسهم أدلة قياسية من واقع بيئة الاعمال المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس، ٧(٢)، ٤٩٠-٥٥٩.
 - كعموش، شريف علي خميس ابراهيم. (٢٠٢٤). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجائحة كورونا على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتحقيق الداخلين لعوائد غير عادية على تعاملاتهم: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة . جامعة طنطا، ١١(١)، ٦٥٤-٧٥١.
 - محمد ، دلال محمد إبراهيم. (٢٠٢٤). الدور التفاعلي لتغيير المدير التنفيذي على العلاقة بين تنظيف القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات (دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس، ٦(٢)، ١-٤٠.
 - مفتن، ظافر حسين ، العمايده، إنتماء محمود. (٢٠٢٢). تحليلات البيانات الضخمة (BDA) ودورها في الحد من الاحتيال المحاسبي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ١٤ (٢)، ١٤٠-١٦٢.

-
- الملاح ، شيرين شوقي السيد ، عبد الفتاح ، هبة بشير الطوخى.(٢٠٢٥). أثر الإفصاح عن التغيرات المناخية على عدم تماثل المعلومات والأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط ، ٦(٢)، ٢٤٥-٢٩٨.
 - مندور، محمد محمد محمد ابراهيم. (٢٠٢٣). الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية واستدامة الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. مجلة البحوث المحاسبية . كلية التجارة . جامعة طنطا، ١٠(٤)، ٢٣٥-٣١٦.
 - نصير، عبد الناصر عبد اللطيف. (٢٠٢١). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية الأعمال. جامعة الاسكندرية ، ٥(٢)، ٤٣٨-٤٩٤.
 - واصل ، علياء عبد الحميد محمد.(٢٠٢٣). أثر تواجد الشركات بالمؤشر المصرى للاستدامة P&EGX ESG/S على عدم تماثل المعلومات: الدليل من البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. كلية التجارة . جامعة قناة السويس، ٥(٣)، ١٣٠-١٨٠.
 - الوكيل، حسام السعيد. (٢٠٢١). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان ، ٣٥(٤)، ١-٧٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Abu Afifa, M. M., & Saadeh, M. (2023). Does information asymmetry mediate the relationship between voluntary disclosure and cost of capital? Evidence from a developing economy. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 1-27.
- Al-Dhamari, R., Al-Gamrh, B., Farooque, O. A., & Moses, E. (2022). Corporate social responsibility and firm market performance: the role of product market competition and firm life cycle. *Asian Review of Accounting*, 30(5), 713-745.
- Almand, A., Cantrell, B., & Dickinson, V. (2023). Accruals and firm life cycle: Improving regulatory earnings management detection. *Advances in accounting*, 60, 1-19.
- Al-Okaily, M. (2025). The influence of digital disclosure language adoption on decrease financial information asymmetry and increase its quality. *Information Discovery and Delivery*, 53(3), 356-365.

-
-
- Ames, D., Coyne, J., & Kim, K. (2020). The impact of life cycle stage on firm acquisitions. *International Journal of Accounting & Information Management*, 28(2), 223-241.
 - Beneish, M. D. (1999a). Incentives and penalties related to earnings overstatements that violate GAAP. *The accounting review*, 74(4), 425-457.
 - Beneish, M. D. (1999b). The detection of earnings manipulation. *Financial Analysts Journal*, 55(5), 24-36.
 - Bhatia, A., & Kaur, A. (2024). The influence of information asymmetry on the interaction between voluntary corporate disclosure and cost of equity: evidence from publicly traded Indian enterprises. *International Journal of Law and Management*, 66(1), 23-43.
 - Bhattacharya, I., & Mickovic, A. (2024). Accounting fraud detection using contextual language learning. *International Journal of Accounting Information Systems*, 53, 1-17.
 - Bin-Nashwan, S. A., Li, J. Z., Jiang, H., Bajary, A. R., & Ma'aji, M. M. (2025). Does AI adoption redefine financial reporting accuracy, auditing efficiency, and information asymmetry? An integrated model of TOE-TAM-RDT and big data governance. *Computers in Human Behavior Reports*, 17, 1-14.
 - Biswas, P. K., Habib, A., & Ranasinghe, D. (2022). Firm life cycle and financial statement comparability. *Advances in accounting*, 58, 1-17.
 - Campa, D., & Laguecir, A. (2025). The auditors and the media as central actors in accounting fraud and scandal. *Critical Perspectives on Accounting*, 1-9.
 - Campa, D., Quagli, A., & Ramassa, P. (2025). The roles and interplay of enforcers and auditors in the context of accounting fraud: a review of the accounting literature. *Journal of Accounting Literature*, 47(5), 151-183.
 - Chang, H. Y., & Ma, C. A. (2019). Financial flexibility, managerial efficiency and firm life cycle on firm performance: An empirical analysis of Chinese listed firms. *Journal of Advances in Management Research*, 16(2), 168-180.

-
-
- Chatterjee, B., Jia, J., Nguyen, M., Taylor, G., & Duong, L. (2023). CEO remuneration, financial distress and firm life cycle. *Pacific-Basin Finance Journal*, 80, 1-15.
 - Chung, K. H., Kim, J. C., Kim, Y. S., & Zhang, H. (2015). Information asymmetry and corporate cash holdings. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(9-10), 1341-1377.
 - Dechow, P. M., Ge, W., Larson, C. R., & Sloan, R. G. (2011). Predicting material accounting misstatements. *Contemporary accounting research*, 28(1), 17-82.
 - Dickinson, V. (2011). Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. *The accounting review*, 86(6), 1969-1994.
 - Dickinson, V., Kassa, H., & Schaberl, P. D. (2018). What information matters to investors at different stages of a firm's life cycle?. *Advances in Accounting*, 42, 22-33.
 - Eldawayaty, D. M. A. (2022). The effect of tax avoidance and firm's life cycle on cash holdings: Evidence from Egyptian stock market. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 6(3), 69-124.
 - Goode, S., & Lacey, D. (2011). Detecting complex account fraud in the enterprise: The role of technical and non-technical controls. *Decision Support Systems*, 50(4), 702-714.
 - Hope, O. K., & Wang, J. (2018). Management deception, big-bath accounting, and information asymmetry: Evidence from linguistic analysis. *Accounting, Organizations and Society*, 70, 33-51.
 - Kabir, H., Su, L., & Rahman, A. (2020). Firm life cycle and the disclosure of estimates and judgments in goodwill impairment tests: Evidence from Australia. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(3), 1-24.
 - Kim, J. H., Fujiyama, K., & Koga, Y. (2024). The effect of voluntary international financial reporting standards adoption on information asymmetry in the stock market: Evidence from Japan. *Research in International Business and Finance*, 69, 1-31.
 - Konstantinidi, T. (2022). Firm life cycle, expectation errors and future stock returns. *Journal of Banking & Finance*, 143, 1-16.
 - Lahjie, A. A., Natoli, R., & Zuhair, S. (2023). The effect of corporate governance, corporate social responsibility and information asymmetry on the value of Indonesian-listed firms. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(5), 785-807.

-
-
- Liao, J., Smith, D., & Liu, X. (2019). Female CFOs and accounting fraud: Evidence from China. *Pacific-Basin Finance Journal*, 53, 449-463.
 - Lisic, L. L., Silveri, S. D., Song, Y., & Wang, K. (2015). Accounting fraud, auditing, and the role of government sanctions in China. *Journal of Business Research*, 68(6), 1186-1195.
 - Liu, W., Wang, Z., & Zhang, X. (2025). Research on financial fraud detection by integrating latent semantic features of annual report text with accounting indicators. *Journal of Accounting & Organizational Change*, 1-26.
 - Lu, X., & Wang, J. (2018). A review of the classification of Enterprise life cycle. *Modern Economy*, 9(7), 1169-1178.
 - Meucci, F., Zampella, A., Allini, A., & Jaggi, B. (2025). The relationship between unconditional and conditional conservatism: impact of different stages of the firm-life cycle. *Meditari Accountancy Research*, 1-24.
 - Mulchandani, K., Mulchandani, K., & Jain, M. (2024). Firm's life cycle and cash flow classification: evidence from Indian firms. *Asian Review of Accounting*, 32(3), 443-462.
 - Nagar, N., & Sen, K. (2017). Classification shifting: impact of firm life cycle. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 15(2), 180-197.
 - Nguyen, K., Sands, J., & Trimmer, K. (2025). A new holistic approach to preventing accounting fraud in the non-profit organisation (NPO) sector: some propositions and research agenda. *Journal of Accounting Literature*, 1-62.
 - Park, S. H., Han, I., Lee, J., & Kim, B. (2018). Information asymmetry and the accrual anomaly. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 47(4), 571-597.
 - Prędkiewicz, K., & Machnik, J. (2025). Interdisciplinary measuring the life cycle phases of ICT firms. *Central European Management Journal*, 1-16.
 - Qureshi, M. A., Ahsan, T., Gull, A. A., & Umar, Z. (2024). The impact of economic policy uncertainty on sustainability (ESG) performance: the role of the firm life cycle. *International Journal of Managerial Finance*, 20(4), 872-891.

-
-
- Rahman, M. J., & Zhu, H. (2024). Detecting accounting fraud in family firms: Evidence from machine learning approaches. *Advances in accounting*, 64, 1-14.
 - Rahman, M. J., Xuan, J., Zhu, H., & Hossain, M. M. (2024). Accounting fraud and corporate sustainability: Chinese listed companies. *Journal of Financial Crime*, 31(3), 558-574.
 - Ramzan, S., & Lokanan, M. (2025). Integrating Criminological Theories in Accounting and Finance Fraud Research: A Systematic Literature Review. *Journal of Economic Criminology*, 1-11.
 - Rehman, A. U., Ahmad, T., Hussain, S., & Hassan, S. (2021). Corporate cash holdings and firm life cycle: evidence from China. *Journal of Asia Business Studies*, 15(4), 625-642.
 - Richardson, G., & Obaydin, I. (2025). Are natural disasters and accounting fraud related? Evidence from the US. *Journal of Accounting Literature*, 1-31.
 - Richardson, G., Obaydin, I., & Liu, C. (2022). The effect of accounting fraud on future stock price crash risk. *Economic Modelling*, 117, 1-23.
 - Roma, C. M. D. S., Louzada, L. C., Roma, P. M. D. S., Goto, H., & Souma, W. (2021). Earnings management, policy uncertainty and firm life cycle stages: Evidence from publicly traded companies in the USA and Brazil. *Journal of Financial Economic Policy*, 13(3), 371-390.
 - Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
 - Saleeb Agaiby Bakhiet, B. (2024). Financial statements readability and stock price crash risk: the mediating roles of information asymmetry and stock liquidity. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 1-32.
 - Salehi, M., Miri, H., & Zimon, G. (2025). Financial reporting proprietary costs and financial statements comparability: the interactive role of information asymmetry. *Management Research Review*, 48(1), 146-163.
 - Sloof, R., & Van Praag, M. (2015). Testing for Distortions in Performance Measures: An Application to Residual Income-Based Measures like Economic Value Added. *Journal of Economics & Management Strategy*, 24(1), 74-91.

-
-
- Thanh Dong, N., Thi Mien Thuy, C., Khuong, N. V., & Le, A. H. T. (2025). Annual report readability and financial reporting quality: the moderating role of information asymmetry. *International Journal of Accounting & Information Management*, 33(1), 241-261.
 - Wang, L. H. (2017). Accounting quality and information asymmetry of foreign direct investment firms. *Research in International Business and Finance*, 42, 950-958.
 - Wang, Y., Ashton, J. K., & Jaafar, A. (2019a). Does mutual fund investment influence accounting fraud?. *Emerging Markets Review*, 38, 142-158.
 - Wang, Y., Ashton, J. K., & Jaafar, A. (2019b). Money shouts! How effective are punishments for accounting fraud?. *The British Accounting Review*, 51(5), 1-18.
 - Wang, Y., Chen, X., & Zhang, Y. (2025). Management tone and corporate information asymmetry in times of pandemic crisis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 1-19.
 - Wang, Z., & Nishihara, M. (2025). Investment and information asymmetry in corporate sustainability: Incentive-auditing contracts and policy insights. *International Review of Financial Analysis*, 1-15.
 - Xie, X., Chang, Y. S., & Shiue, M. J. (2022). Corporate life cycle, family firms, and earnings management: Evidence from Taiwan. *Advances in accounting*, 56, 1-20.
 - Yuan, X., Dong, Y., Liang, L., & Wei, Y. (2025). The impact of carbon emission trading scheme policy on information asymmetry in the stock market: Evidence from China. *Energy Policy*, 198, 1-16.
 - Zheng, X., Hamid, M. A. A., & Hou, Y. (2024). Data mining algorithm in the identification of accounting fraud by smart city information technology. *Heliyon*, 10(9), 1-11.
 - Zhou, H., Chen, H., & Cheng, Z. (2016). Internal control, corporate life cycle, and firm performance. In *The political economy of Chinese finance*. Emerald Group Publishing Limited, 17, 189-209.

ملحق الدراسة
الشركات محل الدراسة التطبيقية

م	اسم الشركة	القطاع
١	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	عقارات
٢	ابن سينا فارما	رعاية صحية وأدوية
٣	ابوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	موارد أساسية
٤	اسمنت سيناء	مواد البناء
٥	اسيك للتعدين - اسكوم	موارد أساسية
٦	إعمار مصر للتنمية	عقارات
٧	الاستثمار العقاري العربي - اليكو	عقارات
٨	الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	خدمات النقل والشحن
٩	الاسكندرية للزيوت المعدنية	طاقة وخدمات مساندة
١٠	الاسماعيلية مصر للدواجن	أغذية ومشروبات وتبغ
١١	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	مقاولات وإنشاءات هندسية
١٢	الحديد والصلب للمناجم والمحاجر	موارد أساسية
١٣	الخدمات الملاحية والبترولية - ماريديف	طاقة وخدمات مساندة
١٤	الدلتا للسكر	أغذية ومشروبات وتبغ
١٥	الدولية للأسمدة والكيماويات	تجارة وموزعون
١٦	الدولية للمحاصيل الزراعيه	تجارة وموزعون
١٧	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	عقارات
١٨	السويدي اليكترويك	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٩	الشرقية - ايسترن كومباني	أغذية ومشروبات وتبغ
٢٠	الشمس للأسكان والتعمير	عقارات
٢١	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري SCCD	عقارات
٢٢	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	موارد أساسية
٢٣	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - ايكون	مقاولات وإنشاءات هندسية
٢٤	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات تشخيصية- راميدا	رعاية صحية وأدوية
٢٥	العامة لمنتجات الخزف والصيني	مواد البناء
٢٦	العبوات الطبية	رعاية صحية وأدوية
٢٧	العبور للاستثمار العقاري	عقارات
٢٨	العربية لحليج الأقطان	منسوجات و سلع معمرة
٢٩	العربية للأسمنت	مواد البناء
٣٠	العربية للخزف - سيراميك ريماس	مواد البناء
٣١	العربية لمنتجات الألبان " أراب ديرى - باندا"	أغذية ومشروبات وتبغ
٣٢	العز للسيراميك و البورسلين - الجوهرة	مواد البناء

٣٣	القاهرة للأسكان والتعمير	عقارات
٣٤	القاهرة للدواجن	أغذية ومشروبات وتبغ
٣٥	القاهرة للزيوت والصابون	أغذية ومشروبات وتبغ
٣٦	القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية سيرا للتعليم	خدمات تعليمية
٣٧	القناة للتوكيلات الملاحية	خدمات النقل والشحن
٣٨	الكابلات الكهربائية المصرية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٣٩	المتحدة للأسكان والتعمير	عقارات
٤٠	المشروعات الصناعية والهندسية	مقاولات وإنشاءات هندسية
٤١	المصرية الدولية للصناعات الدوائية - إيبىكو	رعاية صحية وأدوية
٤٢	المصرية لخدمات النقل (إيجيترانس)	خدمات النقل والشحن
٤٣	المصرية للاتصالات	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات
٤٤	المصرية للمنتجات السياحية	سياحة وترفيه
٤٥	المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات
٤٦	المصريين للأسكان والتنمية والتعمير	عقارات
٤٧	المطورون العرب القابضة	عقارات
٤٨	المنصورة للدواجن	أغذية ومشروبات وتبغ
٤٩	النساجون الشرقيون للسجاد	منسوجات و سلع معمرة
٥٠	النصر للملابس والمنسوجات - كابو	منسوجات و سلع معمرة
٥١	ام.ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	تجارة وموزعون
٥٢	اوراسكوم كونستراكتيون بي ال سي	مقاولات وإنشاءات هندسية
٥٣	اوراسكوم للتنمية مصر	عقارات
٥٤	اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات
٥٥	ايديتا للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات وتبغ
٥٦	بالم هيلز للتعمير	عقارات
٥٧	بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية بي ار اي جروب	عقارات
٥٨	جنوب الوادى للأسمنت	مواد البناء
٥٩	جھينة للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات وتبغ
٦٠	جى بى كوربوريشن	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٦١	دايس للملابس الجاهزة	منسوجات و سلع معمرة
٦٢	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	عقارات
٦٣	سيدى كرير للبتر وكيمويات - سيدبك	موارد أساسية
٦٤	شركة مستشفى كليوباترا	رعاية صحية وأدوية
٦٥	طاقة عربية	مرافق
٦٦	عبور لاند للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات وتبغ
٦٧	غاز مصر	مرافق
٦٨	فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات

٦٩	ليسيكو مصر	مواد البناء
٧٠	ماكرو جروب للمستحضرات الطبية-ماكرو كابيتال	رعاية صحية وأدوية
٧١	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	عقارات
٧٢	مدينة مصر للاسكان والتعمير	عقارات
٧٣	مصر الجديدة للاسكان والتعمير	عقارات
٧٤	مصر الوطنية للصلب - عتاقة	موارد أساسية
٧٥	مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو	موارد أساسية
٧٦	مصر للأسمنت - قنا	مواد البناء
٧٧	مصر للألومنيوم	موارد أساسية
٧٨	ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	رعاية صحية وأدوية
٧٩	مينا للاستثمار السياحي والعقاري	عقارات
٨٠	نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي والخدمات البيئية	أغذية ومشروبات وتبغ

A Proposed Accounting Model for Measuring the Company's Life Cycle and Testing its Effectiveness Through Its Impact on the Relationship between Accounting Fraud and Information Asymmetry: An Applied Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

For any company, going through several stages during its life cycle is a common feature of its running with bearing in mind that each stage has its own distinct characteristics which in turn affect its accounting policies. Therefore, many researchers have attempted proposing models for measuring the company's life cycle. Unfortunately, the evaluation of these models has revealed that they are almost based on the unrealistic assumption that the company moves regularly and firmly throughout its life cycle. A group of models are also found relying on the indicators of the company's cash flow which can be easily influenced and, thus, negatively affect the accuracy of measuring the company's current stage when using these flows to measure its life cycle. Consequently, these models have become subjects for criticism which diminishes their effectiveness in measuring the company's life cycle. In an attempt to overcome such obstacles, the present study aims to present a proposed accounting model for measuring the company's life cycle and testing its effectiveness by comparing its impact with that of other models used to measure the relationship between accounting fraud and information asymmetry. This research conducts an applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange in the EGX 100 index during the period from 2021 to 2024. The study has concluded that the proposed accounting model for measuring the company's life cycle is more effective than the other models due to its impact on the relationship between accounting fraud and information asymmetry.

Keywords: company's life cycle, accounting fraud, information asymmetry.